الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

الديـــوان
خلية الاتصال

العرض الصحفي الخاص بالقطاع

الأربعاء 08 فيفري 2017

الخبر
EL KHABAR

طلبة الصيدلة بعد لقائهم بالوزير الأول

"وقف الإضراب مرهون بقرارات رسمية وكتابية"

● اشترط طلبة الصيدلة على الحكومة إصدار قرارات رسمية وكتابية تجسد الوعود التي تلقوها من طرف الوزير الأول عبد المالك سلال، خلال اللقاء الذي جمعهم به، مساء الأحد الماضي، مقابل وقف الإضراب والعودة إلى مقاعد الجامعة.

قال أحد ممثلي طلبة الصيدلة المضربين لـ"الخبر" إنهم سيُواصلون إضرابهم الذي انطلق منذ 12 نوفمبر الماضي إلى غاية الحصول على ضمانات كتابية ورسمية من الوزير الأول عبد المالك سلال ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وكذا المديرية العامة للوظيف العمومي، خصوصا أن قانون الصحة الجديد لم يفصل فيه وسيُناقش بعد الانتخابات التشريعية القادمة.

ومن بين المطالب التي وعد الوزير الأول بتنفيذها خلال اللقاء الذي جمعه رفقة ممثلي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمديرية العامة للوظيف العمومي، بقصر الحكومة، مساء الأحد الماضي، بممثلي طلبة الصيدلة وكذا طب الأسنان، اقتراح إضافة سنة جامعية أخرى ليصبح عدد سنوات الدراسة في تخصص الصيدلة 7 سنوات مقابل رفع رتبة الصيدلة من الرتبة 13 إلى الرتبة 16، وهو ما رفضه الطلبة، ليتم الاتفاق على رفعها إلى الرتبة 14.

وفيما يتعلق بإضافة تخصصات جديدة إلى الصيدلة، أمر الوزير، حسب مصدرنا، بضرورة إدراجها ضمن التخصصات الموجودة حاليا، لاسيما الصيدلة الصناعية والصيدلة الاستشفائية، إضافة إلى رفع عدد المناصب التي تخص الصيادلة المقيمين، وكذا وضع ميكانيزمات خاصة لتحديد عدد الطلبة الموجهين للدراسة في تخصص الصيدلة دون تحديد العدد النهائي، إلى جانب إشراك الطلبة ودخولهم في سوق العمل، كما تم الاتفاق على دراسة مطلب استحداث القانون الأساسي الخاص بالصيادلة.

إلى جانب ذلك، أفاد مصدرنا بأنه تم الاتفاق أيضا على وضع لجنة خاصة لدراسة القانون الأساسي الخاص بالصيادلة، على أن لا يتم تطبيقه في القريب العاجل، وإنما بعد دراسة متأنية من طرف لجنة مختصة، لاسيما أن قانون الصحة الجديد لن تتم مناقشته إلا بعد التشريعيات المقبلة.

يذكر أن طلبة الصيدلة بعشرة معاهد وكليات عبر المستوى الوطني المضربين منذ 12 نوفمبر من السنة الماضية 2016، رفعوا عشرة مطالب، من بينها الترقية في الرتب في الوظيف العمومي، وكذا إدراج تخصصات أخرى في الصيدلة، واستحداث قانون أساسي خاص بالصيادلة، مع توظيف القطاعين العام والخاص، ومطالب أخرى. ولقد جعل هذا الإضراب الحكومة تسارع إلى امتصاص غضب الطلبة، حيث التقى ممثلو الطلبة مع كل من مسؤولين بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وكذا المديرية العامة للوظيف العمومي والوزير الأول عبد المالك سلال، في غياب ممثلين عن وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

عامر زغباش

الخبر
EL KHABAR

طالبوا برحيل رئيس الجامعة

عشرات الأساتذة الجامعيين في المسيلة يحتجون

● أقدم، أمس، العشرات من الأساتذة الجامعيين المنضوين تحت لواء المجلس الولائي لأساتذة التعليم العالي، على تنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر ولاية المسيلة، للمطالبة بتدخل المسؤول الأول عن الهيئة التنفيذية في ما وصفوه بـ"تصرفات غير مقبولة ينتهجها رئيس الجامعة" في حقهم.

وأعرب المحتجون عن أسفهم الشديد على عدم "تناغم إدارة الجامعة" ممثلة في رئيسها مع مبدأ التشاركية الذي ما فتئت تكفله القوانين المنظمة للعمل النقابي في الجامعة. واستهجن هؤلاء الأسباب والخلفيات التي أدت برئيس الجامعة إلى إعطاء تعليمات لأعوان الأمن بغلق القاعة التي كان من المفروض أن تعقد فيها أشغال جمعية عامة عادية لفرع "الكناس"، ووصف الأساتذة هذا التصرف بالتعسف في استعمال السلطة من قبل رئيس الجامعة الذي، حسب المحتجين، "نسي وتناسى أنه هو من وقّع على الترخيص الخاص باستغلال القاعة في النشاط ذاته".

الوقفة الاحتجاجية التي طالب فيها الأساتذة برحيل رئيس الجامعة كانت فرصة لطرح العديد من الانشغالات الأخرى، على غرار الحجم الساعي وحالات اللااستقرار التي باتت تطبع سيرورة العمل بكلية الحقوق.

وحاولت "الخبر" الاتصال برئيس الجامعة لتحصيل موقفه من هذه التطورات، إلا أنها لم تتمكن من ذلك.

بن حليمة البشير

النهار الجديد
ENNAHAR EL DJADID
يومية إخبارية وطنية

قال إن الطلبة أحرار في الترشح بقوائم الإنتخابات التشريعية.. حجّار:

«طلبة الصيدلة وطب الأسنان سيعودون إلى الدراسة اليوم أو غدا»

■ أطراف تريد زرع البلبلة بينكم وشاركوا في السياسة خارج الحرم الجامعي

دعا وزير التعليم العالي والبحث العلمي، الطاهر حجار، الطلبة إلى المشاركة في الحياة السياسية، مشددا بالمقابل على ضرورة أن تكون هذه المشاركة خارج الحرم الجامعي. وقال حجار، أمس، في تصريح للصحافة عقب لقائه بممثلين عن المنظمات الطلابية، إن الطلبة شريحة مهمة في المجتمع ولها الحق في المشاركة في الحياة السياسية ولكن بعيدا عن الحرم الجامعي، مبديا رغبته في ترشح الطلبة ضمن القوائم المتعلقة بالانتخابات التشريعية، داعيا إلى المساهمة في توعية المواطنين بأهمية المشاركة في مختلف المواعيد الانتخابية نظرا لأهميتها في تحديد مستقبل الجزائر. وبخصوص الحركة الإحتجاجية التي شهدتها، مؤخرا، بعض الجامعات وضمن تخصصات معينة، أكّد حجار أنه تم التكفل بجل المطالب المشروعة، مستشهدا في هذا المنحى بطلبة الصيدلة وطب الأسنان. وذكّر في هذا الشأن باللقاء الذي جمع، مؤخرا، الوزير الأول عبد المالك سلال، بممثلي طلبة الصيدلة وطب الأسنان، قائلا «أعتقد أن هؤلاء الطلبة قد يعودون إلى مقاعد الدراسة خلال اليومين القادمين». وبالمقابل، شدد حجار على ضرورة تفطن الطلبة إلى محاولات بعض الأطراف زرع البلبلة في أوساطهم لاسيما في الوضع الراهن، مشيرا إلى تسجيل بعض المطالب التي تتعدى صلاحيات قطاعه على غرار مطالب تخص التوظيف وإجراء تربصات ميدانية عقب استكمال المسار التعليمي. وفي موضوع آخر يتعلق بتحسين مستوى الخدمات الجامعية، أبرز حجار مساعي الوزارة الرامية إلى تغيير نمط تسيير الديوان الوطني للخدمات الجامعية، وذلك من أجل الرفع من مردوديته، سيما وأنه تم تخصيص ميزانية معتبرة لتسييره. وفي رده عن سؤال حول إمكانية حل هذا الديوان، أوضح حجار أن الحديث عن ذلك سابق لأوانه، خاصة وأن الوزارة بصدد التحضير لتنظيم ندوة وطنية ستخصص لدراسة ملف الخدمات الجامعية بإشراك الأسرة الجامعية.

راضية شايت

النهار الجديد
ENNAHAR EL DJADID
يومية إخبارية وطنية

وقفة احتجاجية لأساتذة جامعة محمد بوضياف في المسيلة

نظم، أمس، العشرات من الأساتذة الجامعيين بجامعة محمد بوضياف في المسيلة، وقفة احتجاجية أمام مقر الولاية، حيث ندد الأساتذة المنضوون تحت لواء المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي، عديد الانشغالات من بينها رفض الإدارة السماح بعقد جمعية عامة لنقابة «كناس»، بالرغم من الإجراء القانوني للأساتذة، حسب ممثلهم، وكذا الاختلالات في حجم ساعات التدريس من أستاذ لآخر. كما عبّر المحتجون عن رفضهم جملة وتفصيلا لقرار إلزامية التدريس خلال 3 أيام عوضا عن يومين والتوقيع على الحضور اليومي وغيرها من المطالب العالقة، وأصر المحتجون على مقابلة الوالي الذي كان في زيارة عمل إلى إحدى دوائر الولاية، وحسب ما علم لدى «النهار» فإنه تم استقبال منسق النقابة من طرف رئيس ديوان الوالي والاستماع لمطالبهم.

خالد عثماني

الشروق اليومي
إخبارية وطنية
رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأيكم خطأ يحتمل الصواب

ناشدوا الوزير حجّار التدخل

أساتذة جامعة قسنطينة يحتجّون ويطالبون بالاستفادة من السكنات الوظيفية

آمال.ع

احتج، أول أمس، عشرات الأساتذة أمام رئاسة جامعة منتوري بقسنطينة، وذلك للمطالبة بالإفراج عن قائمة المستفيدين من السكن الوظيفي، فيما يؤكد رئيس اللجنة بأن العملية تسير بشكل جيد ولم يتبق سوى ظهور نتائج التحقيقات الإدارية.

وعبّر بعض الأساتذة الذين تحدثوا مع "الشروق"، عن استيائهم وامتعاضهم الشديدين من الطريقة التي وصفوها بالسيئة، التي ينتهجها رئيس لجنة السكن عبد الحميد جكون وهو رئيس الجامعة، في حقهم، حيث صرحوا لنا، أن الأخير طلب منهم تحيين ملف السكن، باعتبار أن الملفات التي دفعوها مسبقا قد انتهى وقتها، ليتسبب في تعطلهم عن وقت إيداع الملفات، هذا ما سبّب إقصاؤهم من الاستفادة، والأكثر من هذا حسب ما صرح به الأساتذة، هو أنهم لم يقدّموا التصريح الشرفي الذي يشترط فيه عدم استفادة الأستاذ من أي سكن في جميع الصيغ السكنية، باعتبار أن رئيس اللجنة لم يخبرهم بالأمر، كما طالب الأساتذة المقصيون وزير التعليم العالي والبحث العلمي بالتدخل لحل المشكلة بتوجيههم لطعون إلى الوزارة الوصية، على الطريقة غير الناجعة التي انتهجتها اللجنة لإيصال الإشعار للأساتذة عن طريق الجرائد على الرغم من أن اللجنة تحوز على جميع المعلومات الشخصية لكل الأساتذة من أرقام هواتف و"إمايلات" وغيرها من المعلومات التي تطلب في الملف.

ومما زاد من شكوك الأساتذة، حسب ما صرحوا به لنا، أن العملية يتخللها نوع من النية المقصودة في إبعاد بعضهم، خاصة عندما تم اشتراط تاريخ كآخر أجل لتقديم التصريح الشرفي والذي ترتب عنه إقصاء بعض الأساتذة، الذين كانوا قد قدّموا تصاريح شرفية في تواريخ سابقة، كما تساءل الأساتذة عن جدوى طلب اللجنة بتقديمهم للتصاريح القديمة، رغم استعدادهم لتقديم تصاريح بتواريخ جديدة، باعتبار أن القائمة النهائية للمستفيدين لم تحدّد بعد، وأن عملية الانتقاء تكون عبر المرور بصندوق CNL، كما أكد لنا الأساتذة أنهم لن يتنازلوا عن حقهم في السكن، خصوصا وأنهم من ذوي المراتب الأولى من حيث التنقيط، كما أن الوزارة الوصية سبق لها وأن أكدت لهم، أنهم سيستفيدون من السكن.

- من جهتنا حاولنا الاتصال برئيس الجامعة جكون للاستفسار عن الأمر، لكن تعذّر علينا ذلك.

الشروق اليومي
إخبارية وطنية
رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأيكم خطأ يحتمل الصواب

الطلبة يقاطعون الامتحانات والأساتذة يتوقعون سنة بيضاء

معاهد وجامعات في إضراب منذ بداية العام وأخرى على صفيح ساخن

عرفت السنة الجامعية الجارية منذ انطلاقها في 4 سبتمبر المنصرم، وإلى غاية يومنا هذا، العديد من الاحتجاجات الساخنة التي جعلت الطلبة والأساتذة يتوقعون سنة بيضاء، فبعد المشاكل البيداغوجية التي عصفت على الطلبة الذين راحوا يبحثون عن مصيرهم ومصير الشهادات التي سيحصلون عليها بعد إكمالهم سنوات الليسانس، راسل الطلبة في البداية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بعدة مراسلات استلمت "الشروق" نسخا عنها، وطالبوها بتوضيحات دقيقة حول الشهادات التي سيحصلون عليها بعد التخرج، وبعد أن رفضت الوزارة الوصية الالتفات إليهم، خرجوا في احتجاجات عارمة، إلا أن تلك الاحتجاجات لم تجد نفعا هي الأخرى، ولم يجد الطلبة من حل بديل سوى الدخول في إضراب مفتوح عن الدراسة إلى غاية تحقيق مطالبهم.

آمال عيساوي

اجتاحت حُمّى الإضرابات كل المؤسسات الجامعية، فكانت الانطلاقة من طلبة المدارس العليا للأساتذة بكل من قسنطينة، العاصمة، الأغواط، بوزريعة، القبة، سكيكدة ومستغانم، للمطالبة بعدة مطالب على رأسها فتح الماستر للمتخرجين سنة 2016، وإدماجه ضمن سنوات التكوين بمعنى ماستر 1 بالنسبة للطلبة الحاصلين على البكالوريا ودرسوا 3 و4 سنوات، وإدماج الماستر ضمن سنوات التكوين بمعنى ماستر 2، بالنسبة للطلبة الذين تحصلوا على شهادة البكالوريا والذين درسوا 5 سنوات، بالإضافة إلى التطبيق الفعلي للتعليمة الوزارية القاضية بإمكانية التحاق المتخرجين من المدارس العليا للأساتذة بالماستر في جامعات أخرى، لتمس العملية بعدها طلبة الصيدلة وجراحة الأسنان الذين قاطعوا امتحانات السداسي الأول، وهو ما جعل الوزير الأول عبد المالك سلال يتدخل شخصيا لحل مشاكلهم وعقد اجتماعا مع ممثليهم عشية الأحد المنصرم، وتمت مناقشة مشاكلهم، وكان من المفروض أن يعودوا أمس، إلى مقاعد الدراسة، لأن القرار الذي اتخذه الوزير الأول في حقهم والمتعلق بإضافة سنة إلى سنوات الدراسة لتصبح 7 بدل 6 سنوات، ليس في صالحهم، حسب ما صرح به الطلبة "للشروق" أمس، كما أكدوا أنهم لن يعودوا إلى الدراسة إلى غاية تحقيق مطالبهم، حيث بلغت نسبة الاقتراع الذي أجراه الطلبة حول العودة إلى الدراسة أو مقاطعة الإضراب 99,98 بالمائة من الطلبة الذين أيدوا قرار مواصلة الإضراب على المستوى الوطني.

ولم تتوقف الإضرابات عند هذا الحد بل عمّت أيضا طلبة الهندسة المعمارية والفنون الجميلة والمحروقات وتخصصات أخرى تسير على نفس الدرب، احتجاجا على ما سموه تماطلا في تحقيق مطالب مشروعة حُرموا منها لأسباب ما تزال مجهولة، حيث خرج المئات من الطلبة في التخصصات السالفة الذكر، في احتجاجات صاخبة قبل أن يقاطعوا الدراسة، بعد أن لاقوا صمتا رهيبا من قبل الوزارة الوصية، وهو الأمر الذي جعل الطلبة يتمسكون بإضراباتهم للمطالبة بحقوقهم أكثر من أي وقت مضى، وعملت على تحريك تخصصات أخرى وشجعتها على الاحتجاج تنديدا بالوضع السائد والغياب التام لإمكانيات الدراسة بها، فضلا عن المطالبة بتحديد مصيرهم بعد التخرج ومناصب العمل التي ستمنح لهم مستقبلا.

الشروق اليومي
إخبارية وطنية
رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأيكم خطأ يحتمل الصواب

إلغاء مسابقة الدكتوراه بعد فضيحة الغش بجامعة الجلفة

علمت الشروق من مصادر مطلعة أن وزارة التعليم والبحث العلمي قررت إلغاء مسابقة الدكتوراه، في قسم العلوم السياسية بكلية الحقوق بجامعة الجلفة على خلفية الغش الذي مس مسابقة دكتوراه "السياسات المقارنة".

واستنادا لمصادر الشروق فإن القضية تعود لطعن رئيس الكلية في مجريات المسابقة، حيث تم مراسلة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التي أوفدت لجنة تحقيق رفيعة المستوى، واكتشفت حالات الغش والتجاوزات القانونية، ليتم إلغاء المسابقة بصفة نهائية مع إحالة المترشحة المضبوطة في حالة غش، على المجلس التأديبي وتم تأجيل المسابقة إلى الموسم القادم.

■ نورين.ع

أساتذة جامعيون يحتجون أمام مقر ولاية المسيلة

احتج أمس، عديد من الأساتذة الجامعيين بالمسيلة أمام مقر الولاية رافعين انشغالا يتعلق - كما صرح احدهم للشروق - بعدم تمكنهم عقد جمعية عامة كانت مقررة بالمكتبة المركزية داخل الحرم الجامعي.

الأساتذة كان من المقرر أن يطرحوا جملة من الانشغالات المهنية وغيرها، لكنهم لم يتمكنوا من عقدها محملين جانبا من المسؤولية للإدارة، وهو ما دفعهم التوجه إلى مقر الولاية لرفع انشغالهم المشروع على حد تعبيرهم. وعن سؤال حول ما إذا ابلغوا الإدارة مسبقا - أكد ذات المتحدث - أنهم ابلغوها بعقد الجمعية العامة ومكانها.

الشروق اليومي
إخبارية وطنية
رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأيكم خطأ يحتمل الصواب

صرخة من الجامعة:

نحن طلبة ماستر ترجمة عامة بجامعة باتنة، بدأنا الدراسة في السنة الجامعية 2014/2013 وها نحن في عامنا الثالث ولا زلنا في السنة الأولى، فيما كان الأمر يقتضي أن نكون قد تخرجنا منذ السنة الفارطة.

اتصلنا مرارا وتكرارا بالإدارة وبالكلية وحتى رئاسة الجامعة وكان لنا لقاء مع هذا الأخير السنة الفارطة بحضور عميد كلية اللغات ورئيس قسم الترجمة ورئيس المشروع وتلقينا وعودا بتسوية الأوضاع والإسراع في التكوين. بعدها طرقنا باب نائب عميد الجامعة لكن دون جدوى تلقينا فقط وعود كاذبة، بعد شهر من الاجتماع فوجئنا بكوميديا كان عنوانها طلبة الماستر ترجمة يقضون الليالي في الجامعة مفترشين "الكراتين" حتى يجتازوا الامتحانات الشفوية المحدّدة بيومين لأن الدكتورين لا يمكنهما المكوث لأكثر من يومين بحجة ارتباطاتهما. والأكثر من هذا أننا درسنا في 4 أيام بأربعة مقاييس بمعدل 4 ساعات، اجتزنا اختبارات شفوية وكتابية لـ 300 طالب في يومين فقط.

المأساة لا تتوقف هنا، فإعلان بعض النتائج التي كانت عكس طموحات الطلبة وكانت بمثابة طعن لمصداقية الجامعة، تم الإعلان عنها بعد مدة تجاوزت العام، كما رفض معظم الأساتذة مراجعة أوراق الاختبارات بحجة أنهم يقطنون في مدينة بعيدة أو أن نقاط الأساتذة لا تناقش وبالتالي سُلب حق من حقوقنا. وعليه نحن نطالب الوزير للتدخل وإيفاد لجنة تحقيق في القضية.

جامعة باتنة 2 تحمل تسمية الشهيد مصطفى بن بولعيد

أحيت ولاية باتنة على مدار اليومين السابقين، الذكرى المئوية لميلاد الشهيد مصطفى بن بولعيد من خلال تنظيم عدة نشاطات متنوعة، أشرف عليها وزراء بالحكومة، تخليدا لذكراه تحت رعاية رئيس الجمهورية، حيث أطلقت تسميته على جامعة باتنة 2 بفسديس لتتحوّل إلى جامعة الشهيد مصطفى بن بولعيد.

إحياء الذكرى المئوية للشهيد مصطفى بن بولعيد الملقب بأب الثورة التحريرية عرفت إنزالا وزاريا بعاصمة الأوراس بينهم وزير المجاهدين ووزير السياحة ووزيرة التضامن الوطني والأسرة، الذين شاركوا في فعاليات الاحتفالية التي تخلّلتها عدة نشاطات وكذا تدشين مشاريع تنموية.

للإشارة فإن جامعة باتنة، صدر قرار بتقسيمها خلال الموسم الجامعي الحالي إلى جامعتين بحيث تحوّلت جامعة الحاج لخضر إلى جامعة باتنة 1 فيما استفاد القطب الجامعي الجديد فسديس، الذي يسع حوالي أربعين ألف مقعد بيداغوجي استقلاليته وتحوّل إلى جامعة باتنة 2 والتي أخذت تسمية الشهيد مصطفى بن بولعيد.

■ سفيان.ع

الشروق اليومي
إخبارية وطنية
رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأيكم خطأ يحتمل الصواب

هكذا يفكرون

كرّمه والده بجائزة الدراسة في القاهرة فردّ جميله بشهادتي الماجستير والدكتوراه

مراد ميلود من طالب إلى إعلامي إلى أستاذ جامعي

آمال عيساوي

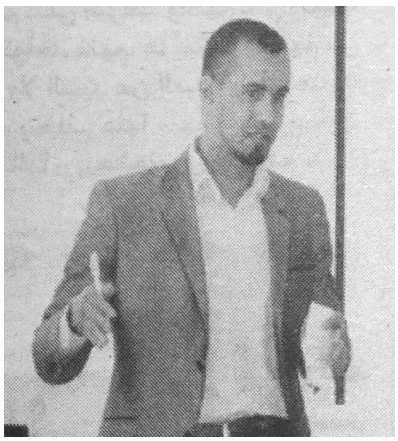

"الإرادة تصنع المعجزات" هذه هي القاعدة التي يتبعها الأستاذ مراد ميلود، هذا الرجل الذي سار مساره من طالب جامعي إلى إعلامي إلى أستاذ جامعي، عمره 33 سنة، ورغم صغر سنه، إلا أنه حقّق الكثير من الإنجازات، فقد تحصل على شهادة الليسانس في الإعلام والاتصال بجامعة قسنطينة تخصّص سمعي بصري، وكان من بين الأوائل، فأراد والده أن يكرّمه على التفوّق الذي حصل عليه، فبعث به لإكمال دراسته في القاهرة. انتقل الشاب مراد إلى القاهرة ومكث هناك حتى تحصّل على شهادة دبلوم الدراسات العربية العليا المتخصصة في الإعلام والاتصال، ليعود بعدها إلى الجزائر وهو يحمل تلك الشهادة لوالده، ولم يتوقف عند هذا الحد، بل بمجرد عودته للجزائر شارك في مسابقة الماجستير التي أجريت بجامعة قسنطينة 3 وكان ضمن قائمة الناجحين وبعد تحصله على شهادة الماجستير، أكمل مساره الدراسي إلى أن تحصّل على شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، وقد شارك أيضا في عدة ندوات وملتقيات دولية وأشرف على مناقشة أزيد من 20 مذكرة في الليسانس وأزيد من 7 مذكرات للماستر.

كما ناقش أكثر من 40 مذكرة للماستر، وتحصّل على وسام جامعة القاهرة لأحسن عمل إعلامي شبابي خلال سنة 2009، وأجرى دورة تدريبية حول الطرق السليمة للاتصال، كما أنه عضو في مخبر الإعلام والاتصال بكلية علوم الإعلام والاتصال بجامعة قسنطينة 3، وعمل بعديد المؤسسات الإعلامية بمصر والجزائر، كما عمل كأستاذ متعاقد لسنتين في قسم الإعلام بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، وعضو هيئة التدريس بقسم السمعي البصري بكلية علوم الإعلام والاتصال بجامعة قسنطينة 3، وأستاذ محاضر لإطارات الجيش الشعبي الوطني، وقد أصدر عديد الكتب عديد المقالات الصحفية. الأستاذ مراد ميلود وطوال حديثه معنا، لم يتوقف عن تقديم نصائح للطلبة بالعمل والتعب والجد والاجتهاد للوصول إلى المبتغى، حيث بعث لهم برسالة يقول فيها، "لا تكونوا جيلا فاسدا يدرس من أجل تحصيل النقاط فقط، بل أدرسوا من أجل تحصيل العلم وتحقيق الرقي والتألق الدائمين".

الصوت الآخر
Al Sawt Al Akhar
جزائرية وطنية

أعلن عن حل الديوان الوطني للخدمات الجامعية قريبا، حجـــار:

"الطالب غير ممنوع من الترشـــح وممارسة السياسة خارج الجـــامعة"

أكد الطاهر حجار، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، أنه بإمكان الطلبة ممارسة السياسة والترشح للانتخابات التشريعية القادمة، لكن بعيدا عن أسوار الحرم الجامعي، داعيا التنظيمات الطلابية إلى تعبئة الطلبة من أجل المشاركة في العملية الإنتخابية عن طريق الاقتراع، مشددا في ذات السياق على ضرورة بقاء الجامعة بعيدة عن تلك الحملات. وأوضح حجار، أمس خلال لقائه مع المنظمات الطلابية، بمقر الوزارة، بخصوص انخراط الطلبة في الأحزاب السياسية، أن الطالب له تأثير إيجابي في الانتخابات التشريعية ومن حقه الترشح والمشاركة في توعية وحشد الناس لمثل هذه المواعيد الهامة، مشددا على ضرورة زرع ثقافة المشاركة وممارسة السياسية لدى الطلبة.

ومن جهة أخرى، اتهم حجار بعض الأطراف بمحاولة المساس باستقرار الجامعة من خلال دفع الطلبة إلى القيام بحركات احتجاجية، خاصة مع اقتراب الانتخابات التشريعية، ودعا الوزير التنظيمات الطلابية إلى لعب دورها عن طريق توعية الطلبة بمثل هذه المحاولات اليائسة، وكذا انتهاج سبل الحوار لنقل انشغالات الطلبة بعيدا عن الإضرابات خاصة في هذه الفترة. وفي سياق منفصل، أعلن وزير التعليم العالي عن حل الديوان الوطني للخدمات الجامعية قريبا دون ذكر الوقت المحدد لذلك، مشيرا إلى أن هذا القرار سيكون جماعيا بعد عرضه على جميع الشركاء الاجتماعيين خلال انعقاد ندوة مخصصة لموضوع الخدمات الجامعية المزمع تنظيمها قبل نهاية السنة الجارية، وأكد في هذا الصدد أن الديوان سيحل ويعاد النظر في كيفية تسيره كون الطريقة التي يسير بها حاليا هي إدارية محضة.

أوضح حجار أنه تم التكفل بأغلبية المطالب التي تتعلق بقطاعه سواء المهنية أو البيداغوجية، داعيا رؤساء الجامعات لعدم التوجه إلى العدالة بخصوص ممثلي الطلبة من مختلف التنظيمات، كما أشار أيضا إلى أن قيام الطلبة بغلق مديرية الخدمات الجامعية خلال الأيام الماضية بولاية غرداية أمر مرفوض، مؤكدا أن قرار الغلق يعود إلى الوزارة لوحدها التي لها الصلاحية في ذلك.

ومن جهته، أكد صلاح الدين دواجي، الأمين العام للاتحاد العام للطلابي الحر في اتصال هاتفي مع "الصوت الآخر" على أهمية أن تبقى التنظيمات الطلابية بعيدة عن أنظار الأحزاب السياسية وتكتفي بالقضية التي تأسست لأجلها والمتمثلة في الدفاع عن انشغالات الطلبة.

فتيحة. ق

الصوت الآخر
إخبارية وطنية
Al Sawt Al Akhar

لوقف إضرابهم الذي دام شهرا ونصف

بن خـــلاف يراســـل طاهـــر حجـار لإنصـاف طلبة البيوتكنولـوجيا

رفع النائب عن جبهة العدالة والتنمية لخضر بن خلاف قضية طلبة المدرسة الوطنية العليا للبيوتكنولوجيا بجامعة قسنطينة إلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي طاهر حجار، مطالبا إياه باتخاذ إجراءات مستعجلة وإيجاد حلول جذرية لمشاكل الطلبة المطروحة وتحسين أوضاع المدرسة، خاصة وأنهم في إضراب عن الدراسة منذ شهر ونصف.

وطالب النائب لخضر بن خلاف في مراسلة وجهها أمس لوزير التعليم العالي، بالتدخل والإصغاء إلى انشغالات الطلبة المرفوعة والسهر على تلبيتها، مشيرا إلى أن هؤلاء الطلبة التحقوا بالمدرسة، باعتبارها المدرسة الوحيدة على المستوى الوطني والإفريقي، منذ افتتاح أبوابها ابتداءً من السنة الجامعية 2014-2015، وهذا على أساس حصولهم على بكالوريا عالية التقدير. وعليه، وعدوا بتأطير رفيع وتكوين ممتاز يؤهلهم ليكونوا من أوائل المهندسين في مجال البيوتكنولوجيا في البلاد. وبعد ثلاث سنوات تبين أنها كانت وعودا غير دقيقة وغير صحيحة، بنى عليها الطلبة آمالا وطموحات كبيرة، تبين أنها مجرد مشاريع قيد الإنجاز، محاطة بعلامات استفهام ولا وجود لأي مصادقة رسمية عليها، وهو الأمر الذي دفعهم إلى الدخول في إضراب مفتوح منذ 02 من شهر جانفي للسنة الجامعية الجارية 2016- 2017. حيث طالب الطلبة وزير التعليم العالي والبحث العلمي بإصدار وثيقة رسمية تضمن لهم الحصول على الشهادة المزدوجة مهندس دولة + ماستر في التّخصص المختار)، والتي وعد بها مسؤولو المدرسة عند افتتاحها والتحاق الطلبة بها قبل ثلاث سنوات، في التخصصات السبعة المتمثلة في بيوتكنولوجيا صيدلانية وشبه الصيدلانية، بيوتكنولوجيا، بيوتكنولوجيا نباتية، حيوانية، بيوتكنولوجيا خلوية وجزئية، العمليات الحيوية الصناعية، بيوتكنولوجيا بيئية، وهذا بإدراج المدرسة الوطنية العليا للبيوتكنولوجيا في لائحة المدارس العليا المدرجة في المادة 02 من القرار الوزاري رقم 715 المؤرخ في 03 نوفمبر 2011.

كما دعا الطلبة حجار إلى التعجيل بتوفير مؤطرين في الاختصاص وكذا المنصات التكنولوجية التي تعتبر أساس التكوين خلال طور المهندس، وإعادة النظر في محتوى البرنامج البيداغوجي المقترح من طرف إدارة المدرسة، نظرا إلى أن هذا الأخير لا يخدم أهداف المدرسة التي ترمي إلى تأهيل مهندسين أكفاء في مجال البيوتكنولوجيا، مطالبين بالاعتراف بالشهادة المتحصل عليها وإدماجها في قطاعات الوظيف العمومي سواء كانت تطبيقية أو في مجال البحث، وهذا وفقا لطبيعة التكوين المتحصل عليه الذي يؤهلهم إلى ذلك.

من جهة أخرى، دعا طلبة المدرسة حجار لتوقيع عقود شراكة بين المدرسة والمؤسسات الصناعية الوطنية والعالمية لضمان التربص وإدماج الطلبة المتخرجين في ميدان التخصص، وتكافؤ شروط اجتياز المسابقة الوطنية المقررة في نهاية الطور التحضيري بالنسبة لطلبة المدرسة الوطنية العليا وباقي طلبة الأقسام التحضيرية المدمجين فيها.

سهيلة دبال

لجنة وزارية تكشف حجم التلاعب في جامعة الجلفة

قضية السيدة "التي ضبطت في حالة غش".. القطرة التي أفاضت الكأس

قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالفصل نهائيا في قضية مسابقة الدكتوراه التي نظمها قسم العلوم السياسية بجامعة زيان عاشور بالجلفة للموسم الدراسي2016-2017، بعد سلسلة الفضائح التي عرفتها المسابقة منذ تاريخ الإعلان الرسمي عنها، والتي عرفت العديد من الخروقات الواضحة والصريحة للقانون المؤطر للمسابقات، لتنتهي بفضيحة مدوية كانت بطلتها سيدة تم ضبطها يوم الامتحان في حالة غش علني وبحوزتها الإجابة النموذجية للسؤال محل المسابقة، والتي انفردت "الصوت الآخر" بالتطرق إلى حيثياتها فيما سبق، لتكون حالة الغش العلني القطرة التي أفاضت كأس التجاوزات المفضوحة من طرف بعض أعضاء اللجنة المنظمة للمسابقة وعلى رأسها رئيس لجنة التكوين في الدكتوراه، وهو عكس ما اعتقده الجميع بأن المسابقة ألغيت فقط من أجل "الهانم" التي أراد من كان وراءها إنجاحها بالقوة أو إلغاء المسابقة أصلا، إلا أن التقارير كشفت العديد من النقاط الذي أخلت بالعديد من الأطر القانونية لتنظيم المسابقة والتي كان بطلها رئيس لجنة التكوين في الدكتوراه، وهو الأمر الذي لم يتوقف عنده رئيس قسم العلوم السياسية، من خلاله إرساله للعديد من التقارير السوداء، التي رفعت إلى الوزارة والتي كشفت حيثياتها حجم التلاعب واللامهنية التي عرفتها عملية الإعلان عن المسابقة وتأطيرها، من خلال انفراد رئيس لجنة التكوين بالدكتوراه بتأطير المسابقة دون عميد الكلية ورئيس القسم الذي تم تجاوزه في كثير من التفاصيل الخاصة بتنظيم المسابقة وهو الأمر غير القانوني الذي كان نتاجه إيفاد لجنة تحقيق وزاريه إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، لتكشف وتسجل تحقيقاتها جملة من التجاوزات التأطيرية والتنظيمية لسير المسابقة، بالإضافة إلى حالة الغش المسجلة، وهو الأمر الذي تم على أساسه إلغاء المسابقة كليا وبقرار وزاري، جاء في فحواه إلغاء المسابقة كليا ومباشرة إجراءات تنظيم المسابقة من جديد للموسم الدراسي المقبل، وكذا إحالة السيدة التي تم ضبطها في حالة غش على المجلس التأديبي لمعاقبتها، وهو الأمر الذي أثار استياء وسخط الطلبة الذين قاموا باجتياز المسابقة بعد أشهر من الانتظار، ناهيك عن الجهد الذي بذلوه، لتصطدم آمال الكثير منهم بواقع صراع بين بعض التيارات التي لا تولي للجامعية ولا للطالب أهمية، ناهيك عن اتخاذها من الذاتية والمحاباة أطرافا لتسيير الجامعة وكلياتها، أين كشفت اللجنة تورط نائب مدير الجامعة المكلف بالدكتوراه والذي تمت إقالته يوم أمس بعد سلسلة من الفضائح، التي دفع الطلبة ثمنها في آخر المطاف.

من جهة أخرى، تعرف كلية الحقوق العديد من تجاوزات التسيير التي انعكست سلبا على الطلبة وهو الأمر الذي أماطت "الصوت الآخر" اللثام عنه في عدد سابق، من خلال جملة التجاوزات التي أدت بإقالة عميد الكلية السنة الماضية نتيجة فضائحه، واستبداله بعميد آخر لم يعمر في منصبه أكثر من فصل دراسي، حيث علمت "الصوت الآخر" من مصدر جد مطلع بأن عميد كلية الحقوق المعين بداية الموسم الدراسي الحالي الدكتور "عطاالله فشار" قد قدم اعتذاره عن مواصلة مهامه في منصبه، لظروف وصفها بأنها تتعدى طاقته، ليتم استبداله بالعميد الدكتور "زهير حمام" يوم أمس، وهو الأمر الذي يعكس فعليا حالة اللااستقرار التي تعرفها كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة زيان عاشور بالجلفة.

عريشة ياسين

الشعب
ech-chaab
يومية إخبارية وطنية تأسست في 11 ديسمبر 1962

طلبة الهندسة المعمارية يتمسكون بمطالبهم

في انتظار موقف وزارة السكن وهيئة المهندسين

لم يتوصل اجتماع الأحد بين مستشار وزير التعليم العالي والبحث العلمي وممثلي طلبة معاهد وأقسام الهندسة المعمارية إلى إنهاء إضراب الطلبة المتواصل منذ 3 جانفي الماضي وإن كان قد سمح بتبليغ مطالبهم إلى الجهات المعنية التي يعلقون عليها أملا كبيرا في أن يساهم وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور طاهر حجار في طمأنتهم وإنهاء قلقهم بشأن المستقبل.

تعهد ممثل الوزير بأن يسعى إلى عقد لقاء مع ممثلين عن وزارة السكن والعمران والهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين في أقرب وقت حول المشكلة، يليه اجتماع موسع لممثلي الطلبة لاحقا للحسم في لائحة المطالب التي تتلخص أساسا في رفض التمييز بين النظام الكلاسيكي ونظام «ليانس، ماستر، دكتوراه» واعتماد صفة مهندس معماري للمتخرجين، مجانية التسجيل في جدول المهندسين، التصنيف في الرتبة 14 للوظيف العمومي وتحديد أجل 12 شهرا لمنح رقم الاعتماد وكذا توفير فرص آفاق جديدة للشغل.

ويرتقب أن يتم تفعيل مسعى معالجة هذا الأمر لتدارك التأخر في الدراسة وإزالة كافة عوامل الريبة والاشك باعتماد مواقف واضحة وحاسمة تضع الطلبة في حالة اطمئنان ضمن تنافس علمي يساهم في الرفع من وتيرة التحصيل وجودة التكوين لتدعيم سوق الشغل بمهندسين معماريين يساهمون في المجهود الوطني للبناء والتشييد الذي تسير عليه البلاد منذ السنوات الأخيرة.

وفي هذا الإطار لا يمكن أن يتسرب الشك إلى مستوى التكوين الجامعي، علما أن ممثلين عن هيئة المهندسين المعماريين أكدوا- خلال زيارة إلى مقر الجريدة قبل أسابيع قليلة مضت- تفهمهم لمطالب الطلبة نافين وجود شرط دفع 9,0 ملايين سنتيم للتسجيل في الجدول، وسبق لوزير السكن من قبل أن صرح بأن لا تمييز بين حاملي شهادة مهندس معماري معبرا عن إرادة واضحة في منح نفس القيمة للشهادة التي تمنحها المعاهد الجامعية الجزائرية، فلماذا يبقى الغموض إذن؟.

سعيد.ب

البلاد

حذر التنظيمات الطلابية من زعزعة استقرار الجزائر

حجار يدعـــو الطلبة لممارســـــة السياسة خارج الجامـــــعة

دعا وزير التعليم العالي والبحث العلمي، الطاهر حجار، أمس الثلاثاء بالجزائر العاصمة، الطلبة إلى المشاركة في الحياة السياسية، مشددا بالمقابل على ضرورة أن تكون هذه المشاركة "خارج الحرم الجامعي". وقال حجار في تصريح للصحافة عقب لقائه مع ممثلين عن المنظمات الطلابية، إن "الطلبة شريحة مهمة في المجتمع ولها الحق في المشاركة في الحياة السياسية، لكن بعيدا عن الحرم الجامعي"، مبديا رغبته في ترشح الطلبة ضمن القوائم المتعلقة بالانتخابات التشريعية. كما دعا الطلبة إلى المساهمة في توعية المواطنين بأهمية المشاركة في مختلف المواعيد الإنتخابية، نظرا لأهميتها في تحديد مستقبل الجزائر. وبخصوص الحركة الاحتجاجية التي شهدتها مؤخرا بعض الجامعات وضمن تخصصات معينة، أكد السيد حجار أنه تم التكفل بجل المطالب "المشروعة"، مستشهدا في هذا المنحى بطلبة الصيدلة وطب الأسنان. وذكر في هذا الشأن، بـ«اللقاء الذي جمع مؤخرا الوزير الأول عبد المالك سلال بممثلي طلبة الصيدلة وطب الأسنان"، وتابع يقول "أعتقد أن هؤلاء الطلبة قد يعودون إلى مقاعد الدراسة خلال اليومين القادمين". وبالمقابل، شدد حجار على ضرورة "تفطن" الطلبة إلى محاولات بعض "الأطراف التي تحاول زرع البلبلة في أوساطهم، لا سيما في الوضع الراهن"، مشيرا إلى تسجيل بعض المطالب التي تتعدى صلاحيات قطاعه على غرار مطالب تخص التوظيف وإجراء تربصات ميدانية عقب استكمال المسار التعليمي.

ك ل.

الطاهر حجار

إحالة طالبة "غشاشة" على مجلس التأديب

وزارة التعليم العالي تلغي نتائج مسابقة الدكتوراه بجامعة الجلفة

ألغت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، نتائج مسابقة دكتوراه العلوم السياسية "السياسات المقارنة" بجامعة الجلفة، عقب إيفاد لجنة تحقيق وزارية. وأشارت مصادر "البلاد"، إلى أن عميد الكلية بعث بتقارير مفصلة حول سيرورة المسابقة إلى مدير الجامعة، ليحول هذا الأخير تقارير مماثلة إلى الوزارة الوصية التي بدورها أوفدت لجنة التحقيق المذكورة للتحقيق في التجاوزات التي مست نزاهة المسابقة، لتقرر في النهاية إلغاء المسابقة من الأساس. مع العلم أن التحقيق شمل إحالة مترشحة على المجلس التأديبي تم ضبطها في حالة غش، وتشير المصادر إلى أن التأخر في إعلان النتائج، جعل المترشحين يترددون باستمرار على إدارة الكلية وإدارة الجامعة، مما جعل رئيس القسم يؤكد بشكل قطعي أن المسابقة قد تم إلغاؤها من قبل الوزارة الوصية. هذه المستجدات أثارت تذمر واستياء المترشحين، مؤكدين أنهم راحوا ضحية لهذا الإجراء، متسائلين لماذا لم يتم اتخاذ الإجراءات المعمول بها في حق "الغشاشين"، مع الإبقاء على المسابقة، فليس من المعقول - حسبهم - التضحية بالمسابقة ككل، مع العلم أن وزارة التعليم العالي أقرت إجراءات أخرى لمباشرة مسابقة جديدة بعنوان الموسم الجامعي 2017-2018، وقد قدمت إدارة القسم اعتذارات للمعنيين، معتبرة أن هذه "نتيجة مخيبة". وطالب المترشحون بتسليط الضوء على ما حدث ومعاقبة كل الأطراف التي تسبب في ضياع عام من التحضيرات وعدم الاكتفاء بمعاقبة المترشحة "الغشاشة" التي كانت السبب المباشر في إلغاء المسابقة.

ص.لمين

البلاد

الآلاف منهم يتلقون رواتبهم دون الالتزام بساعات العمل

فسخ عقود ما قبل التشغيل لـ"الطلبة العمال"

■ وزارة العمل تأمر بالتحقيق في قوائم عمال عقود ما قبل التشغيل

زهية رافع

جددت وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي تعليماتها للمديرين الولائيين عبر مختلف وكالات التشغيل بشأن عقود الطلبة والمتمدرسين حيث شددت على ضرورة فسخ فوري ودون سابق إنذار لكل العقود الخاصة بالطلبة حاملي الشهادات الذين يزاولون دراستهم في الجامعات، مع مواصلة غربلة القوائم الخاصة بهذه الفئة.

وتلقت الوزارة تقارير صادمة حول عدد الطلبة المستفيدين من عقود الإدماج المهني ويزاولون دراستهم تجاوز عددهم المليون مستفيد من هذه العقود ومن رواتب شهرية كاملة مثلهم مثل الموظفين الآخرين، رغم أنهم غير ملتزمين بأوقات العمل التي حددتها الوزارة. وأبرقت الوصاية تعليمة جديدة إلى مختلف مديرياتها الولائية تقضي بضرورة الفسخ الفوري لعقود الإدماج المهني بالنسبة لحاملي الشهادات الذين يزاولون دراستهم في الجامعات.

هذا وشرعت مختلف المؤسسات العمومية في فسخ

مقر وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

عقود الطلبة، إذ قرر عدد من المديريات عدم الإمضاء على التمديد لمن انتهت مدة عقودهم في حين تم الفسخ الفوري لمن ثبت أنهم يزاولون دراستهم من حاملي شهادة الليسانس أو الماستر. وفي ولاية تيارت كشفت مصادر مطلعة أنه تم شطب أكثر من 24 ألف متعاقد تنفيذا لتعليمات الوزارة، وأوضح أن بعضهم استفادوا من عقود عمل صالحة لثلاث سنوات قابلة للتجديد، لكن عقودهم تم فسخها قبل انتهاء ثلاث سنوات، وهو ما اعتبروه ظلما في حقهم، وطرح العديد منهم مشكلة عدم تلقيهم المنحة قبل فسخ العقد. وتبين أن الكثير منهم لا تتوفر فيهم شروط الاستفادة، منهم طلبة جامعيون لم ينهوا دراستهم بعد ونساء ماكثات بالبيت وتجار وحرفيون اغتنموا الفرصة للاستفادة من هذه الصيغة لتلقي منح شهرية دون بذل أي جهد، في وقت أن القانون المؤطر للعملية يوضح أن كل مؤسسة عمومية يتم تزويدها بـ15 بالمائة من موظفين في إطار عقود التشغيل كأقصى حد.

أما مديرية التشغيل بتبسة فقامت بفسخ عقود أكثر من 8000 شخص من قائمة الإدماج بولاية تبسة أغلبهم طلبة جامعيون عقب تقرير لجنة تابعة لوزارة التشغيل كلفت بالقيام بمعاناة وزيارات ميدانية لمختلف المؤسسات العمومية، منها 120 مؤسسة تربوية حيث وجدت عددا قليلا فقط ممن استفادوا من عقود التشغيل يعمل فعليا وعليه تم فسخ عقود البقية، حيث تم فسخ عقود أكثر من أربعة آلاف مستفيد.

واشتكى عدد كبير من الشباب المستفيدين من عقود التشغيل من توقيفهم عن العمل، ووقف صب منحهم الشهرية قبل أن يتقاضوها.

وكانت مصالح الغازي قد أمرت بالتحقيق في قوائم عمال عقود ما قبل التشغيل، بالتنسيق مع السلطات المحلية والمفتشية العامة للولاية، وإجراء "إنزالات" فجائية للتحقق من الحضور الفعلي للمستفيدين، بعد أن تم تسجيل "حالات غش في إطار تنفيذ هذا الجهاز... لاسيما من خلال إدماج طلبة مسجلين للدراسة في شهادتي الليسانس والماستر.. رغم التعليمات السابقة.."

صوت الأحرار
AL-AHRAR

دعاهم إلى المشاركة في الحياة السياسية بعيدا عن الحرم الجامعي

حجار يحث الطلبة على الترشح للتشريعيات

دعا وزير التعليم العالي والبحث العلمي، الطاهر حجار، الطلبة إلى المشاركة في الحياة السياسية، مشددا بالمقابل على ضرورة أن تكون هذه المشاركة خارج الحرم الجامعي.

■ ق. و

● قال حجار في تصريح للصحافة عقب لقائه مع ممثلين عن المنظمات الطلابية أن «الطلبة شريحة مهمة في المجتمع ولها الحق في المشاركة في الحياة السياسية ولكن بعيدا عن الحرم الجامعي»، مبديا رغبته في ترشح الطلبة ضمن القوائم المتعلقة بالإنتخابات التشريعية.

كما دعا الطلبة إلى مساهمة في توعية المواطنين بأهمية المشاركة في مختلف المواعيد الإنتخابية نظرا لأهميتها في تحديد مستقبل الجزائر.

وبخصوص، الحركة الإحتجاجية التي شهدتها مؤخرا بعض الجامعات وضمن تخصصات معينة، أكد وزير العليم العالي أنه تم التكفل بجل المطالب المشروعة، مستشهدا في هذا المنحى بطلبة الصيدلة و طب الأسنان. وذكر في هذا الشأن، باللقاء الذي جمع مؤخرا الوزير الأول عبد المالك سلال بممثلي طلبة الصيدلة وطب الأسنان، وتابع يقول «أعتقد أن هؤلاء الطلبة قد يعودون إلى مقاعد الدراسة خلال اليومين القادمين». وبالمقابل، شدد حجار على ضرورة تفطن الطلبة إلى محاولات بعض الأطراف «التي تحاول زرع البلبلة في أوساطهم، سيما في الوضع الراهن»، مشيرا إلى تسجيل بعض المطالب التي تتعدى صلاحيات قطاعه على غرار مطالب تخص التوظيف وإجراء تربصات ميدانية عقب استكمال المسار التعليمي. وفي موضوع مغاير، يتعلق بتحسين مستوى الخدمات الجامعية، أبرز حجار مساعي الوزارة الرامية إلى تغيير نمط تسيير الديوان الوطني للخدمات الجامعية، وذلك من أجل الرفع من مردوديته سيما وأنه تم تخصيص ميزانية معتبرة لتسييره. وفي رده عن سؤال حول إمكانية حل هذا الديوان، أوضح حجار أن الحديث عن ذلك سابق لأوانه، خاصة وأن الوزارة-يضيف الوزير- بصدد التحضير لتنظيم ندوة وطنية ستخصص لدراسة ملف الخدمات الجامعية بإشراك الأسرة الجامعية.

النصر
ANNASR
يومية كل القراء

أكد على ضرورة تجنب ممارسة الدعاية الحزبية داخل الحرم الجامعي

حجار يدعو الطلبة إلى الترشح في قوائم التشريعيات

دعا وزير التعليم العالي و البحث العلمي الطاهر حجار، أمس الطلبة إلى المشاركة في الحياة السياسية، والسعي للترشح في مختلف القوائم التي ستخوض المنافسة الانتخابية للتشريعيات المقرر إجراؤها في الرابع من شهر ماي المقبل، لكنه شدّد على ضرورة تجنب ممارسة النشاط السياسي والدعاية للعمل الحزبي داخل الحرم الجامعي.

و في تصريح للصحافة عقب لقائه مع ممثلين عن المنظمات الطلابية، أبرز حجار أهمية وأحقية إقبال الطلبة، على ممارسة العمل السياسي وقال " إن الطلبة شريحة مهمة في المجتمع و لها الحق في المشاركة في الحياة السياسية ولكن بعيدا عن الحرم الجامعي"، معربا عن أمله في أن يسعى الطلبة الجامعيون إلى الترشح ضمن القوائم المتعلقة بالاستحقاق القادم، ودعا في هذا السياق إلى المساهمة في توعية المواطنين بأهمية المشاركة في مختلف المواعيد الانتخابية نظرا لأهميتها في تحديد مستقبل البلاد.

و أثناء تطرقه للحديث عن الحركة الاحتجاجية التي شهدتها بعض الجامعات في تخصصات معينة، خلال الفترة الأخيرة، أشار حجار إلى أنه قد تم التكفل بجل المطالب المشروعة التي تقدم بها المحتجون على غرار مطالب طلبة الصيدلة و طب الأسنان.

وبعد أن ثمن اللقاء الذي جمع مؤخرا الوزير الأول عبد المالك سلال بممثلي طلبة الصيدلة وطب الأسنان، أعرب حجار عن اعتقاده أن هؤلاء الطلبة قد يعودون إلى مقاعد الدراسة خلال اليومين القادمين، فيما شدّد على ضرورة تفطن الطلبة إلى محاولات بعض الأطراف التي لم يسمها وقال أنها تحاول زرع البلبلة في أوساطهم، سيما في الوضع الراهن، مشيرا إلى تسجيل بعض المطالب التي تتعدى صلاحيات قطاعه على غرار مطالب تخص التوظيف وإجراء تربصات ميدانية عقب استكمال المسار التعليمي.

و فيما يتعلق بتحسين مستوى الخدمات الجامعية، أشار الوزير إلى أن دائرته الوزارية، تسعى إلى تغيير نمط تسيير الديوان الوطني للخدمات الجامعية، وذلك من أجل الرفع – كما قال- من مردوديته سيما وأنه تم تخصيص ميزانية معتبرة لتسييره.

أما بشأن إمكانية حل هذا الديوان، فأوضح حجار أن الحديث عن ذلك " سابق لأوانه"، خاصة وأن الوزارة، كما قال، بصدد التحضير لتنظيم ندوة وطنية ستخصص لدراسة ملف الخدمات الجامعية بإشراك الأسرة الجامعية.

أما رئيس الاتحاد العام الطلابي الحر صلاح الدين دواجي، فأعرب عن ارتياحه لنتائج اللقاء الذي جمع حجار بالتنظيمات الطلابية، وقال مصرحا للنصر، في أعقاب اللقاء " لقد وجه وزير التعليم العالي والبحث العلمي الطاهر حجار دعوة صريحة للطلبة لممارسة العمل السياسي خارج الحرم الجامعي والسعي للترشح للانتخابات التشريعية، وهذا يتطابق مع وجهة نظرنا فقد دعونا مرارا الطلبة للمشاركة في العمل السياسي والترشح للاستحقاقات الانتخابية الوطنية والمحلية مع تفادي تحويل الحرم الجانبي إلى منبر للدعاية الحزبية".

كما أشار دواجي إلى أن وزير القطاع قد التزم بحل كل المشاكل الممكنة، مبينا حاجة البلاد في الظرف الراهن لبسط ثقافة الحوار بين جميع مكونات المجتمع الجزائري في هذا الظرف بالذات، حفاظا على نعمة الاستقرار.

ع أسابع

النصر
ANNASR

بعد 4 أشهر من توقفهم عن الدراسة

طلبة الصيدلة يتخوفون من شبح سنة بيضاء

واصل، أمس، طلبة الصيدلة بقسنطينة إضرابهم المفتوح الذي شنوه قبل أزيد من 3 أشهر، و تحدث بعضهم عن بوادر سنة بيضاء بسبب تأثر البرنامج الدراسي، كما حملوا نقابة الصيادلة و مجلس أخلاقيات المهنة مسؤولية تسقيف عدد الصيدليات، رغم حاجة الخريطة الصحية إليها. وقد استمر إضراب الطلبة، رغم أن ممثلين عنهم التقوا أمس الأول بالوزير الأول عبد المالك سلال في الجزائر العاصمة، حيث يصرون على ضرورة زيادة و توسيع منح الإعتمادات لفتح الصيدليات عبر جميع الولايات، كون الخريطة الصحية ما تزال، حسبهم، غير متشبعة و بحاجة إلى فتح المزيد منها. و أضاف ممثلون عن الطلبة في اتصال بالنصر، بأن ولاية قسنطينة على سبيل المثال، بحاجة إلى أزيد من 100 صيدلية على الأقل بحسب ما صرح لهم مسؤولون بمديرية الصحة، كما تحدثوا عن دور مجلس أخلاقيات المهنة و نقابة الصيادلة في «عرقلة» زيادة عدد الإعتمادات، من خلال الضغط على الوزارة، على حد قولهم. و تابع الطلبة المحتجون بالقول بأن مطلب ترقية الصيدلي إلى الدرجة 16 في الوظيف العمومي، ما يزال معلقا و لم يلق أي استجابة، حيث "تفاجأوا» بمنحهم تصنيفا جديدا في السلم 14 قالوا بأن جلهم يرفضه، كما شددوا على ضرورة زيادة عدد مناصب العمل في المستشفيات، مشيرين إلى أن الإضراب الذي يدخل شهره الرابع، ما يزال متواصلا عبر 9 كليات بالوطن، ما يُلوّح بسنة بيضاء. وكانت وزارة التعليم العالي قد أعلنت في نهاية الشهر الماضي، استجابتها لجميع المطالب المرفوعة إليها، لاسيما ما تعلق منها بتقليص عدد الطلبة الجدد المسجلين في فرع الصيدلة خلال فترات توجيه حاملي شهادة البكالوريا، كما بادرت إلى طرح ملف إعادة التصنيف على مستوى المديرية العامة للوظيف العمومي و الإصلاح الإداري، بحضور ممثلين عن وزارات المالية و الصحة.

لقمان/ق

النصر
ANNASR
يومية كل القراء

تجسيدا لمشروع شراكة جزائرية بريطانية

تكوين 40 أستاذا لتحضير الطلبة لولوج عالم الشغل

أكدت أمس نائبة رئيس الجامعة الأستاذة نادية يخلف في ختام الأيام التكوينية التي نظمتها جامعة قسنطينة 1 ، بالتنسيق مع جامعة ليفربول البريطانية على مدار أربعة أيام، أنه تم استدعاء 40 أستاذا و إداريا لإخضاعهم للتكوين، كل في تخصصه ، لمرافقة الطلبة و تحضيرهم لولوج عالم الشغل، و كذا وضع إستراتيجية فعالة لإنجاح المشروع.
الأستاذة يخلف نادية، المكلفة بالعلاقات الخارجية و التعاون والتنشيط و التظاهرات العلمية بالجامعة، قالت للنصر على هامش الدورات التكوينية التي حضرها ممثلون عن وزارة التعليم العالي و البحث العلمي و نيابة مديرية التعاون الثنائي و خبيرتان من جامعة ليفربول،بأن الـ 40 شخصا الذين خضعوا للتكوين، هم إداريون من عمال مركز المسارات بقسنطينة و دار المقاولاتية و مكتب علاقة الجامعة بالمحيط و أساتذة جامعيين و مسؤولي مسارات التكوين المهني و آخرين مدمجين في مشاريع بحث بريطانية تهتم بالمسارات المهنية، و سيكونون بدورهم مختصين آخرين، لتطوير عمل مركز المسارات بقسنطينة. و أضافت الأستاذة بأن مشروع الشراكة الذي تم إبرامه في سبتمبر الماضي، بين وزارة التعليم العالي و البحث العلمي و جامعة ليفربول البريطانية، يتعلق بتجسيد إستراتيجية فعالة لتهيئة الطلبة لولوج عالم الشغل في كل من جامعة قسنطينة، جامعة البليدة و جامعة تلمسان، و من شأنه الإسهام في مرافقة الطالب منذ ولوجه الجامعة، إلى غاية حصوله على منصب شغل، هذا بعد أن قامت وزارة التعليم العالي بدراسات مسبقة، بالتعاون مع مؤسسات جامعية بريطانية لوضع استراتيجية المشروع.

و يأتي هذا المشروع، حسب محدثتنا، بعد أن سجلت الجامعة عدم قدرة الطلبة على ولوج عالم الشغل و عدم إلمامهم بمجال تخصصهم، ويهدف إلى تهيئة الطلبة نفسيا و مهنيا للاندماج في وظيفة جديدة، حيث يكون الطالب مؤهلا للعمل دون متابعة دورة تكوينية ، و بالتالي سيساهم المشروع بشكل كبير في إزاحة العراقيل التي تواجهها المؤسسات لدى استقبالها موظف جديد، حيث يكون غير مؤهل للعمل في الأشهر الأولى .
كما يهدف، حسبها، إلى إضفاء صبغة جديدة على التكوين الأكاديمي، حيث يصبح الطالب لا يتلقى فقط الدروس النظرية، و إنما يخضع لدورات تكوينية في الميدان، لتحضيره لولوج عالم الشغل، حيث يكون جاهزا لشغل منصبه و في غنى عن تكوين آخر.
جدير بالذكر أن وزارة التعليم العالي بدأت منذ سنوات العمل في هذا المجال، عبر نظام «الألمدي» ، كما أن هناك عديد المشاريع بين الجامعات الأجنبية و الجزائرية تهدف إلى تزويد الطالب بخبرات لتسهيل اندماجه في الشغل ، فالوزارة ، تضيف محدثتنا ، بذلت جهدا كبيرا خلال ال 10 سنوات الماضية في هذا الإطار، و وصلت الآن إلى مرحلة التنظيم لتثمين المشاريع التي تم تسطيرها.
الأستاذة نادية يخلف دعت الطلبة إلى المساهمة في إنجاح المشروع ، و ذلك بإعطاء معلومات دقيقة خلال ملء الاستمارات التي ستمنح لهم من أجل الوصول إلى نتائج حقيقية تمكن صناع القرار من تحقيق الأهداف المرجوة التي ستعود بالإيجاب على الطلبة، إذ تعتبر نتائج التحليل المنطلق الأساسي للمشروع، فالتقييم الصحيح يساوي مشروعا ناجحا.

أسماء بوقرن

الافتتاحية

جامعة المليون و نصف

تحصي الجامعة الجزائرية اليوم أكثر من واحد مليون و ست مئة ألف طالب، يدرسون في أكثر من مئة جامعة و عشرات المراكز و المعاهد و المدارس الوطنية المشيّدة عبر بنايات واسعة و شامخة، صممّت على الطراز المعماري الحديث، و بأشكال هندسية تسرّ الناظرين من الوطنيين و الأجانب الذين يندهشون لرؤية دولة من العالم الثالث و هي تبني صروحا تعليمية فريدة من نوعها.

الإنجازات الفارهة هذه تشكل حقيقة تحفا فنية تضاهي تلك المقامة في الدول العظمى على شكل مدن جامعية تحتوي على جميع المرافق، و هي عيّنة عن الإستثمارات الضخمة التي خصصتها الدولة للنهوض بقطاعات التربية الوطنية و التكوين المهني و التعليم العالي و البحث العلمي، باعتبارها القاطرة التي تجر باقي القطاعات الإقتصادية و الإجتماعية نحو النمو و التطور و العصرنة.

و ليس من المن على الأجيال الصاعدة التي يقدر عددها بالملايين و هذا من حقها . التذكير بأنه ليس هناك دولة واحدة في العالم الحديث، تبني الجامعات في كل الولايات و تضمن المقاعد البيداغوجية لكل الحاملين لشهادة البكالوريا، و تضمن الإقامة و النقل و الأكل و المنح بالمجان لفئة الطلبة الذين يتضاعف عددهم سنويا، ليصبح رقما مهولا و مثيرا للإنتباه.

الدولة ما كانت لتقوم بهذا الإستثمار الكبير في مجالي التربية و المعرفة، الموجه لصالح أكثر من نصف سكان الجزائر المقدر بأربعين مليون نسمة، لو لم تكن تنتظر المقابل من الجامعة الجزائرية في أن تستعيد مكانتها الريادية في المجتمع و التأثير فيه و أن تسهم بحكم طبيعتها النخبوية في حل المشاكل التي تعترض المؤسسات الإقتصادية و الإجتماعية و الإدارية.

لسان حال الجامعيين اليوم يقول للجزائريين أنهم سينتظرون طويلا حتى تضطلع الجامعة الجزائرية بمهام وطنية أكبر من عملية تخريج جيوش من البطالين و حملة الشهادات، فهي اليوم غارقة في مشاكل موضوعية لا تعد و لا تحصى، عزلتها عن محيطها الحيوي و منعتها من الإنفتاح على الوسط الإقتصادي و الإجتماعي الذي هو موضوعها المفضل.

الجامعة لازالت رهينة ممارسات أخلاقية بائدة لا تمت بصلة إلى العلم و الأخلاق، فهي لم تضبط مثلا لصوص السرقة العلمية التي تنخر البحث الجامعي و أطروحات التخرج المستنسخة، و لم تتخلص من العقلية العشائرية و الأقارب و حتى محاولات التوريث و التوظيف بطرق ملتوية..و هي معوقات مقيتة تعمل و للأسف على ترقية الرداءة و الشعبوية و طرد الكفاءات و النخب من وسطها الطبيعي الذي يجب أن تعيش و تترعرع فيه على أمل إعادة التوازن لسلم القيم المختل.

و زيادة على ذلك، تعاني الجامعة أيضا من أعباء إضافية لم تجد لها حلا إلى اليوم ، حيث يتم الحديث بصوت خافت عن محاولات إصلاح الخدمات الجامعية التي تكلف خزينة الدولة مئات الملايير من الدينارات سنويا، فالطالب الذي بلغ به الأمر المطالبة بالنجاح دون إجراء الإمتحان، مقتنع أيضا أنه من حقه المشروع أيضا الدراسة و النقل و الإقامة و المنحة دون مقابل حقيقي.

و في ظل هذه القناعات العامة من الصعب أن تنتقل الجامعة الجزائرية من التكوين الكمّي إلى التكوين النوعي النخبوي الذي بإمكانه الإنفتاح الإيجابي على المحيط الإقتصادي، و اقتراح حلول علمية ناجعة يتم تسويقها كمنتوج للبحث العلمي الممول من قبل الخزينة العمومية.

رقم مليون و ست مئة ألف طالب و مئة جامعة ومدرسة بمعدل جامعتين في كل ولاية .. هي دون شك عيّنة عن أرقام و انجازات كبرى تحتاج إلى من يثمنها و يضعها في الواجهة، لتكون المثل الأعلى في الفعالية و النجاعة.

النصر

النصر
ANNASR
يومية كل القطر

فيما حكم على سبعة إطارات بعامين

إدانة المدير السابق للخدمات الجامعية ببسكرة بثلاث سنوات سجنا

نطقت أمس محكمة الجنح لدى مجلس قضاء بسكرة بحكم يقضي بسجن ثمانية إطارات من الخدمات الجامعية بعد متابعتهم بتهمة إبرام صفقة عمومية مخالفة للتشريع والتنظيم الجاري به العمل لغرض إعطاء امتيازات غير مبررة للغير.

المحكمة قضت بسجن كل من المدير الولائي السابق للخدمات الجامعية بثلاث سنوات، فيما سلطت عقوبة سنتين سجنا في حق كل من مديري إقامتين جامعيتين ورئيس قسم بالمديرية المذكورة ومتصرفين إداريين ومحاسب إداري رئيسي بنفس المديرية، إلى جانب مدير آخر لإقامة جامعية، فيما استفاد أحد الإطارات من البراءة.

حيثيات القضية حسب ما دار خلال جلسة المحاكمة تعود إلى العام الماضي، عندما ألقت عناصر الضبطية القضائية التابعة لدرك ولاية بسكرة، القبض على الإطارات المذكورين في قضية إبرام صفقة مشبوهة في مجال النقل الجامعي أحال بموجبها الطرف المتضرر من الصفقة القضية على الجهات القضائية المختصة التي فصلت بعد ذلك بعدم شرعية الصفقة في إطار القانون الجاري به العمل وبعد فتح تحقيق معمق من قبل المصالح الأمنية المختصة في تفاصيل القضية تم توقيف الأطراف المتورطة وإحالتهم على العدالة للفصل في أمرهم على خلفية الجرم المنسوب في إطار القانون وقد حاول المتهمون وهيئة دفاعهم أثناء جلسة المحاكمة إقناع العدالة ببعض الحجج، إلا أنها نطقت بالحكم المشار إليه أعلاه.

ع/ بوسنة

الفجر

أبدى رغبته في ترشح الطلبة ضمن القوائم المتعلقة بالانتخابات التشريعية

حجار: "من حق الطلبة ممارسة السياسة لكن بعيدا عن الجامعة"

■ دعا وزير التعليم العالي والبحث العلمي الطاهر حجار أمس الطلبة إلى المشاركة في الحياة السياسية، مشددا بالمقابل على ضرورة أن تكون هذه المشاركة "خارج الحرم الجامعي".

وقال حجار في تصريح للصحافة عقب لقائه مع ممثلين عن المنظمات الطلابية أن "الطلبة شريحة مهمة في المجتمع ولها الحق في المشاركة في الحياة السياسية ولكن بعيدا عن الحرم الجامعي"، مبديا رغبته في ترشح الطلبة ضمن القوائم المتعلقة بالانتخابات التشريعية. كما دعا الطلبة إلى مساهمة في توعية المواطنين بأهمية المشاركة في مختلف المواعيد الانتخابية نظرا لأهميتها في تحديد مستقبل الجزائر.

وبخصوص، الحركة الاحتجاجية التي شهدتها مؤخرا بعض الجامعات وضمن تخصصات معينة، أكد السيد حجار أنه تم التكفل بجل المطالب "المشروعة"، مستشهدا في هذا المنحى بطلبة الصيدلة وطب الأسنان. وذكر في هذا الشأن، بـ"اللقاء الذي جمع مؤخرا الوزير الأول عبد المالك سلال بممثلي طلبة الصيدلة وطب الأسنان"، وتابع يقول "أعتقد أن هؤلاء الطلبة قد يعودون إلى مقاعد الدراسة خلال اليومين القادمين". وبالمقابل، شدد حجار على ضرورة "تفطن" الطلبة إلى محاولات بعض "الأطراف التي تحاول زرع البلبلة في أوساطهم، سيما في الوضع الراهن"، مشيرا إلى تسجيل بعض المطالب التي تتعدى صلاحيات قطاعه على غرار مطالب تخص التوظيف وإجراء تربصات ميدانية عقب استكمال المسار التعليمي. وفي موضوع مغاير، يتعلق بتحسين مستوى الخدمات الجامعية، أبرز حجار مساعي الوزارة الرامية إلى "تغيير نمط تسيير الديوان الوطني للخدمات الجامعية"، وذلك من أجل "الرفع من مردوديته سيما وأنه تم تخصيص ميزانية معتبرة لتسييره".

وفي رده عن سؤال حول إمكانية حل هذا الديوان، أوضح حجار أن الحديث عن ذلك "سابق لأوانه"، خاصة وأن الوزارة يضيف الوزير بصدد التحضير لتنظيم ندوة وطنية ستخصص لدراسة ملف الخدمات الجامعية بإشراك الأسرة الجامعية.

■ حفيظة.ن

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

حجار في لقاء بتنظيمات طلابية

مارسوا السياسة لكن خارج الجامعة

دعا وزير التعليم العالي والبحث العلمي الطاهر حجار، الطلبة إلى المشاركة بقوة في الانتخابات التشريعية المقبلة، كما دعاهم إلى المساهمة في الحياة السياسية بعيدا عن أي تحزب للجامعة، مضيفا أن هذه المشاركة لا يمكن أن تكون في أي حال من الأحوال بإقحام الجامعة في دعم حزب أو أي تنظيم سياسي.

• حسينة.ب

حجار وعقب لقائه أمس، مع ممثلين عن المنظمات الطلابية بمقر الوزارة أكد أن الطلبة شريحة مهمة في المجتمع، ولها الحق في المشاركة في الحياة السياسية ولكن بعيدا عن الحرم الجامعي، مبديا رغبته في ترشح الطلبة ضمن القوائم المتعلقة بالانتخابات التشريعية. كما دعا الطلبة إلى المساهمة في توعية المواطنين بأهمية المشاركة في مختلف المواعيد الانتخابية نظرا لأهميتها في تحديد مستقبل الجزائر.

وبخصوص الحركة الإحتجاجية التي شهدتها مؤخرا بعض الجامعات وضمن تخصصات معينة أكد حجار، أنه تم التكفّل بجل المطالب المشروعة، مستشهدا في هذا المنحى بطلبة الصيدلة وطب الأسنان، مذكّرا في هذا الشأن باللقاء الذي جمع مؤخرا الوزير الأول عبد المالك سلال، بممثلي طلبة الصيدلة وطب الأسنان وتابع يقول «أعتقد أن هؤلاء الطلبة قد يعودون إلى مقاعد الدراسة خلال اليومين القادمين».

وبالمقابل شدّد الوزير على ضرورة تفطّن الطلبة إلى محاولات بعض الأطراف التي تحاول زرع البلبلة في أوساطهم لا سيما في الوضع الراهن، مشيرا إلى تسجيل بعض المطالب التي تتعدى صلاحيات قطاعه على غرار مطالب تخص التوظيف وإجراء تربصات ميدانية عقب استكمال المسار التعليمي.

وفي موضوع مغاير يتعلق بتحسين مستوى الخدمات

الجامعية، أبرز حجار، مساعي الوزارة الرامية إلى تغيير نمط تسيير الديوان الوطني للخدمات الجامعية وذلك من أجل الرفع من مردوديته لا سيما وأنه تم تخصيص ميزانية معتبرة لتسييره.

وفي رده على سؤال حول إمكانية حل هذا الديوان أوضح حجار، أن الحديث عن ذلك سابق لأوانه خاصة وأن الوزارة -يضيف الوزير- بصدد التحضير لتنظيم ندوة وطنية ستخصص لدراسة ملف الخدمات الجامعية بإشراك الأسرة الجامعية.

من جهته أوضح الأمين العام للاتحاد العام الطلابي الحر صلاح الدين دواجي، في اتصال مع «المساء» أن وزير التعليم العالي والبحث العلمي وخلال لقائه أمس، مع ممثلين عن 9 تنظيمات طلابية يدعم الطلبة الراغبين في المشاركة والترشح في الانتخابات. كما أبرز الدور الكبير للتنظيمات الطلابية في تعبئة الطلبة للمشاركة في الانتخابات بحكم أن عدد الطلبة يتجاوز 1.6 مليون طالب.

ممثل الاتحاد العام الطلابي الحر، شدّد أيضا على أنه بحكم الوعي السياسي للطالب الجامعي فإن هذا الأخير ضد استعمال الجامعة كمنابر للحملات الانتخابية ودخول الأحزاب فيها، مضيفا أن التنظيمات الطلابية ستخوض وتشارك في العديد من الندوات الوطنية والجهوية من أجل تعبئة الطلبة للمشاركة في العملية الانتخابية فقط وليس دعم حزب معين على حزب آخر، وهو ما يتطابق مع موقف وزير التعليم عالي الذي أكد على ضرورة إبعاد الجامعة عن التحزب.

الوزير أكد أيضا.حسب دواجي.على أهمية اعتماد الحوار كوسيلة لحل المشاكل وتفادي الدخول في حركات احتجاجية والإضرابات خاصة ونحن على مقربة من الحدث الانتخابي الهام.

تنصيب فوج عمل مشترك لاقتراح التدابير الوقائية

6 وزارات ستحارب العنف في المحيط المدرسي

نصبت وزيرة التربية الوطنية السيدة نورية بن غبريط، أمسية أول أمس، فوج عمل وزاري مشترك يضم ستة قطاعات وزارية سيعمل على تقديم اقتراحات عملياتية وإجراءات وقائية للتكفل بظاهرة محاربة العنف في الوسط المدرسي، وذلك ضمن الإستراتيجية الوطنية التي سيتم الإعلان عنها في أفريل المقبل.

• حسينة.ب

ويتشكل الفوج من مختلف القطاعات المعنية بملف العنف الممارس في الوسط المدرسي ومحيطه منها وزارة الداخلية من خلال المديرية العامة للأمن الوطني، ووزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال. وزارة الصحة ووزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وحسب مصدر من وزارة التربية فإن الفوج الذي باشر عمله فور تنصيبه سيشرع في دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالظاهرة والأسباب المؤدية إليها. وطرح مختلف التدابير والآليات التي من شأنها التخفيف من ممارسات العنف في المحيط المدرسي.

وفي نفس السياق يعكف حاليا المرصد الوطني للتربية والتكوين على وضع إستراتيجية وطنية للوقاية من العنف المدرسي ومكافحته بما في ذلك محاربة الانتحار الذي يعد نوعا من أنواع العنف ضد النّفس قبل الإعلان عن محتواها في شهر أفريل حسبما أعلنت عنه وزيرة القطاع مؤخرا.

وترتكز الإستراتيجية المذكورة على ثلاثة محاور منها ماهو مرتبط بالوقاية وبتعزيز تأمين محيط المؤسسات التربوية في إطار تفعيل الاتفاقية المبرمة مع وزارة الدفاع الوطني ووزارة الداخلية والجماعات المحلية.و علما أن وزارة التربية وحسب ما أكدته السيدة نورية بن غبريط، مرارا حريصة على محاربة هذه الظاهرة الخطيرة بشكل شامل ودائم وتصنيفها ضمن أولوياتها عبر اتخاذ جملة من الإجراءات البيداغوجية والتنظيمية والمؤسساتية،

منها المضامين التربوية المبنية على مفهوم المواطنة والحس المدني وحقوق الطفل، والتركيز على مكافحة التسرب المدرسي من خلال مرافقة التلاميذ الذين يواجهون صعوبات في التعلّم وتجنيبهم الرسوب التي تعد من المسائل التي تساهم في معالجة مسألة العنف.

كما تسعى وزارة التربية في نفس السياق إلى مضاعفة عمليات تكوين موظفي القطاع في مجال الوساطة وتسيير النزاعات وكيفية الإصغاء إلى التلاميذ خاصة في فترة المراهقة وذلك من خلال خلايا الاستماع التي تعمل حاليا على تعميمها، فيما تتطلب مكافحة الظاهرة مراجعة النظام الداخلي للمؤسسات التربوية وتفعيل ميثاق أخلاقيات القطاع، والعمل على احترام القوانين التي تمنع اللجوء إلى العنف وتشجيع مشاركة التلاميذ في الحياة المدرسية وتنشيط لجان الإصغاء.

وكانت وزارة التربية وفي إطار الإجراءات ذات الطابع المؤسساتي قد نصبت اللجنة القطاعية المشتركة مع المديرية العامة للأمن الوطني التي تعكف على إعداد اتفاقية تتضمن مخططا لمكافحة ظاهرة العنف في الوسط المدرسي ومخاطر العالم الافتراضي.

الحوار

وزيـــر التعليـــم العـــالي والبحث العلمـــي، الطاهر حجـــار:

إجبارية تعميم التقييم الذاتي في الجامعـات

شدّد
وزير التعليم العالي والبحث العلمي، على تعميم
التقييم الذاتي لمؤسسات التعليم العالي بجامعة الجزائر1، وذلك
لمواجهة العولمة والمستجدات العلمية.
وكشف حجار، أن اللجنة المكلفة بتطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي شرعت في تشكيل خلايا ضمان الجودة على مستوى المؤسسات وتكوين مسؤوليها الذين يشرفون على تنشيط هذه الخلايا في مناجمنت النوعية". وأشار الوزير إلى أنه تم "تزويد كل أعضاء خلايا ضمان الجودة بوثيقة ضرورية للقيام بعملية التقييم الذاتي، كما تم تكوين مجموعة من الاختصاصيين على مستوى المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت بالقليعة، وذلك بهدف تأطير أعضاء وكالة ضمان النوعية والاعتماد التي شرعت اللجنة المكلفة بتطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي بعملية إنشائها".
من جهة أخرى، أكد الوزير أن التقرير الأولي لعملية التقييم في قطاع التعليم العالي، والذي سيسلم إلى رئيس الجامعة وإدارتها "سيكون بعد ستة أشهر، حيث يتم التعرف من خلاله على نقاط الضعف لتحسينها".

صوت الطلبـــة

يطالبون بإقالة المديرين

احتجاجات طلابية عارمة بجامعـات خنشلة وعـــين الدفلـــى وتبســـــة

تعرف بعض جامعات الوطن، على غرار جامعة عباس لغرور بخنشلة، والجيلالي بونعامة بعين الدفلى، احتجاجات عارمة، مطالبة بالتعجيل في إقالة مديري الجامعات قبل أن تزداد الأمور تعفنا.

مليكة.ي/ صبرينة.ك

وهدّد طلبة جامعة عباس لغرور بخنشلة، بمواصلة الإضراب عن الدراسة إلى أن تتحقق مطالبهم، فيما هددت جامعة تبسة بالشروع اليوم في احتجاج لدفع المسؤول الأول على القطاع إلى إقالة المدير، على أن طلبة ثماني كليات منضوية تحت لواء جامعة "جيلالي بونعامة" بعين الدفلى، ترفض توقيف إضرابها عن العمل الذي شرعت فيه يوم الأربعاء الفارط.

الاتحاد الطلابي الحر لجامعة "الجيلالي بونعامة" عين الدفلى
يجب تنحية الأمين العام للجامعة

ويطالب طلبة جامعة الجيلالي بونعامة، كما كشف رئيس فرع الاتحاد الطلابي الحر لجامعة الجيلالي بونعامة " عبد الفتاح جلايلي "، بالتعجيل في تهيئة الطرقات وتصليح الإنارة وتجهيز المدرجات وقاعات التدريس بالمدفآت وصيانة المصليات والحمامات، مشيرا إلى أنهم أجروا الامتحانات الأخيرة في ظروف جد صعبة بسبب غياب الكهرباء والغاز.
ويطالب الاتحاد الطلابي الحر، على لسان رئيس فرعه بعين الدفلى، عبد الفتاح جيلايلي، بإنهاء مهام الأمين العام للجامعة، الذي حسبهم- " لم يف بوعوده الذي قطعها معهم خلال اجتماعه بهم".
وقال جيلايلي" الأمين العام همش مطالب الطلبة ولم ينفذ أي وعد من وعوده التي قطعها على أرض الواقع، لذا لجأنا للإضراب الذي سننهيه ونوقفه عندما يقال الأمين العام للجامعة".

الاتحاد الطلابي الحر لجامعة "عباس لغرور" خنشلة
يجب إقالة عميد كلية الآداب واللغات

من جهته، شدّد نائب رئيس فرع الاتحاد الطلابي الحر لجامعة عباس لغرور بخنشلة، أيوب سلطاني، في اتصال مع "الحوار"، على ضرورة إيفاد لجنة تحقيق وزارية للوقوف على احتجاج طلبة جامعة عباس لغرور والتحقيق حول من يقف خلف هذا الصراع داخل الجامعة، كاشفا أنهم مع مطالب الطلبة المنضوين تحت منظمات طلابية أخرى شرعوا في سلسلة إضرابات منذ الدخول الجامعي. وكرّر ممثل الطلبة مساندته لمطالب الطلبة، منتقدا إدارة الجامعة، التي -بحسبه- تتماطل في احتواء انشغالات الطلبة، ما رفع من درجة غضبهم ودفعهم لمواصلة حركتهم الاحتجاجية.
وقال أيوب سلطاني: "مطلبنا الحالي هو إيجاد حل منصف يوقف الاحتجاج و رحيل عميد كلية الآداب واللغات".

احتجاج مفتوح لطلبة تبسة ابتداء من اليـــــوم

شرع، أمس، طلبة تبسة في احتجاج مفتوح، تنديدا بسياسة مديرية الخدمات الجامعية، التي -بحسبهم- هضمت حقوقهم.
وجاء في بيان الطلبة، الذي حصلت"الحوار" على نسخة منه، أن " الأوضاع في مديرية الخدمات الجامعية لولاية تبسة أخذت منعرجا خطيرا، وأصبح الطالب لا يتمتع بأدنى شروط الحياة التي من شأنها رفع التحصيل العلمي، كما أن النقطة التي أفاضت الكأس هي السياسة التي تتبعها المديرية الولائية للخدمات الجامعية بتبسة، وهذا ما غلق جميع منافذ وأبواب الحوار مع الشركاء الاجتماعيين رغم توصيات الوزارة".

مليكة.ي/صبرينة.ك

الحوار

طلبة الصيدلة وطب الأسنان سيعودون للدراسة خلال يومين

حجـــار: لا سياسة بالحـــرم الجـــامعي

دعا وزير التعليم العالي والبحث العلمي، الطاهر حجار، الطلبة إلى المشاركة في الحياة السياسية، على أن تكون هذه المشاركة خارج الحرم الجامعي، كما دعا الطلبة إلى المساهمة في توعية المواطنين بأهمية المشاركة في مختلف المواعيد الانتخابية، نظرا لأهميتها في تحديد مستقبل الجزائر.

نسرين مومن

وقال حجار، أمس في تصريح للصحافة عقب لقائه مع ممثلين عن المنظمات الطلابية، إنهم شريحة مهمة في المجتمع ولها الحق في المشاركة في الحياة السياسية، ولكن بعيدا عن الحرم الجامعي، مبديا رغبته في ترشح الطلبة ضمن القوائم المتعلقة بالانتخابات التشريعية.

وفي ردّه على سؤال حول الحركات الاحتجاجية التي شهدتها مؤخرا بعض الجامعات وضمن تخصصات معينة على غرار الصيدلة وجراحة الأسنان، أكد حجار أنه تم التكفل بجل المطالب المشروعة، مستشهدا في ذلك باللقاء الذي جمع مؤخرا الوزير الأول عبد المالك سلال بممثلي طلبة الصيدلة وطب الأسنان، وأضاف يقول في هذا الشأن "أعتقد أن هؤلاء الطلبة قد يعودون إلى مقاعد الدراسة خلال اليومين القادمين".

هذا وشدد حجار على ضرورة تفطن الطلبة إلى محاولات بعض الأطراف التي تحاول زرع البلبلة في أوساطهم، لا سيما في الوضع الراهن، مشيرا إلى تسجيل بعض المطالب التي تتعدى صلاحيات قطاعه على غرار مطالب تخص التوظيف وإجراء تربصات ميدانية عقب استكمال المسار التعليمي.

هذا وأبرز الوزير مساعي الوزارة الرامية إلى تغيير نمط تسيير الديوان الوطني للخدمات الجامعية، وذلك من أجل الرفع من مردوديته، لا سيما أنه تم تخصيص ميزانية معتبرة لتسييره، مؤكدا بأن الحديث عن إمكانية حل هذا الديوان "سابق لأوانه" خاصة أن الوزارة بصدد التحضير لتنظيم ندوة وطنية ستخصص لدراسة ملف الخدمات الجامعية بإشراك الأسرة الجامعية.

آخر خبر

في رسالة وجهت لمديري الجامعات والخدمات الجامعية

الطاهر حجار يشدد على فتح الحوار مع الطلبة

دعا الأمين العام لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، البروفيسور صلاح الدين صديقي، مديري الجامعات و الخدمات الجامعية إلى ضرورة فتح أبواب الحوار وتفعيل سبل الاتصال مع الطلبة والتكفل بانشغالاتهم قطعا للطريق في وجه الذين يريدون استغلال مطالب الطلبة المشروعة لزعزعة الاستقرار. وجاء في الرسالة التي حصلت "الحوار" على نسخة منها " تواجه بعض مؤسسات التعليم العالي حركات احتجاجية متكررة في أوساط الطلبة والعمال من شأنها إن تعددت واستمرت أن تعرقل بجدية السير الحسن للسنة الجامعية، فضلا عن مساسها بالنظام العام والسلم الاجتماعي إن هي تجاوزت الحيز الجامعي"، وأضاف "أمام مثل هذه الوضعية فإن قطاعنا مدعو من قبل الوزير الأول إلى التحلي باليقظة تجاه محاولات استغلال هذه الحركات والتكفل بالتنسيق مع المؤسسات المعنية للدولة بالمشاكل المطروحة". وتابع صدوقي، في الرسالة ذاتها "نظرا لحالات الاستياء المسجلة والتي مردّها غالبا فشل الاتصال بين مختلف فاعلي المؤسسات، فإن المسؤولين مدعوون إلى تجنيد كل هيئات وهياكل هذه الأخيرة من أجل خلق فضاء نقاش جماعي هادئ، واقتراح الحلول ومتابعة مدى التكفل بالانشغالات المطروحة". كما أنهم مطالبون، مثلما قال" بالسهر على ضمان احترام الأنظمة بالولوج إلى المؤسسات الجامعية والخدماتية من أجل المحافظة على هذه المؤسسات كرموز للمعرفة والسلم من كل تدخل أجنبي".

محمد وليد. ي

اليوم

5

5 آلاف أستاذ وإطار تنقلوا من المؤسسات الجزائرية نحو الفرنسية

الحوار
يومية وطنية مستقلة

بسبب منعه لمكتب نقابة "الكناس" من عقد جمعيته العامة

الأساتذة في وقفة احتجاجية للمطالبة برحيل مدير جامعة المسيلة

نظم أمس، المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي فرع جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، رفقة أساتذة من خارج التنظيم النقابي، وقفة احتجاجية أمام مقر الولاية، من أجل التنديد بالقرار الصادر من طرف المدير الجديد للجامعة والقاضي بمنعهم من عقد أشغال الجمعية العامة التي كانت مقررة أمس بقاعة المكتبة المركزية بالجامعة القديمة.

وحسب أحد الأساتذة، فإن فرع "الكناس" تقدم بطلب للموافقة على عقد الجمعية العامة التي كان من المقرر أن يتم خلالها مناقشة مختلف القضايا التي تهم الأستاذ والجامعة، قبل أن يصدر مدير الجامعة الحالي قرار بإلغاء إجرائها لأسباب وصف بالمجهولة، وهو الأمر الذي أدى بهم إلى القيام بوقفة احتجاجية أمام مقر الولاية من أجل مطالبة المسؤول الأول بالولاية للتدخل ووضع حد للتصرفات التي أصبح يقوم بها المدير الجديد والذي طالب المحتجون برحيله من على رأس جامعة محمد بوضياف، خاصة -يضيف هؤلاء- أن هذا الأخير راح يفرض عليهم التوقيع يوميا على الحضور دون الحديث عن الحجم الساعي للأساتذة والذي يختلف من أستاذ إلى آخر.

أحمد. ح

من الإقامة إلى الجامعة

الماء البارد للاستحمام في عز الشتاء بإقامة باية حسين بباب الزوار

أعربت طالبات الإقامة الجامعية "باية حسين"، بباب الزوار لـ"الحوار"، عن استغرابها من غلق الإدارة لأبواب الحمامات، وعدم تشغيل مدافئ الاستحمام حتى أنهن وجدن أنفسهن مجبرات على الاستحمام بالماء البارد في عز الشتاء داخل حمامات أبوابها ليس بها أقفال. أكثر من ذلك، فالمقيمات يشتكين من غياب النظافة في المراحيض، لأن الإدراة، كما ذكرن تسخر عاملة نظافة واحدة مرّة كل الأسبوع، إضافة إلى الوجبات الرديئة المقدمة في المطعم والمعاملة السيئة لهن داخل المطاعم والمياه الشرب غير الصالحة. وقالت بعض الطالبات لـ"الحوار"، " أجبرنا على قطع مسافات طويلة والدراسة بعيدا عن ديارنا وأهالينا، لكن هذا لا يعني أننا سنقبل بهذه الحقرة والإهانة في الإقامة الجامعية، لذا نطالب المسؤول الأول عن القطاع حصيرتنا توفير لنا حسن ظروف الإقامة".

حي "شوف لكداد" القصديري يهدّد أمن الإقامة الجامعية "الباز" وإقامات البنات

مازال الحي القصديري، المعروف باسم "شوف لكداد" بسطيف، يشكل نقطة سوداء في وجه العمران بالمنطقة، ولعل الأمر الذي زاد الطين بلة هو تحوله، مؤخرا، إلى مرتع لممارسة الرذيلة. والغريب والأدهى أن الحي موجود بجوار منقطة جد حساسة بالمدينة، حيث أنه بالقرب من جامعة "الباز" وثلاث إقامات جامعية خاصة بالبنات، وبالتالي قد تكون تداعيات الوضع جد خطيرة إذا استمر الوضع على حاله ولم يتدخل المسؤولون.

■ سطيف: ح. لعرابه

الكرنفـــال الجمعـــوي

بقلم: الأستاذ محمد مرواني

هل يمكن أن يعبر ختم جمعية أو ورقة اعتماد تسلم من مصالح الولاية عن اعتماد حقيقي للعمل الجمعوي الذي يعبر في الأخير عن سلوك حضري وإنساني مدني ترتقي به الشعوب والدولة إلى مستويات من الأداء العالي في العمل العام؟. سؤال كهذا يطرح الآن ببساطة، لأننا لا نعي الحجم المتزايد للجمعيات التي تعتمد كل يوم في الساحة دون أن يؤسس هذا الكم للكيف في العمل الجمعوي بشكل عام.

الكثير من الجمعيات التي تنشط ولا أعمم في هذا السياق، تؤسس لكرنفال جمعوي يعبر في الحقيقة عن ضعف في الأداء وقصور في الرؤية وعدم فهم لمغزى العمل الجمعوي، القائم أساسا على فعل التطوع وخدمة المجتمع والدولة دون مقابل أو تسييس.

لقد أنتج بالفعل الوضع العام الهش أصلا في العمل العام بإسقاطات المفهوم سياسيا واجتماعيا وضعا جمعويا أكثر هشاشة من حيث الأداء والممارسة، فالكثير ممن ينشط الآن يؤسس للعمل الجمعوي الظرفي المناسبتي، وهو طرح ضيق على أهميته في نظر الكثير من الفاعلين في الساحة الجمعوية والغياب الواضح هو للرؤى والبرامج التي يمكن من خلالها أن تتخصص الجمعيات محلية أو وطنية في أحد أمور الشأن العام وتصوب بالأداء، لا بالأوراق والسياسات والبرامج .

الكرنفال الجمعوي الذي تتجلى صوره في تصارع الجمعيات على الولاء للمسؤولين والهرولة وراء المطامع والمصالح الشخصية، أضحى مرضا عضالا يعاني منه المجتمع المدني بالبلاد منذ مدة، ولا دواء لهذا الداء المزمن إلا بالعمل على تطهير الساحة الجمعوية وبشكل نهائي من هؤلاء الذين يحاولون التغطي برداء العمل الجمعوي لقضاء مآرب أخرى، وعلى النخب أن تزيح هؤلاء بالعمل على تأسيس الكيف في العمل الجمعوي لأن البقاء دوما للأقوى والأصلح .

ففي خضم الحراك الحالي الذي تشهده الساحة الوطنية والذي أكثره سياسي، لا نرى صوتا للجمعيات ولا أداء للمجتمع المدني، يجعل من المتابعين للمشهد العام يتدبرون في حكم العمل الجمعوي وأهميته في كيان الدولة، بل الكل يرى أن كرنفالا جمعويا يوهم الناس بأن المجتمع المدني بالبلاد قوي وموجود، ويمكن أن يكون قطبا مؤثرا في القرار، والحقيقة هي غير ذلك.

بل الحق يقال إننا لم نستطع إلى حد الآن، ومنذ إقرار تعددية جمعوية، إنتاج مجتمع مدني قوي يقوي من عزيمة الدولة ويجعل من الجمعيات شريكا حقيقيا في العمل التنموي بشتى صوره وأشكاله، وأفلحنا فقط في إنتاج كرنفال جمعوي يصفق ويهلل ويبعثر ما تبقى من قيم أنبل نشاط عرفته الإنسانية.

إن الواقع المرّ الذي تشهده الساحة الجمعوية وضآلة ما تحقق من العمل الجمعوي على مر السنتين، يدفعنا للقول بأننا مطالبون اليوم بإعادة بناء نظام جمعوي مغاير تماما للموجود الآن في الساحة، وهذه مسؤولية مجتمع قبل أن تكون صلاحية قطاع من القطاعات.

وقت الجزائر
يومية إخبارية وطنية
www.waktoldjazair.com

دعا الطلبة للترشّح في قوائم التشريعيات، حجار:

"ممارسة السياسة يجب أن تكون خارج الحرم الجامعي"

● دعا وزير التعليم العالي والبحث العلمي، طاهر حجار، أمس، الطلبة إلى المشاركة في الحياة السياسية، مشددا بالمقابل على ضرورة أن تكون هذه المشاركة "خارج الحرم الجامعي". وقال حجار، في تصريح للصحافة عقب لقائه مع ممثلين عن المنظمات الطلابية، إن "الطلبة شريحة مهمة في المجتمع ولها الحق في المشاركة في الحياة السياسية، ولكن بعيدا عن الحرم الجامعي"، مبديا رغبته في ترشح الطلبة ضمن القوائم المتعلقة بالانتخابات التشريعية.

كما دعا الطلبة إلى مساهمة في توعية المواطنين بأهمية المشاركة في مختلف المواعيد الانتخابية، نظرا لأهميتها في تحديد مستقبل الجزائر. وبخصوص الحركة الاحتجاجية، التي شهدتها مؤخرا بعض الجامعات وضمن تخصصات معينة، أكد حجار أنه تم التكفل بجل المطالب "المشروعة"، مستشهدا في هذا المنحى بطلبة الصيدلة وطب الأسنان. وذكر في هذا الشأن باللقاء، الذي جمع مؤخرا الوزير الأول عبد المالك سلال، بممثلي طلبة الصيدلة وطب الأسنان، وتابع يقول "أعتقد أن هؤلاء الطلبة قد يعودون إلى مقاعد الدراسة خلال اليومين القادمين". وبالمقابل شدد حجار على ضرورة "تفطن" الطلبة إلى محاولات بعض "الأطراف التي تحاول زرع البلبلة في أوساطهم، سيما في الوضع الراهن"، مشيرا إلى تسجيل بعض المطالب، التي تتعدى صلاحيات قطاعه، على غرار مطالب تخص التوظيف وإجراء تربصات ميدانية، عقب استكمال المسار التعليمي. وفي موضوع آخر يتعلق بتحسين مستوى الخدمات الجامعية، أبرز حجار مساعي الوزارة الرامية إلى "تغيير نمط تسيير الديوان الوطني للخدمات الجامعية"، وذلك من أجل "الرفع من مردوديته، سيما وأنه تم تخصيص ميزانية معتبرة لتسييره". وفي رده عن سؤال حول إمكانية حل هذا الديوان، أوضح حجار أن الحديث عن ذلك "سابق لأوانه"، خاصة وأن الوزارة - يضيف الوزير - بصدد التحضير لتنظيم ندوة وطنية ستخصص لدراسة ملف الخدمات الجامعية بإشراك الأسرة الجامعية.

نسرين.ف

وقت الجزائر
www.waktaljazair.com يومية إخبارية وطنية

تنديدا بتجاهل الإدارة لمطالبهم المتكررة

طلبة جامعة بونعامة بخميس مليانة يواصلون إضرابهم

●يتواصل إضراب طلبة جامعة الجيلالي بونعامة الواقعة بخميس مليانة ولاية عين الدفلى بالقطب القطب الجامعي الجديد، مطالبين إدارة الجامعة بالاستجابة لمطالبهم.

الإضراب جاء كردة فعل للطلبة على خلفية تجاهل الإدارة لبيانات سابقة مقدمة من طرف التنظيمات الطلابية الناشطة حول تدهور الوضع في الجامعة والأوضاع المزرية التي جرت فيها الامتحانات، بالإضافة إلى ظاهرة تسقيف النقاط في الأعمال الموجهة مع عدم دراسة طعون الطلبة في نقاط الأعمال الموجهة مما نتج عنه محاولة انتحار إحدى الطالبات (د.م) تدرس سنة ثانية ماستر هندسة طرائق، حيث قدمت هاته الأخيرة شكوى لعميد الكلية حول رفض الأستاذة النظر في مشكلتها، مع العلم أن الطالبة متفوقة بامتياز في دفعتها لكن دون جدوى ما دفعها إلى محاولة الانتحار، الأمر الذي أدى إلى غضب كبير في الوسط الطلابي معتبرين هذا الفعل بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس وهي الحادثة التي جعلتهم يدخلون في إضراب مفتوح، وقرر الطلبة مواصلة الإضراب متوعدين الإدارة بالتصعيد والشلل التام في حالة عدم رحيل عميد كلية العلوم والتكنولوجيا.

بشرى قاضي

وقت الجزائر
www.waktaljazair.com يومية إخبارية وطنية

مؤرخون في ملتقى مئوية ميلاده بباتنة

دعوة إلى دراسة شخصية الشهيد الرمز مصطفى بن بولعيد

●دعا مؤرخون الى "تعميق البحث" في شخصية الشهيد الرمز مصطفى بن بولعيد القائد والإنسان و«توثيق مآثره وبطولاته"، وذلك أول أمس في ملتقى احتضنته جامعة باتنة2. وأوصى المتدخلون في ختام الملتقى الدولي حول شخصية الشهيد مصطفى بن بولعيد، الذي أشرف على افتتاحه، أول أمس، وزير المجاهدين الطيب زيتوني، بحضور وفد وزاري بمناسبة إحياء مئوية ميلاد هذا البطل، بتسليط الضوء على مسيرة هذا الرجل الفذ والوطني الثائر، الذي استطاع بحنكته تنظيم قواعد الثورة التحريرية وتفعيل نشاطها العسكري واندلاعها في الفاتح من نوفمبر 1954.

وقد أجمع المشاركون على أن الشهيد مصطفى بن بولعيد "رجل من طراز خاص، كان يتمتع بشخصية قيادية أهلته بأن يخطط بإحكام وأن يضع أرضية صلبة للثورة التحريرية بمنطقة الأوراس، قبل أن يمتد لهيبها ليشمل كل الجزائر". كما شدد الحضور على أن يولي المؤرخون للشهيد اهتماما أكثر، سواء من حيث نضاله السياسي والعسكري أو مواقفهالإنسانية والوطنية.

وتطرق بالمناسبة عبد الرحمان بوجلة من جامعة تلمسان لمصطفى بن بولعيد، من خلال بعض الكتابات الفرنسية، موضحا بأن الحديث عن قادة الثورة التحريرية في الخطاب الاستعماري ينطلق من مبدأ ضرورة تصفيتهم جسديا بهدف إجهاض الثورة والقضاء عليها. وقال هذا الجامعي "إن نظرة الكتابات الأجنبية لرموزنا الوطنية وتاريخ ثورةالتحرير الوطنية مختلفة، فمنها ما هو موضوعي ومنها ما هو عكس ذلك بل أحيانا يحمل نزعة عدائية مسيئة."

وتضمنت أشغال هذا الملتقى الذي استقطب عددا معتبرا للطلبة لاسيما المختصين في التاريخ تقديم العديد من المداخلات التي تناولت جوانب هامة من حياة الشهيد مصطفى بن بولعيد الذي مرت أول أمس 100 عام عن ميلاده. وتخلل هذه التظاهرة تقديم مداخلة من طرف الباحث في التاريخ الحديث جيوردانو مرليكو من جامعة لاسبينزا بروما (إيطاليا) بعنوان "إيطاليا وحرب التحرير الجزائرية"، أبرز فيها جوانب من تضامن الإيطاليين مع القضية الجزائرية إبان الثورة التحريرية. من جهته تحدث محمد ضيف الله من المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر من جامعة منوبة (تونس) عن المقاومة المشتركة بين التونسيين والجزائريين في الفترة من 1952 إلى 1956.

يذكر أن هذا الملتقى تم تنظيمه بمناسبة إحياء الذكرى المئوية لميلاد الشهيد مصطفى بن بولعيد، وأشرف على افتتاحه وزير المجاهدين الطيب زيتوني والأمين العام لمنظمة المجاهدين السعيد عبادو، بحضور وفد وزاري وعديد المدعوين إلى جانب السلطات الولاية المدنية والعسكرية. كما تميز بحضور بعض من رفقاء البطل من بينهم المجاهدين الطاهر زبيري وصالح قوجيل وعمار بن شايبة المدعو علي.

ق.ث

طالب يمني يضع حدا لحياته بقسنطينة

اهتزت، أول أمس، الإقامة الجامعية للذكور محمود منتوري بقسنطينة على وقع حادثة انتحار طالب يمني البالغ من العمر 23 سنة.

وبحسب مصادر مطلعة، فان الضحية، الذي ينحدر من أصول يمنيّة وهو طالب سنة أولى شعبة رياضيات بجامعة منتوري قسنطينة، قد قام برمي نفسه من الطابق الرابع للإقامة الجامعية، ما أدى إلى إصابته بجروح بليغة بمناطق مختلفة في جسمه.

وعلى الرغم من الإسعافات، التي قدمت له من قبل أعوان الحماية المدنية، غير ان الأخير لفظ أنفاسه الأخيرة قبل وصوله إلى المستشفى الجامعي عبد الحميد ابن باديس، أين حول مباشرة إلى مصلحة حفظ الجثث فيما فتحت مصالح الأمن تحقيقا مباشرا لمعرفة اسباب الانتحار.

وهيبة.ع

LES ORGANISATIONS ESTUDIANTINES REÇUES AU MINISTÈRE

Hadjar met les points sur les i

Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique a rencontré, hier, au siège de son département, les représentants des différentes organisations estudiantines. La rencontre s'inscrit dans le cadre des réunions instituées avec les partenaires sociaux. Tahar Hadjar, dans son allocution, a tenu à mettre les points sur les «i». Il reproche aux organisations de «ne pas jouer suffisamment leur rôle dans l'encadrement des manifestations des étudiants». Selon lui, «cela a donné lieu à des actions anarchiques». «Une grève de deux mois n'a aucun sens», a-t-il clamé. Il a regretté les agissements des certains étudiants qui ont procédé à la fermeture des universités. «De quel droit les étudiants agissent de la sorte ? Ils n'ont aucun droit de fermer l'université. C'est un comportement inacceptable.»

Il est allé jusqu'à menacer de «dissolution» les organisations récalcitrantes. Il dira qu'il y a des décisions qui relèvent exclusivement de la compétence du ministère de l'Enseignement supérieur. «Les organisations syndicales n'ont pas à discuter nos décisions», a-t-il affirmé. Ainsi, la nomination des responsables des services administratifs est une prérogative du ministère. «Personne n'a le droit de s'ingérer dans nos affaires. Nous avons observé des dépassements intolérables. Il est temps que cela change», a-t-il tonné. Les étudiants ont le «droit absolu» d'exprimer leurs revendications, mais «d'une manière pacifique, civilisée et intelligente sans le recours à la force et aux comportements nuisibles et pénalisant le déroulement des études», a-t-il encore précisé. «En votre qualité de représentants des étudiants, ayant une conscience politique, votre mission est de sensibiliser les étudiants et de veiller à ce qu'ils ne soient pas manipulés à

des fins politiciennes», a-t-il recommandé. Le ministre a indiqué que «les étudiants grévistes étaient manipulés sans le savoir». Sinon, «comment peut-on expliquer ces mouvements de protestation à deux mois des élections ?», s'est-il interrogé. Abordant les préoccupations des étudiants, il s'est voulu rassurant, en informant que toutes les revendications exprimées jusqu'à présent par les étudiants seront satisfaites. Il a néanmoins fait remarquer que la majorité de celles-ci ont un caractère socio-professionnel et non pédagogique. Le ministre de l'Enseignement supérieur n'est pas contre l'idée de voir les étudiants faire de la politique, de se présenter même aux prochaines élections. «Mais en dehors de l'université», a-t-il tonné.

L'ONOU SERA DISSOUS

Hadjar a enfin soutenu que «les étudiants peuvent participer à la sensibilisation des citoyens sur l'importance des élections et la nécessité d'une participation massive».

L'Office national des œuvres universitaires (Onou) sera dissous. Le ministre de l'Enseignement, qui a fait cette annonce, a précisé qu'en dépit de la mobilisation des moyens, notamment financiers, les résultats n'ont pas suivi et les objectifs n'ont pas été atteints en matière d'organisation et de gestion. Hadjar a noté, avec regret, que plusieurs dépassements perturbent le fonctionnement des œuvres universitaires. Il a annoncé, enfin, la tenue, cette année, d'une conférence nationale avec la participation de tous les intéressés (étudiants, ministère, fournisseurs), pour mettre en place une autre organisation qui mettra fin aux dysfonctionnements enregistrés et améliorer les prestations.

S'exprimant lors d'un point de presse animé en marge de la rencontre, le ministre a indiqué que la nomination de Madjid Kaci DG des œuvres universitaires a «pour objectif de préparer le terrain pour un autre mode de gestion». Concernant le mouvement de grève observé récemment par les étudiants en chirurgie dentaire et en pharmacie, le ministre a affirmé que toutes les revendications «légitimes» ont été prises en charge. Il a rappelé, à ce propos, la «rencontre qui a regroupé récemment le Premier ministre Abdelmalek Sellal et les délégués des étudiants en chirurgie dentaire et en pharmacie». «Je pense que ces étudiants reprendront les cours dans les deux prochains jours.» Le ministre a mis en exergue, par ailleurs, la nécessité pour les étudiants de rester «vigilants» face aux tentatives de «certaines parties visant à semer l'anarchie notamment à l'heure actuelle», soulignant que certaines revendications ne relevaient pas de son secteur comme celles relatives au recrutement et aux stages pratiques de fin d'études.

■ Amokrane H.

EL MOUDJAHID

M. HADJAR AUX ÉTUDIANTS : « Participer à la vie politique loin de l'enceinte universitaire »

Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Tahar Hadjar, a exhorté, les étudiants à participer à la vie politique, «loin de l'enceinte universitaire». «Les étudiants constituent une frange importante de la société et ont le droit de participer à la vie politique, mais loin de l'enceinte universitaire», a indiqué le ministre à la presse, à l'issue d'une rencontre avec les représentants des organisations estudiantines, exprimant le souhait de voir des étudiants sur les listes de candidatures aux prochaines législatives. M. Hadjar a appelé les étudiants à contribuer à la sensibilisation des citoyens à l'importance d'une participation massive aux différentes échéances électorales.

Concernant le mouvement de grève observé récemment par les étudiants en chirurgie dentaire et en pharmacie, le ministre a affirmé que toutes les revendications «légitimes» ont été prises en charge. Il a rappelé, à ce propos, la «rencontre qui a regroupé récemment le premier ministre, Abdelmalek Sellal, et les délégués des étudiants en chirurgie dentaire et en pharmacie». «Je pense que ces étudiants reprendront les cours dans les deux prochains jours», dit-il. Le ministre a mis en exergue, par ailleurs, la nécessité pour les étudiants de rester «vigilants» face aux tentatives de «certaines parties visant à semer l'anarchie, notamment à l'heure actuelle», soulignant que certaines revendications ne relevaient pas de son secteur, comme celles relatives au recrutement et aux stages pratiques de fin d'études.

S'agissant de l'amélioration des œuvres universitaires, M. Hadjar a rappelé les démarches du ministère visant à «changer le mode de fonctionnement de l'Office national des œuvres universitaires». À une question sur la possibilité d'une dissolution de l'Office, le ministre de l'Enseignement supérieur a précisé qu'«il est prématuré d'aborder cette question», d'autant que le ministère prépare une conférence nationale consacrée à l'examen du dossier des œuvres universitaires.

EL MOUDJAHID

TIZI OUZOU

L'auteur présumé de l'assassinat d'un étudiant se rend à la police

L'auteur présumé du crime dont a été victime durant la soirée de vendredi dernier le jeune étudiant H. Djamel s'est rendu dans la matinée d'hier aux services de sécurité, apprend-on de sources sécuritaires. Selon nos sources, le mis en cause dans cette affaire criminelle a mis fin à sa cavale qui a duré près de 24 heures, sur conseil de ses parents, mais surtout à la pression des services de sécurité qui le recherchaient activement. Le présumé mis en cause, répondant aux initiales de A.N. et âgé de 32 ans, sera présenté incessamment au parquet pour répondre de son acte commis à l'encontre de ce jeune étudiant.

Ce dernier qui a été mortellement poignardé dans la soirée de vendredi dernier non loin de la résidence universitaire pour garçons Hasnaoua a été enterré dimanche dernier au cimetière du village Ait Abdelmoumen, Ouadhias, en présence d'une foule nombreuse composée de ses anciens camarades du lycée Abane Ramdane et de l'université Mouloud Mammeri tous meurtris par cet acte de violence.

Bel. Adrar

El Watan

COMMUNAUTÉ HOSPITALO-UNIVERSITAIRE

Pourquoi cette exclusion programmée des compétences nationales ? (1re partie)

juillet 2011, 19 juin 2013 et 16 janvier 2014). Il appartient au lecteur de faire le raccordement de toutes ces données réelles et vérifiables, de les analyser, de juger par lui-même et de tirer ses propres conclusions.

1981 : un système de santé prometteur (le secteur sanitaire universitaire 1981/1985 SSU : décret n°242-25 du 05 septembre 1981). Un système cohérent, accessible, efficace, stable et recommandé par l'OMS.

En 1978, l'Algérie ratifia, avec 134 pays, la déclaration d'Alma Ata (Kazakhstan soviétique), relative à la promotion des soins de santé primaires, et confirma son adhésion à cette politique de santé vivement recommandée alors par l'Organisation mondiale de la santé (OMS), en créant ses Secteurs sanitaires (SS) en 1981. C'était là une véritable aubaine.

D'organisation simple : structure la plus importante (hôpital) autour de laquelle gravitent toutes les structures de santé situées dans une aire géographique déterminée, la daïra, et couvrant un bassin de population résidant dans cet espace (décret n°242-25 du 05 septembre 1981), le SS répondait harmonieusement à tous nos besoins, aussi bien de soins que de formation.

Un secteur sanitaire par daïra assurait :

1)- une couverture sanitaire de tout le territoire national, en garantissant des soins accessibles géographiquement et économiquement aux habitants des 548 daïras du pays ;

2)- des soins hiérarchisés, tant sur le plan technique (c'est le médecin généraliste qui voit en premier lieu le malade, le prend en charge et décide éventuellement de l'adresser chez le spécialiste pour des soins spécialisés ou pour une hospitalisation), que sur le plan administratif (tous les directeurs des SS et SSU sont placés sous la tutelle du directeur de la santé de leur wilaya, lequel est sous la tutelle du ministre de la Santé et fait en même temps partie du directoire de la wilaya présidé par le wali) ;

3)- une formation de qualité, vu qu'il ne pouvait être érigé en SS universitaire (SSU) que lorsque ses capacités de formation médicale, graduée et post-graduée, théorique et pratique, étaient effectivement réunies ;

4)- le respect du découpage administratif national (ISS/daïra) permet la participation active des collectivités locales, d'une part à la gestion du SS (par la présence des présidents d'APC dans le conseil d'orientation du SS), et, d'autre part, au financement des dépenses de santé par la satisfaction des besoins de santé de leur population (habitat, eau potable, nutrition, ...) ;

5)- la possibilité d'accéder au statut de SSU et à l'ouverture d'une faculté de médecine incitera à la compétitivité des collectivités locales pour le développement réel de leur région.

1986 : un système de santé très contesté (le Centre hospitalo-universitaire (CHU) Décret n°86-25 du 11.02. 1986) Un système désintégré, inefficace, inaccessible et régionaliste.

Sans donner le temps de recul nécessaire pour évaluer objectivement cette organisation en SS, qui a pourtant fait ses preuves d'efficacité dans tous les pays où elle a été utilisée, et sans l'évaluer, on balaya d'un coup de plume les énormes avantages que procuraient les SSU et on créa, par plagiat, les Centres hospitalo-universitaires (CHU) par décret n°86-25 du 11 février 1986. L'amélioration de la qualité des prestations, soins et formation de pointe, étaient les principaux arguments avancés par les partisans de ces CHU, dont la création n'a jamais fait l'unanimité. On paye très cher, à ce jour, le *«prestige»* de cette dénomination de *«CHU»*, dont le seul *«mérite»* est la surconsommation budgétaire.

Il y eut des années où les crédits alloués aux 13 CHU, implantés dans seulement 10 wilayas du Nord, ont dépassé les 31% du budget global de la santé, alors que les 216 structures restantes – 185 SS + 31 établissements hospitaliers spécialisés (EHS) implantés dans toutes les wilayas, se sont partagé les restes ! Nous sommes restés figés, durant plus d'un quart de siècle, dans seulement 13 CHU pour tous le pays, et dans presque les mêmes services HU de 1986. Pourquoi ? Nous pouvions pourtant multiplier par "n" nos capacités de soins et de formation, et donc améliorer considérablement la qualité de nos prestations, qualité constamment réclamée par le citoyen et revendiquée à chaque mouvement de protestation par les professionnels de ce secteur. Alors que, parmi les 548 daïras (= 548 SS potentiels) du pays, des dizaines de ces SS seraient aujourd'hui SSU ! A Alger, nous sommes restés, à ce jour, figés dans 4 CHU, hébergés dans des structures vétustes héritées de l'époque coloniale, et qui ne répondent plus ni à nos besoins de soins ni à ceux de la formation (Parnet, Mustapha Pacha, Maillot et le sanatorium de Beni Messous) ! Des centaines de postes de chefferie de service auraient été créés, postes qui auraient certainement épargné à nos aînés, aux derniers pionniers de la médecine algérienne, cette retraite de la honte, retraite qui usurpe leurs droits acquis et même leur dignité ! Quel gâchis !

Le véritable réquisitoire tenu officiellement lors d'une rencontre internationale en 2005, par l'un de nos ministres de souveraineté, alors en poste, prouve clairement que notre système de santé est unanimement contesté par tous, y compris les pouvoirs publics. Pourquoi l'avoir gardé ? : *«En dépit des moyens importants alloués, le rendement reste faible. La qualité est encore défaillante, les mauvaises conditions d'accueil et de séjour des malades, la pénurie de médicaments et les longues attentes au niveau des plateaux techniques, on parle beaucoup et on ne fait rien. Nous avons assisté à un effet de déplacement des ressources humaines informellement du public vers le privé. Il est temps de formaliser cette relation informelle. Notre système d'assurance est en crise... La gestion de ces caisses durant ces dernières années en dit long... En cinq années, de 1999 à 2005, les dépenses de santé ont connu un excédent de 100%. Sur les 5 milliards de dollars alloués à ce secteur en 2005, 65% ont été destinés aux ressources humaines, 20% aux médicaments et 15% aux équipements...(sic)»* (le ministre des Finances, A. Benachenhou, rencontre euro-méditerranéenne sur le financement des dépenses de santé, Alger, 9 avril 2005). Même des experts étrangers se sont inquiétés pour notre système national de santé !

(A suivre) **A. B.**

El Watan

Par Pr Abdelouahab Bengounia

Professeur hospitalo-universitaire et juriste ; chef de service PI, CHU Mustapha Pacha

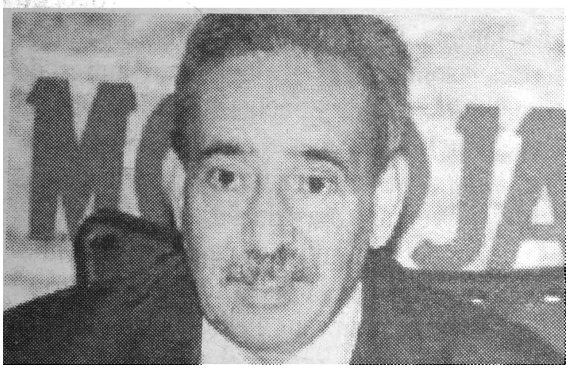

En 1891, Louis Pasteur (1822-1895), alors âgé de 70 ans, écrivait : *«Comme j'aimerais travailler plus longtemps, il y a tellement de choses à faire et il reste si peu de temps pour les faire.»* En 2016, à plus de 70 ans, Donald Trump (né le 14 juin 1946) est élu par le peuple américain pour prendre en main le destin de la première puissance mondiale. Mieux encore, à l'âge de 93 ans, Robert Mugabe est candidat en 2017 à la magistrature suprême du Zimbabwe ! Alors que chez nous, on assiste à une exclusion programmée des compétences nationales pour motif de *«limite d'âge»*, un pseudo motif transformé en véritable arme de destruction massive de l'élite hospitalo-universitaire nationale.

Contrairement à ce que l'on pourrait croire, la situation lamentable dans laquelle se trouvent aujourd'hui la santé publique et la formation hospitalo-universitaire (HU) dans notre pays, en dépit des énormes moyens consommés, n'est ni le fait du hasard, ni le fruit de l'incompétence, ni de la responsabilité des professeurs chefs de service, dont l'avis n'a toujours été, au mieux, que consultatif ! C'est, malheureusement, l'aboutissement naturel d'une politique de déstabilisation programmée et minutieusement menée durant ces trois dernières décennies, et qui a débuté par la création des Centres hospitalo-universitaires (CHU) en 1986 !

Il n'y a certainement pas de meilleur outil de déstabilisation que ces textes *«réglementaires»*, qui, par leur application ou leur non-application, violent le principe d'égalité des citoyens et consacrent l'irrationalité, la médiocrité et l'inversion des données sélectives.

Ce sont ces *«textes»* qui ont déclassé mondialement l'université et la médecine algériennes, qui ont entraîné une fuite massive de nos cerveaux, et qui ont fait perdre à nos citoyens la confiance en le système de santé de leur pays et les obligent à chercher des soins à l'étranger !

Une hypothèse de déstabilisation étant toujours difficile à admettre et surtout à prouver, j'ai essayé, dans un souci d'impartialité, de rapporter chronologiquement et fidèlement, dans le présent article, des faits, et seulement des faits, en m'appuyant essentiellement sur des textes réglementaires officiels, ainsi que sur une douzaine de mes contributions en rapport avec ce sujet et publiées, concomitamment à ces faits, dans la presse nationale durant ce dernier quart de siècle afin d'attirer l'attention des pouvoirs publics sur cette véritable conspiration contre l'Algérie indépendante (lire *El Moudjahid* du 16 octobre 1990, *El Watan* du 29 novembre 1995, *El Khabar* du 14 juillet 2001, *La Nouvelle République* des 28-29 et 30 décembre 2003, *El Watan* des 11, 12 et 13 juin 2004, 8 septembre 2004, 2 novembre 2005, 4 juin 2006, 3 septembre 2006, 6-7

El Watan

BOUIRA

L'université paralysée par les grèves

● Les actions de protestation perturbent les activités pédagogiques dans plusieurs départements de l'université.

La situation s'est envenimée ces derniers jours à l'université Akli Mohand Oulhadj de Bouira. La scolarité des étudiants est perturbée. Les grèves cycliques secouant plusieurs départements se sont répercutées négativement sur le cursus des étudiants. La communauté estudiantine, fragilisée par les appels répétés à la grève, émanant des organisations dites «*satellitaires*», recourant parfois à la force pour empêcher leurs camarades d'accéder aux salles de classe, ne savent plus à quel saint se vouer. La semaine en cours a été mouvementée.

Plusieurs actions de protestation ont été enregistrées à travers plusieurs facultés. Au département de langues et cultures amazighes (DLCA), les étudiants réclament le renforcement des conditions de sécurité. Le campus est livré, depuis plus d'une année, à une anarchie indescriptible. A la fin de la semaine écoulée, un drame a failli se produire. Un étudiant a été agressé à l'arme blanche. La scène s'est produite à l'intérieur du campus. L'introduction d'armes blanches à l'intérieur des départements est un problème inquiétant. Faut-il responsabiliser encore l'administration ? Fouiller un étudiant à son entrée du campus était toujours considéré comme étant «*une violation de ses droits*». Les scènes de violence qui se sont produites l'année écoulée, à l'occasion des festivités du Printemps berbère, témoignent parfaitement de la dégradation des conditions de sécurité au sein du DLCA. Interdire une rencontre traitant d'un événement aussi cher que le Printemps berbère, en recourant à la force, est condamnable. Si l'administration de l'université justifie ce refus, en se référant à une instruction émanant du ministère de tutelle, rien ne justifie en revanche le recours à la violence. Les étudiants, divisés par la multiplication des organisations estudiantines, ne cessent de réclamer un minimum de sécurité. «*L'étudiant est appelé à s'armer de savoir mais pas d'armes blanches*», dira un élément du DLCA. Par ailleurs, la situation reste inchangée au niveau du département de génie électrique, paralysé par un mouvement de grève entamé fin janvier dernier. Les étudiants des spécialités biomédical, télécommunications, électronique, électrotechnique et électromécanique, réclament des garanties et des assurances quant à la reconnaissance de leur diplôme par la Fonction publique. Pour Zineddine Amarouche, membre actif du comité autonome à la faculté des sciences appliquées, les grèves cycliques que connaît l'université de Bouira sont dues aux défaillances en matière de traitement et de prise en charge des doléances exprimées par les étudiants. «*Les organisations existantes font tout pour maintenir les mouvements de protestation à l'intérieur de l'université, empêchant ainsi les étudiants de porter leurs revendications devant les autorités compétentes*», dit-il. S'exprimant sur la dégradation des conditions de sécurité, des étudiants avec qui nous nous sommes entretenus ont dénoncé ce qu'ils qualifient de «*clientélisme*» et le manque de formation des agents, tout en appelant l'administration à ouvrir les portes du dialogue.

Amar Fedjkhi

El Watan

ZEREG MOUSSA. *Recteur*

«Nous sommes en dialogue permanent avec les étudiants»

Propos recueillis par Amar Fedjkhi

Le campus universitaire de Bouira est marqué cette année par la multiplication des grèves. L'administration a-t-elle pris en charge les doléances exprimées par la communauté estudiantine ?

Les choses se sont améliorées et calmées. Dernièrement, ce sont les étudiants de la filière génie biomédical qui se sont inquiétés quant à la reconnaissance de leur diplôme.

Nous avons rassuré nos étudiants qu'après l'harmonisation et la conformité des formations, désormais tous les diplômes seront reconnus. Les arrêtés ministériels ont été transmis à la Fonction publique.

Quant à la multiplication de ces actions de protestation, cela n'est pas propre à l'université de Bouira.

Les étudiants ne cessent de déplorer la dégradation des conditions de sécurité au sein du campus. Quelles sont les mesures prises pour enrayer ce phénomène ?

Je vous rassure que depuis mon installation en août 2016, je n'ai reçu aucune plainte émanant des étudiants déplorant la dégradation de la sécurité. On entend parler parfois de quelques incidents, mais minimes. N'oubliez pas qu'il s'agit d'une communauté de 24 000 étudiants, c'est l'équivalent pratiquement de la population d'une daïra. Et à Bouira, nous manquons d'un personnel, pas uniquement celui destiné à la sécurité, mais du personnel d'une façon générale (administratif, technique ...). Nous attendons l'arrivée de la nouvelle dotation financière pour engager et procéder ainsi au renforcement de l'effectif de sécurité dans les départements. Ce problème de sécurité ne se pose pas uniquement à l'université, c'est un phénomène un peu national. C'est un problème de société...

Avez-vous engagé d'autres initiatives pour apaiser les tensions à l'université ?

Effectivement, nous sommes en dialogue permanent avec nos étudiants. Nous avons même assisté à une assemblée générale à l'invitation des étudiants et nous avons agi en prenant en charge les doléances et les préoccupations formulées par la communauté estudiantine.

A. F.

El Watan

Imagerie médicale : congrès demain à Ben Aknoun

La Sarim (Société algérienne de radiologie et d'imagerie médicale) organise le 20e Congrès national de radiologie, le printemps du digestif et l'atelier des juniors les 10 et 11 février 2017 au centre familial de Ben Aknoun. Ces journées aborderont les actualités diagnostiques et thérapeuthiques, ainsi que les dernières innovations technologiques en imagerie médicale et seront présidées par le professeur Mustapha Boubrit, chef de service d'imagerie médicale au CHU Béni Messous et le professeur Sid-Ahmed Feraoun, du Centre Pierre et Marie Curie d'Alger.

D'éminents spécialistes en imagerie médicale de renommée internationale, étrangers et algériens, participeront à ce congrès.

La cérémonie d'ouverture sera présidée par le professeur Salah-Eddine Bendib, doyen de la faculté de médecine d'Alger.

Les thèmes retenus :

- Imagerie abdomino-digestive
- Imagerie ostéo-articulaire
- Imagerie interventionnelle
- Imagerie ORL et neuro-radiologie par le professeur Salah-Eddine Bendib.

Les invités étrangers :

- Pr Jean-Michel Tubiana (Paris) - Pr Denis Krause, président de la Société française de radiologie (Dijon, France) - Pr Catherine Cyteval (Montpellier) - Pr Jean-Luc Drapé, vice-président de la SFR - Pr Emma Menif (Tunisie) - Pr Christine Hoeffel (Reims, France).

Pour toute information ou inscription :

Secrétariat du Dr N. Bendib

Hôpital de Ben Aknoun

www.sarim.org - mouats.hinda@yahoo.fr - asmga@hotmail.com

Twitter : @sarim radiologie

Facebook.com / sarim Radio

Tél/Fax : 023 38 41 24 - 0667 31 93 56

Le président : Dr N. Bendib

El Watan étudiant

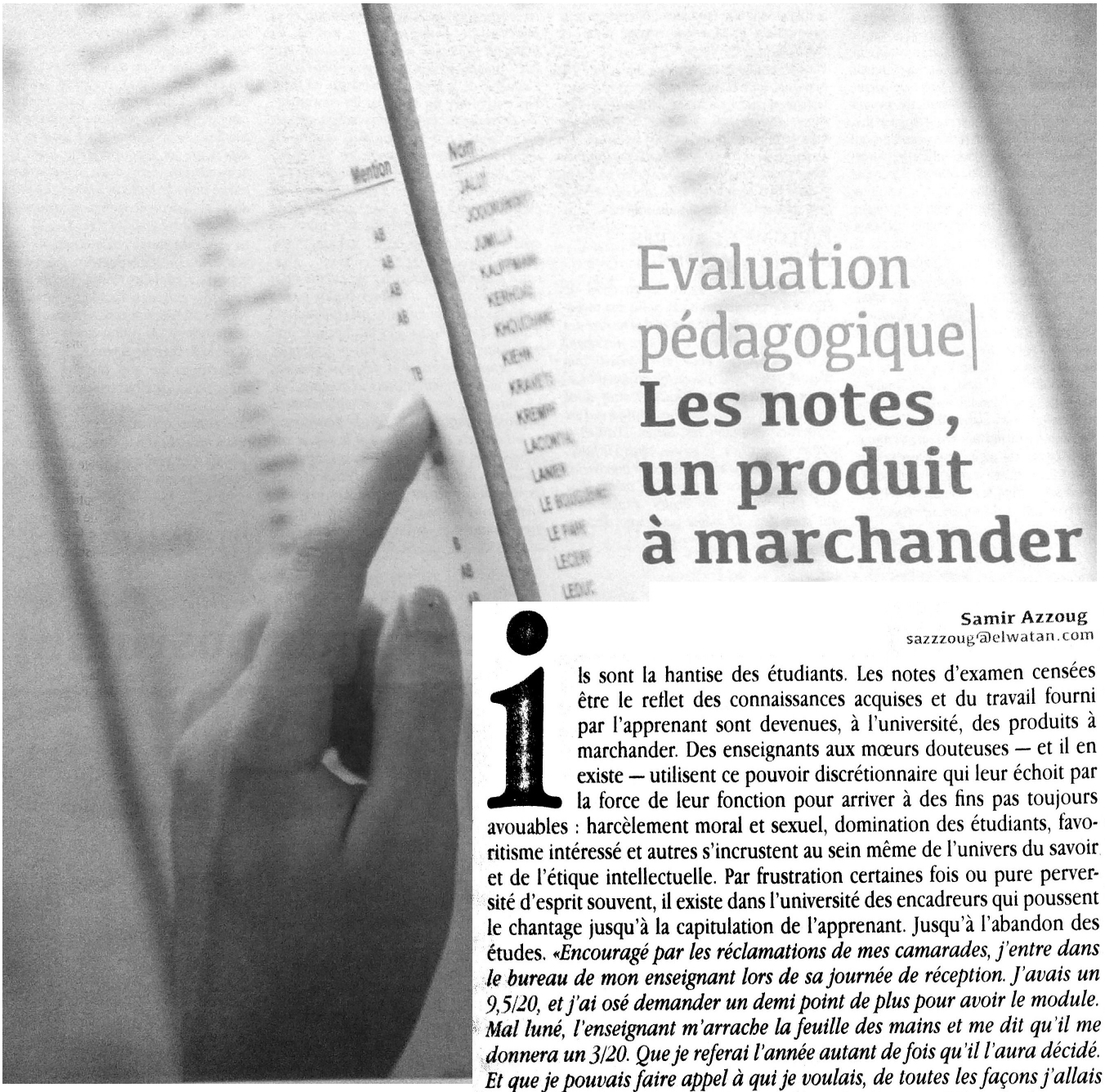

Evaluation pédagogique

Les notes, un produit à marchander

Samir Azzoug
sazzoug@elwatan.com

Ils sont la hantise des étudiants. Les notes d'examen censées être le reflet des connaissances acquises et du travail fourni par l'apprenant sont devenues, à l'université, des produits à marchander. Des enseignants aux mœurs douteuses — et il en existe — utilisent ce pouvoir discrétionnaire qui leur échoit par la force de leur fonction pour arriver à des fins pas toujours avouables : harcèlement moral et sexuel, domination des étudiants, favoritisme intéressé et autres s'incrustent au sein même de l'univers du savoir et de l'étique intellectuelle. Par frustration certaines fois ou pure perversité d'esprit souvent, il existe dans l'université des encadreurs qui poussent le chantage jusqu'à la capitulation de l'apprenant. Jusqu'à l'abandon des études. *«Encouragé par les réclamations de mes camarades, j'entre dans le bureau de mon enseignant lors de sa journée de réception. J'avais un 9,5/20, et j'ai osé demander un demi point de plus pour avoir le module. Mal luné, l'enseignant m'arrache la feuille des mains et me dit qu'il me donnera un 3/20. Que je referai l'année autant de fois qu'il l'aura décidé. Et que je pouvais faire appel à qui je voulais, de toutes les façons j'allais rater mon semestre»*, raconte, atterré, un étudiant en 1re année dans une faculté d'économie, qui avoue toutefois que, pris par surprise par la réaction agressive de son enseignant,

il a eu la langue un peu trop pendante à son égard. *«J'aurais compris qu'il me passe en conseil de discipline, mais qu'il revoit ma note à la baisse, c'était incompréhensible»*, fait-il remarquer à juste titre. Plus grave encore, plusieurs étudiantes assurent avoir subi des propositions douteuses, plusieurs fois au cours de leur cursus, pour se voir gonfler leurs notes. *«J'avais eu une mauvaise note dans un module, alors que je m'étais bien préparée à l'examen. J'ai alors demandé des explications à mon prof. Sans gêne, il me rétorque qu'il allait remédier à cela et qu'il me suffisait juste de me présenter à son bureau à la fin des cours»*, se rappelle avec une moue de mépris une jeune étudiante. Sans vouloir généraliser, ces pratiques, qui ne concernent heureusement pas tout le corps d'enseignants — loin s'en faut —, il faut dire que ce fléau existe bien et que les auteurs sont bien connus dans *«le milieu»*. *«Oui, on sait que cela existe. Je sais qu'il y a des enseignants qui ont érigé ces pratiques en règle, ils s'y adonnent régulièrement et presque sans discrétion. Mais rares sont les plaintes déposées contre eux ni au niveau de l'administration ni ailleurs. Alors, face à l'impunité, ces enseignants tordus persistent»*, regrette un responsable administratif dans une université en dénonçant toutefois la complaisance de certains étudiants et étudiantes qui se retrouvent bien dans ce jeu malsain.

Mais comment cela est-il possible dans une institution régie par des règles souvent bien définies et strictes ? Quelques éléments de réponses sont apportés par le doyen de la faculté des sciences politiques et des relations internationales d'Alger. *«De par les textes qui régissent l'enseignement, l'évaluation de l'étudiant est du ressort de l'enseignant. Ce qui est logique et normal, car l'enseignant est le seul habilité à évaluer l'étudiant»*, informe Belkacem Iratni en poursuivant : *«Il est clair que l'administration ne peut en aucun cas modifier la note qui a été donnée par l'enseignant»*, insiste-t-il tout en faisant valoir la possibilité offerte à l'étudiant d'introduire un recours dans le cas où il s'estime lésé. D'ailleurs, et toujours selon les explications du doyen, l'étudiant a même le droit à une troisième correction opérée par un autre enseignant de la matière dans le cas où le litige persiste.

Mais, au-delà de ces formalités administratives, il reste que ce superpouvoir accordé à l'enseignant — en fait, c'est un pouvoir de vie ou de mort sur l'avenir universitaire de l'étudiant — mériterait d'être mieux balisé. Il s'agit en fait de réviser tout le système d'évaluation pédagogique qui peut présenter des couacs en amont comme en aval. Entre autres, la manière d'élaborer les tests d'examen qui, par la sollicitation excessive de la mémorisation au détriment de la réflexion, pousse à différentes formes de vices, comme le copiage, la triche ou l'évaluation aléatoire, soit au gré des accointances et des intérêts.

Samir Azzoug

Ferdiou Ouelhadj. Vice-recteur de la post-graduation (Alger 3)

“ Voilà donc l'étudiant qui s'érige en évaluateur

Dans beaucoup de cas, le sujet d'examen favorise non seulement la triche, mais permet aussi des corrections et des notations aléatoires. Y a-t-il un contrôle préalable des questions posées ?

Cela relève de la responsabilité morale et intellectuelle de l'enseignant. Nous ne devons pas formuler des questions de manière à provoquer le réflexe de Pavlov. Nous traitons avec des éléments qui doivent être susceptibles de réfléchir, et donc les questions qui doivent être formulées doivent faire appel davantage à l'intelligence de l'étudiant plutôt qu'à ses facultés de mémorisation et de la simple reproduction du discours qui a été diffusé par l'enseignant. Même s'il y a aussi des modules où il faut poser des questions de parcœurisme. Par exemple pour le rôle du Conseil constitutionnel où il faut énumérer les articles.

Le droit de recours des étudiants est-il bien accepté par les enseignants ?

Il y a un problème d'éthique morale et intellectuelle aussi bien au niveau des étudiants que des enseignants. Lorsqu'un étudiant vous sollicite pour la révision de sa copie et qu'il écrit sur un papier *«demande de révision de la note»*, d'abord il y a un préjugé qui veut que l'étudiant juge l'enseignant. Que ce dernier n'a pas accompli son rôle d'évaluateur et d'examinateur. Il y a même un inversement de situation. Voilà donc l'étudiant qui s'érige en évaluateur et même en superviseur. Il s'autorise à évaluer son enseignant et lui demande de revoir sa copie. Alors, oui, cela peut poser problème. Seulement, l'enseignant est également à mettre en doute. En 32 années de service, je n'ai jamais revu une copie. Mais à ma décharge, lorsque j'élabore un sujet d'examen, je m'astreins à poser des questions de réflexion. Et même quand il s'agit de faire appel à la mémorisation, je trouve toujours la manière qu'il faut de façon à combiner les éléments de mémorisation avec ceux de la réflexion. Ensuite, je n'ai jamais, en tant qu'enseignant, donné une question à traiter sans le modèle du corrigé type et le modèle d'évaluation. Il s'agit de présenter le mode d'évaluation, c'est-à-dire : pour chaque élément de réponse la note correspondante, et à l'étudiant ensuite de faire le calcul.

Belkacem Iratni. Doyen de la faculté des sciences politiques et des relations internationales (Alger 3)

“ Le seul habilité à évaluer l'étudiant, c'est bien l'enseignant

Samir Azzoug
sazzoug@elwatan.com

Dans le système d'évaluation pédagogique des étudiants, l'enseignant est-il libre dans l'attribution des notes d'examen ? Quelles sont les voies de recours en cas de litige ?

De par les textes qui régissent l'enseignement, l'évaluation de l'étudiant est du ressort de l'enseignant. Ce qui est logique et normal, car l'enseignant est le seul habilité à évaluer l'étudiant. Personne n'est mieux placé que lui pour apprécier et évaluer un apprenant. Maintenant, il y a certainement des dépassements. Parfois, l'enseignant se trompe et ce sont là des choses qui arrivent et qui sont gérables. Les étudiants, s'ils se sentent lésés, peuvent recourir à l'administration et demander assistance. Mais il faut savoir que l'intervention de l'administration n'est pas automatique. Ce n'est pas parce qu'un étudiant s'estime lésé qu'on intervient directement. En tant que doyen ou responsable administratif, j'appelle d'abord l'enseignant pour mener une investigation. Et je peux vous dire que dans une large mesure, les étudiants ne sont pas lésés. Simplement, ils se trouve quelques étudiants qui ne suivent pas les cours, qui s'absentent et qui veulent quand même avoir le module d'une manière aisée. La question qui se pose est pourquoi ces étudiants ne viennent pas protester quand ils jugent qu'un de leurs enseignants donne systématiquement de mauvaises notes ? Pourquoi ils ne boycottent pas son enseignement ? Par ailleurs, il n'y a jamais d'étudiants qui rouspètent contre les quelques enseignants qui sont un peu larges dans les notes !

Mais, dans les règlements de l'université, quelles sont les voies de recours qui se présentent à l'étudiant qui s'estime lésé ?

Les textes prévoient bien qu'un étudiant a droit au recours. Et l'enseignant est tenu de répondre à ce recours généralement dans les deux jours. En plus et pour parer à toute éventualité, nous demandons aux enseignants après l'affichage des notes de faire une réunion avec les étudiants, de leur présenter le corrigé type, et s'il y a des protestations, que cela se passe lors de cette réunion. De son côté, le rôle de l'administration consiste à s'assurer que l'enseignant répond au recours de l'étudiant. Par ailleurs, il faut savoir que la réglementation stipule que l'enseignant doit revoir la copie, et dans le cas où la note est inférieure à celle affichée, après correction, c'est de la responsabilité de l'étudiant. Ce dernier peut même être traduit en conseil de discipline. Parce qu'il faut toujours avoir à l'esprit qu'il n'y a pas plus circonspect que l'enseignement lui-même pour l'évaluation de l'étudiant.

Lorsqu'il y a recorrection d'une copie, est-ce que c'est le même enseignant qui corrige une deuxième fois ?

L'étudiant peut demander un recours pour que sa copie soit corrigée par un autre enseignant. Mais dans ce cas, si le deuxième correcteur donne une note inférieure à celle affichée, c'est encore de la responsabilité de l'étudiant. Mais, même si le texte prévoit une deuxième correction, je peux dire que depuis que je suis doyen, je n'ai jamais eu un cas où on a eu recours à cette étape.

Dans certains cas, des étudiants disent subir des injustices et des acharnements par certains enseignants. Ces agissements se matérialisent surtout par le chantage à la note. Comment prémunir les apprenants contre ce genre d'actes ?

Lorsqu'il y a un conflit entre un étudiant et un enseignant, généralement l'étudiant se dirige vers le doyen ou le chef du département, et là je peux vous assurer que nous essayons de régler le problème à l'amiable. Car nous partons toujours du principe, j'insiste, que le seul habilité à évaluer l'étudiant c'est bien l'enseignant. On ne peut pas imposer ou obliger ce dernier à revoir la note. Simplement, nous pouvons lui demander des explications, et alors nous essayons toujours de régler ces problèmes à l'amiable.

Justement, puisque les notes sont toujours un sujet sensible, pourquoi l'étudiant – c'est devenu presque un réflexe – demande-t-il l'ajout de points ? On a l'impression que ces points sont un produit à marchander…

Il est vrai qu'il y a des étudiants qui sollicitent l'administration pour demander aux enseignants de gonfler leurs notes. Mais, il est clair que l'administration ne peut en aucun cas modifier la note qui a été donnée par l'enseignant. Alors, lorsque ces étudiants viennent nous demander de l'aide, on va voir l'enseignant qui détient seul le pouvoir discrétionnaire. Mais il y a toujours des moyens d'aider. Par exemple, il peut, et c'est à lui de décider, organiser un autre examen, commander un exposé ou un texte écrit. Il faut comprendre aussi que les responsables de l'administration dans les universités sont des professeurs qui ont aussi été des étudiants.

étudiant El Watan

Lafarge Holcim à Mascara| Signature d'une nouvelle convention avec l'USTO

Hier, l'usine de ciment gris et blanc du groupe Lafarge Holcim Algérie de Oggaz, à 65 km du chef-lieu de la wilaya de Mascara, a vu la naissance d'une nouvelle convention de partenariat entre le groupe franco-suisse, Lafarge Holcim, et l'université des sciences et de la technologie Mohamed Boudiaf d'Oran (USTO). Une nouvelle convention pour quel objectif ? *«Créer des passerelles avec le monde de l'entreprise pour l'université.»* Pour Lafarge Holcim, les objectifs sont nombreux. *«Elargir et renforcer la collaboration avec le réseau académique, bénéficier des compétences et du capital expérience des enseignants de l'USTO, organiser des sessions de formation et des séances de travaux pratiques afin de mettre à jour les connaissances de nos collaborateurs, assistance et conseils sur les problèmes techniques rencontrés en usine et former des spécialistes et des polyvalents dans chaque métier»*, lit-on dans un document de Lafarge Hocim. Sont concernés par la seconde convention, les électriciens de la faculté du génie électrique qui bénéficieront de sessions de formation et de travaux pratiques, évaluation continue et autre cas d'étude et de recherche. Contacté, le vice-recteur de l'USTO s'est refusé à tout commentaire. Lafarge Holcim Algérie, rappelons-le, avait signé d'autres conventions de partenariat avec des établissements d'enseignement supérieur, à savoir l'université de Mascara et l'Ecole nationale polytechnique d'Oran (ENPO).

Souag Abdelouahab

Logements de fonction| La grande bataille des enseignants postulants

C'est un long feuilleton à rebondissements qui dure depuis des années. Des centaines d'enseignants des universités de Constantine (Constantine 1, 2, 3 et l'université des sciences islamiques), ainsi que ceux de l'Ecole normale supérieure (ENS) mènent une véritable bataille pour défendre leur droit au logement de fonction destinés à cette catégorie dans le cadre d'un programme lancé par le président de la République. Pour l'histoire, ces logements de haut standing, situés à proximité de l'université Rabah Bitat (Constantine 3) étaient prévus pour accueillir l'élite algérienne installée à l'étranger et désirant rentrer au pays. Faute de demandeurs, le projet reviendra aux enseignants de Constantine, conformément aux directives de la tutelle. Entre-temps, beaucoup d'eau a coulé sous les ponts. Les logements en question ont attiré les convoitises de certaines parties et fait couler la salive à de nombreux opportunistes. *«Cela fait des années que nous bataillons pour que ces logements de fonction ne soient pas détournés de leur vocation, nous avons reçu des informations confirmées sur des tentatives menées par certains cercles pour détourner ces appartements au profit des personnes qui ne sont pas des enseignants universitaires»*, soutient Nabil Dib, porte-parole de la coordination des enseignants postulants des universités de Constantine. Notre interlocuteur, qui semble bien au fait des rouages qui ont marqué l'opération depuis son lancement, rappelle que bien des embûches ont été dressées sur le chemin des demandeurs pour les affaiblir et les pousser à lâcher. *«Nous ne comptons pas baisser les bras ; nous avons suivi toutes les procédures depuis le dépôt des demandes jusqu'à l'établissement des listes de bénéficiaires, nous ne faisons que faire valoir en toute légitimité notre droit pour bénéficier de ces logements de fonction et nous ne demandons pas à être des propriétaires, c'est une question de dignité pour l'enseignant, dans un pays où le footballeur est mieux considéré»*, poursuit-il. Rencontré à l'occasion d'un sit-in organisé, lundi dernier, devant la tour administrative de l'université des Frères Mentouri à Constantine, le porte-parole de la coordination des enseignants des cinq établissements a indiqué : *«Nous avons choisi cette voie indépendamment de toute organisation syndicale, pour montrer que nous sommes ouverts à toutes les mouvances et éviter de subir l'influence d'une quelconque partie.»* Pour rappel, le projet en question concerne la réalisation de 460 logements de fonction, au profit des enseignants universitaires. Le projet, confié à plusieurs promoteurs, connaît des perturbations depuis son lancement en 2012. *«A chaque fois qu'on se manifeste à travers des mouvements de protestation, les chantiers sont relancés comme par enchantement, puis ils s'arrêtent juste après. Il y a des manœuvres claires pour tenter de nous avoir à l'usure et nous pousser à lâcher, mais nous sommes déterminés à ne pas nous laisser faire, nous continuerons toujours à revendiquer nos attributions dans un cadre légal et réglementaire»*, poursuit Nabil Dib. Ce dernier ne manquera pas de rappeler que les listes des bénéficiaires ont été arrêtées depuis des mois par la commission compétente, mais le statu quo persiste toujours. Les concernés

n'ont jamais cessé de solliciter les autorités de la wilaya pour trouver une issue à cette situation qui a pris des allures complexes par la volonté de certaines parties animées d'intérêts occultes. *«Nous avons sollicité l'intervention de l'ex-wali, Hocine Ouadah, pour trouver une solution à ce problème, mais sans résultat, il n'a même pas voulu nous recevoir, alors qu'il avait accordé une audience aux représentants des supporters du CSC, affichant un mépris total pour les enseignants»*, rappelle notre interlocuteur. Dans trois requêtes successives adressées au nouveau wali, Kamel Abbès, les 16 octobre et 27 novembre de l'année écoulée, puis le 22 janvier dernier, dont nous détenons une copie, la coordination des enseignants rappelle au premier responsable de l'exécutif l'arrêt du chantier et des travaux d'aménagement, les lenteurs des procédures au sein de la commission universitaire chargée de l'établissement des listes des bénéficiaires, mais surtout le retard dans la remise des attributions conformément aux directives du ministre de l'Enseignement supérieur, notamment que le projet a dépassé le taux de 40 %. *«Nous sommes sûrs que le wali, Kamel Abbès, n'a pas été informé de nos doléances et que nos requêtes ne lui ont jamais été remises, mais nous restons toujours confiants pour une intervention de sa part qui puisse nous rétablir dans nos droits»*, conclut le représentant de la coordination.

Constantine. S. Arslan

El Watan étudiant

Ecole nationale supérieure de biotechnologie|
Le mouvement de grève entame son deuxième mois

Constantine. Naïma Djekhar
ndjekhar@elwatan.com

Les étudiants de l'Ecole nationale supérieure de biotechnologie, implantée sur le site du pôle universitaire de la nouvelle ville Ali Mendjeli, entament leur deuxième mois de grève. Ce mouvement de protestation, qui a été déclenché le 2 janvier dernier, intervient telle une réponse au flou qui entoure leur diplôme. Selon une lettre adressée au ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, dont nous détenons une copie, les signataires égrènent une série de griefs et de dysfonctionnements qui jalonnent leur cursus universitaire. Il est question de doléances pédagogiques concernant le statut de leur diplôme. *«L'absence d'une assurance officielle, décision ministérielle ou décret stipulant l'obtention du diplôme d'ingénieur d'Etat en fin de formation à l'instar des autres écoles, est plus que préoccupante dans la mesure où l'école comptabilise 4 années d'existence.»* Le diplôme de master est lui aussi sujet à critique. *«Le diplôme de master qui devrait solder la fin de notre formation reste à nos jours une simple promesse, alors que nous avons entamé notre troisième année et comptabilisé un semestre»*, dixit le communiqué. Pour rappel, l'Ecole nationale supérieure biotechnologie de Constantine est l'unique sur l'ensemble du territoire national et en Afrique. Elle a été ouverte en 2014 et comptabilise actuellement 600 étudiants, répartis en trois promotions. La moyenne requise pour ses inscriptions dépasse les 14/20.

Pour ces étudiants en troisième année, qui ont pris attache avec notre rédaction, leur protesta n'est pas une lubie ou action irréfléchie. *«Après deux ans de classe prépa, nous nous retrouvons face à un avenir incertain. La revendication du double diplôme, ingéniorat et master est la condition sine qua non pour la reprise des cours. Auquel cas, c'est la poursuite de la grève»*, ont-ils soutenu.

DIPLÔME ET AUTRES REVENDICATIONS

Contactée par nos soins, la direction de l'Ecole a répondu point par point aux revendications brandies : *«Le statut et la nature des diplômes délivrés par l'ENSB sont forcément de la même nature et du même niveau que ceux délivrés par toutes les écoles d'ingénieurs du pays (toutes de même statut), dont l'Ecole polytechnique de Constantine, qui est mitoyenne et toutes les autres. D'ailleurs, cette revendication, ils sont les seuls à la faire. L'intégration de leur diplôme à la nomenclature nationale est en cours, au même titre que pour toutes les écoles d'ingénieurs qui sont dans le même cas : une dizaine d'autres écoles sont concernées par cet aspect, mais aucune n'est en grève. Sachant que ce processus est long, car il implique en particulier la Fonction publique et le ministère des Finances et que, surtout, les premiers diplômés sont prévus pour juin 2019. Aucune école n'est en grève pour cela.»* La qualité de la formation n'est pas en reste. Elle est pointée du doigt par les concernés : *«La présence de plates-formes technologiques nécessaires à une formation de qualité est de moins en moins concrète, vu les restrictions budgétaires sans cesse annoncées par l'administration de notre établissement.»* Il est évident qu'à travers les revendications de cette communauté universitaire, il existe un malaise au sein de cette école. La crainte émise quant à leur avenir est mise en avant : *«L'absence d'une ligne directrice du cursus suivi en considérant les plannings établis par le ministère dans ses bulletins précédents pour d'autres écoles nationales est plus que préoccupante dans le cas où nos programmes sont censés être inspirés des plus grandes écoles internationales dans le domaine.»* Et à la direction de rebondir : *«Conformément au projet pédagogique de l'école, des masters seront ouverts en septembre et le seront sur sa base. Soit exactement dans les spécialités annoncées depuis toujours à l'école et tous les étudiants y seront intégrés. Ces masters, comme tous les masters du pays, doivent être examinés et agréés par les instances d'expertise du MESRS.* L'école ne peut les rendre publics alors qu'ils ne sont pas encore agréés. Ce processus normal est appliqué depuis toujours selon un échéancier qui lui est propre et cette procédure s'applique sans aucun problème à tous les masters du pays. Aucune école n'est en grève pour cela. Les étudiants, qui ne semblent pas convaincus par l'argumentaire de la direction, campent sur leur position. Ils interpellent la tutelle à l'effet d'*«intégrer l'Ecole nationale supérieure de biotechnologie dans la liste figurant dans l'art .2 du 3 novembre 2011 parue dans le bulletin officiel du ministère de l'Enseignement supérieur du quatrième trimestre 2011 en page 93»*.

La saisie du dossier des étudiants en pharmacie et chirurgie dentaire par le premier ministre a peut-être donné espoir à tous les étudiants grévistes dans l'ensemble des universités algériennes et ils sont très nombreux. Le ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, en dépit des déclarations de son premier responsable, Tahar Hadjar, semble avoir échoué à atténuer les inquiétudes de la communauté estudiantine, faute d'apporter des solutions à ses multiples revendications dont certaines de l'avis de tous sont à la limite du raisonnable. Le seul espoir demeure, donc Abdelmalek Sellal.

Etudes de pharmacie| Le modèle algérien

El Watan étudiant

Les études de pharmacie permettent actuellement de préparer un doctorat en pharmacie conduisant aux fonctions de responsabilité exercées dans le domaine de la santé publique.

Actuellement, ces études durent six années, réparties de la façon suivante :

- «une première année» (semestres S/1 et S/2), après le baccalauréat de l'enseignement secondaire ; cette première année comporte les disciplines fondamentales pharmaceutiques nécessaires à la formation du pharmacien :

1ER ANNÉE :

Biomathématiques,
informatique et Biostatistiques
Chimie pharmaceutique générale
Chimie pharmaceutique organique
Biologie cellulaire
Physique pharmaceutique
Biologie cellulaire
Physique pharmaceutique
Biologie végétale
Anatomie fonctionnelle descriptive
Physiologie
Sciences humaines, histoire de la pharmacie et galénique
Langue française

- A l'issue de cette première année, les lauréats au baccalauréat sont admis à la faculté de médecine où ils reçoivent un enseignement proprement pharmaceutique en deux semestres, malgré la pénurie des enseignants hospitalo-universitaires.

L'année d'études comporte dix modules et le passage d'une année à une autre s'effectue par le calcul de la moyenne générale. Une note inférieure à cinq sur vingt (5/20) est éliminatoire dans chaque module.

2E ANNÉE

Biophysique pharmaceutique
Botanique pharmaceutique
Chimie analytique fondamentale pharmaceutique
Chimie minérale pharmaceutique
Génétique
Biochimie structurale, métabolique et moléculaire
physiopathologie
- culture générale

3E ANNÉE

Chimie thérapeutique et médicinale
Pharmacie galénique
Chimie analytique
Pharmacognosie
Pharmacologie
Sémiologie médicale

4E ANNÉE

Biochimie médicale
Microbiologie médicale
Immunologie
Parasitologie mycologie
Hémobiologie-transfusion sanguine

5E ANNÉE

Toxicologie
Hydro-bromatologie
Epidémiologie-méthodologie de la recherche
Droit pharmaceutique et éthique
Gestion pharmaceutique
Pharmacie hospitalière
Pharmacie clinique
Pharmacie industrielle

6E ANNÉE

Une année complète de stage interné hospitalier validé ou non par un chef de service hospitalo-universitaire avec un mémoire évalué à la fin de la 6e année devant un jury composé d'un président de jury, d'un directeur de travail et des examinateurs.

Remodeler les programmes en tenant compte de l'évolution rapide des connaissances.

Cet allongement des études a d'ailleurs été observé dans plusieurs pays développés, en Europe en particulier.

- Dans le cadre de la spécialisation (post-graduation) ou résidanat, les profils sont prévus :
- Celui du pharmacien biologiste hospitalier destiné à exercer dans les laboratoires d'analyses
- Celui du pharmacien chimiste-thérapeute (chimie-thérapeutique) dont le poste de travail peut être situé dans les différentes branches de l'industrie pharmaceutique (fabrication, contrôle, formulations et procédés), dans les laboratoires de contrôle des différentes entreprises nationales, et enfin les pharmacies hospitalières qui sont pénalisées par le manque de statut de service hospitalo-universitaire et d'un chef service professeur en chimie-thérapeutique comme les services de pharmacie hospitalière des CHU Parnet, CHU Bab El Oued, Blida et autres. Sauf les CHU d'Oran, CHU Annaba, CHU Bel- Abbès, CHU Constantine, CHU Tizi Ouzou et CHU Tlemcen qui restent encore pénalisés par le manque de ces services !

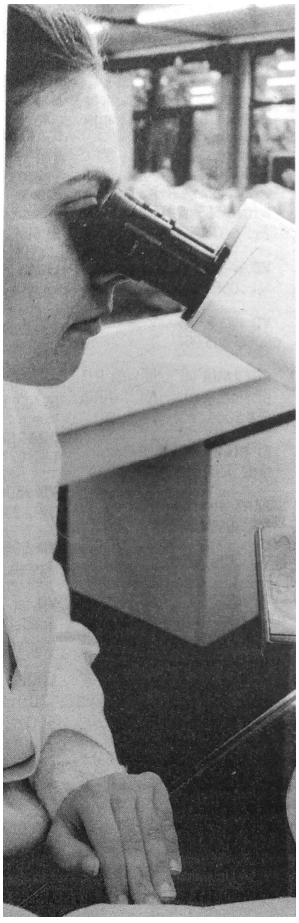

PARADOXE DES PARADOXES !

Une refonte des programmes des études de pharmacie est actuellement en préparation par les spécialistes hospitalo-universitaires que nous sommes. Elle tient compte d'objectifs institutionnels dans la formation du pharmacien ; en effet, au terme de son apprentissage, le docteur en pharmacie doit être capable de :

1) Formuler, préparer et contrôler les médicaments
2) Organiser, assurer et contrôler la gestion d'une structure pharmaceutique et/ou d'un laboratoire d'analyses.
3) Contribuer à l'établissement de la nomenclature et d'une pharmacopée nationale
4) Pratiquer les analyses biologiques du milieu, des aliments et des produits parapharmaceutiques
5) Coopérer avec les autres membres de l'équipe sanitaire ainsi qu'avec les autres secteurs d'activité pour la prise en charge des besoins de santé et l'éducation sanitaire de la collectivité - coopérer avec les cliniciens par une pharmacie clinique aux CHU - coopérer avec les vétérinaires par une pharmacie vétérinaire - gérer une pharmacie végétale (phytothérapie) et prescrire des plantes médicinales sur ordonnances.
6) Evaluer son activité et celle de l'unité dont il a la charge
7) Participer à la formation des personnels de santé et assurer en permanence sa propre formation
8) Participer à la recherche biomédicale et pharmaceutique
9) Se comporter conformément aux exigences de l'éthique professionnelle vis-à-vis des malades, de ses confrères, de son entourage immédiat et de la société.
10) Discuter par exemple du paracétamol (mortel) qui fait mal à la tête ces derniers jours en Algérie !
11) Tirer la sonnette d'alarme contre le charlatanisme ! (ledit complément alimentaire antidiabétique RHB !?)

La réforme actuelle nous permettra de :

- De délivrer un doctorat en pharmacie au niveau de la graduation
- D'instituer un stage interné hospitalier obligatoire d'une année à la fin du cursus consacré à la biologie clinique et à l'industrie pharmaceutique.

La formation continue devient une nécessité absolue pour toute personne assurant une responsabilité au sein de la santé publique ; en particulier la formation des cadres au niveau de l'université doit elle-même évoluer afin qu'elle s'adapte aux besoins de la société.

En ce qui concerne l'Algérie, je peux dire que les professions pharmaceutiques ont pleinement joué leur rôle au service de la santé et de l'économie.

Elles ont suivi le rythme du développement rapide qu'a connu le pays depuis l'indépendance.

Pour situer le problème de la formation du pharmacien dans ce contexte, permettez-moi de donner un aperçu de la situation de la pharmacie et des pharmaciens en Algérie

Actuellement, plus d'un millier de pharmaciens exercent en Algérie.

Leur répartition par secteur d'activité est la suivante :

- Pharmaciens «d'officines»
- Pharmaciens grossistes répartiteurs
- Pharmaciens biologistes privés
- Pharmaciens assurant la représentation scientifique des laboratoires
- Pharmaciens exerçant une activité technico-administrative
- Pharmaciens des hôpitaux
- Pharmaciens biologistes hospitaliers
- Pharmaciens résidents en biologie - clinique, pharmaceutiques et fondamentales.
- Pharmaciens exerçant à la Pharmacie centrale d'Alger (importation, distribution, production, contrôle)
- Pharmaciens exerçant des fonctions diverses dans le secteur public ou semi-étatique
- Cadres de la faculté de Médecine en Algérie

Des textes législatifs font de la profession l'une des plus réglementées en Algérie

Ainsi, chaque confrère exerce dans un cadre juridique bien défini, à part l'infraction de location de diplôme qui persiste !

La formation du pharmacien exerçant en Algérie a été assurée traditionnellement, et pour des raisons historiques, par la France. Cependant, après l'indépendance, cette formation s'est quelque peu diversifiée.

Des confrères, quoiqu'en petit nombre, ont été formés dans les autres pays francophones, essentiellement en Belgique.

Il faudrait ajouter qu'un certain nombre de pharmaciens ont été formés en Algérie, et quelques rares autres dans les pays du Moyen-Orient, notamment en Irak, Syrie et Egypte.

L'enseignement de la pharmacie en Algérie, et plus précisément à la Faculté mixte de pharmacie et de médecine à Alger-Centre, a débuté avant l'enseignement de la pharmacie de Paris de 16 ans.

Cette Faculté d'Alger-Centre a déjà sorti des pharmaciens hommes politiques.

La question qui se pose aujourd'hui, et qui est à l'ordre du jour dans notre pays, est la suivante :

- La formation de nos pharmaciens répond-elle à nos besoins tant sur le plan qualitatif que quantitatif ?

Dans quel sens cette formation ardue doit-elle évoluer pour permettre à la profession de jouer pleinement son rôle au service de notre pays ?

Enfin, nos jeunes étudiants revendiquent la mise à niveau du grade avec les médecins comme convenu avec la tutelle. Alors que cette spécialité médicale est conditionnée par des performances scolaires à l'issue du baccalauréat, va-t-on laisser pérenniser cette situation ou, pour parodier un film western (Sartana ! si ton bras gauche te gêne, coupe-le !) ? Le ministre collègue de l'enseignement supérieur va-t-il abandonner le corps médical à la gangrène, ou amputer le membre condamné ? Que Dieu nous assiste et nous guide.

Pr Yahia Dellaoui, chef de service au CHU Oran, président du comité scientifique à la faculté de médecine d'Oran.

LE DROIT DE SAVOIR, LE DEVOIR D'INFORMER
LIBERTE

ÉTUDIANTS EN PHARMACIE ET CHIRURGIE DENTAIRE

La grève maintenue

Les étudiants en pharmacie et en chirurgie dentaire ont poursuivi, hier, leur grève lancée il y a plus de deux mois, en dépit de la promesse du Premier ministre, Abdelmalek Sellal, de prendre immédiatement en charge certaines de leurs revendications, notamment celle relative à la classification de leur branche.

Ainsi, suite à l'issue des assemblées générales tenues le lendemain de l'entrevue des représentants des étudiants avec Sellal, les départements de pharmacie d'Alger, de Blida, de Sétif, d'Annaba, de Constantine, d'Oran, de Sidi Bel-Abbès, de Tizi Ouzou et de Batna se sont clairement prononcés pour le maintien de la grève, contrairement à celui de Tlemcen qui a décidé de l'arrêter.

Ce sont, en fait, 9 départements sur 10 qui ont maintenu la grève. Le chef de l'exécutif, qui a affirmé sur son compte twitter que *"les principales préoccupations des étudiants en majorité sont prises en charge par les hautes autorités et que des améliorations objectives ont été décidées dans le cadre du respect des profils de formation et de carrière"*, n'a pas convaincu les étudiants grévistes.

Lors de l'entrevue, Sellal avait promis la classification à la catégorie 14 de l'échelle de la Fonction publique les docteurs en pharmacie et en médecine dentaire.

Mais, le reclassement à la catégorie ne concerne que les étudiants ayant cumulé sept ans d'études. Ce que les représentants des étudiants ont refusé.

L'accord stipule également l'intégration des disciplines de *"pharmacie clinique"* et de *"pharmacie industrielle"* dès l'année prochaine.

S'agissant des revendications relatives au volet pédagogiques, le Premier ministre a instruit le ministère de l'Enseignement supérieur de tenir des rencontres de travail au sein du Mesrs afin de suivre la concrétisation des revendications.

Pour le volet socioprofessionnel, le collectif des étudiants a souligné dans un communiqué que *"l'absence du représentant du ministère de la Santé a empêché une discussion sérieuse et approfondie"*. Et d'ajouter : *"Le Premier ministre, convaincu que le pharmacien est le seul habilité à dispenser les médicaments, s'est engagé à solutionner provisoirement la revendication concernant le statut officiel du pharmacien assistant, dans l'attente de la nouvelle loi sanitaire qui devra régler définitivement ce problème."*

Par ailleurs, les représentants des étudiants ont réclamé le renforcement des prérogatives des inspections des pharmacies. Une demande qui a été acceptée.

A. R.

LE DROIT DE SAVOIR, LE DEVOIR D'INFORMER
LIBERTE

UNIVERSITÉ MOHAMED-BOUDIAF DE M'SILA

Des professeurs empêchés de tenir une assemblée générale

Des dizaines de professeurs de l'université Mohamed-Boudiaf de M'sila affiliés à la section syndicale locale du Cnes ont observé, hier, une journée de protestation contre ce qu'ils ont qualifié d'agissements irresponsables de la part du premier responsable du campus universitaire.

En effet, les professeurs, qui devaient tenir une assemblée générale du syndicat, ont été stupéfaits d'apprendre à la dernière minute et sans recevoir aucun écrit de l'administration que la direction de l'université a annulé l'autorisation déjà délivrée. *"Nous nous sommes présentés le matin devant le portail de la salle où nous devions tenir notre réunion et nous avons remarqué que les agents de sécurité avaient été instruits verbalement de ne pas nous laisser accéder à la salle"*, nous dira le Dr Mohamed Diab. Et d'ajouter : *"Nous avons fait appel à un huissier de justice qui a constaté la fermeture de la salle en dépit de l'existence d'une autorisation signée par le directeur. Pour dénoncer cette façon d'agir que nous qualifions de provocation, nous nous sommes dirigés vers le siège de la wilaya pour demander audience au premier responsable de la wilaya."* En effet, les professeurs, frustrés, qui voient dans cette action une atteinte à la dignité du professeur, ont organisé une marche. Ils ont été reçus par le secrétaire général de la wilaya et le chef de cabinet.

Ces derniers ont promis de soumettre le problème au wali. L'après-midi, nous avons appris que le chef de l'exécutif aurait programmé une réunion qui regroupera les deux parties afin de trouver une solution à ces problèmes qui risquent de tourner au vinaigre et de compromettre l'année universitaire. Par ailleurs, plusieurs professeurs ont tenu à dénoncer devant les représentants de la presse les agissements du directeur qui, selon eux, n'a pas cessé, depuis son installation à la tête de l'université, de les intimider. *"Il semble ignorer le statut particulier qui régit le professeur universitaire. Il veut faire de nous des fonctionnaires administratifs et non des professeurs universitaires et chercheurs. Il veut que nous pointions toute la journée et que nous abandonnions nos tâches de recherche"*, ajoutera un professeur outré.

F. SENOUSSAOUI

SON CONTRAT DE RÉALISATION DE 10 000 PLACES PÉDAGOGIQUES A ÉTÉ RÉSILIÉ

Des employés laissés à l'abandon par Eurocasa à Tizi Ouzou

■ Plusieurs dizaines d'ex-employés de la société espagnole, Eurocasa, qui avait remporté le contrat de réalisation d'un projet de 10 000 places pédagogiques au pôle de Tamda, de l'université Mouloud-Mammeri de Tizi Ouzou, se disent aujourd'hui abandonnés par leur ex- employeur sans pouvoir récupérer leurs droits. Selon un groupe de victimes, leurs déboires ont commencé après la résiliation, entre la wilaya de Tizi Ouzou et la société espagnole, du contrat de réalisation du projet au pôle de Tamda. Ils expliquent que suite au non-aboutissement de toutes les démarches, à l'amiable, entreprises, en vain, auprès de cette société afin de recouvrir leurs droits, des poursuites judiciaires ont été lancées à son encontre en 2016. Les tribunaux sollicités ont ainsi tranché en faveur de ces victimes en condamnant Eurocasa à les dédommager à hauteur de 500 000 DA pour un bon nombre d'entre eux, comme le confirment les jugements rendus. Mais bien qu'ayant obtenu gain de cause, les travailleurs se retrouvent confrontés à d'énormes difficultés en ce qui concerne l'exécution des décisions rendues par la justice. Dans une réponse à l'huissier de justice chargé de l'exécution au profit de certaines des victimes, Arab Bank où Eurocasa détient ses comptes a signalé que le jugement ne précise pas si les comptes ciblés par la saisie sont ceux de la Sarl ou du groupe. D'autres encore soulignent que les avoirs dans les comptes de cette société étaient tout simplement insuffisants. *"L'État a ramené des étrangers qui nous ont exploité et voilà qu'ils repartent en toute quiétude sans qu'il y ait quelqu'un pour se soucier de nos droits"*, déplore une victime.

S. LESLOUS

Le Temps
D'ALGERIE

LES ÉTUDIANTS PEINENT À TROUVER UN TRANSPORT POUR SAUVER LEURS COURS

Ils courent... derrière le Cous

Triolet, Bab El-Oued. Près du lycée Saïd Touati, un arrêt de bus. Sans banc ni abri. Quelques poteaux électriques, légèrement inclinés et encore en veille, soulignent à peine les silhouettes des dizaines d'étudiants debout, en ce début de matinée.

«*Il n'est jamais à l'heure !*», marmonne seul, Aymen sous sa capuche bleu marine. «Il» c'est le Cous, la Régie des œuvres sociales universitaires ; ou plus simplement le transport universitaire.

Il devait être sur place à 7h00. Pour assurer la liaison de Basta Ali au campus de Bouzareah. Le bus orange loué à l'entreprise privée de transport Mehieddine Tahkout n'est pas encore là à 7h30. D'un pas décidé, il avance vers les bus urbains stationnés non loin de là. Direction l'Université de Bab Ezzouar. C'est ainsi que commence pour Aymen et pour les centaines d'étudiants de la capitale la course derrière... le Cous. Nous passons une journée dans la peau d'un étudiant. Le sentiment en un mot : calvaire.

Aymen monte dans le bus urbain pour rejoindre la station de Taffoura. Nous l'accompagnons. Ecrasés au milieu des passagers, nous tentons avec lui de nous faire une petite place... debout.

Cet étudiant en 2e année de licence Mathématiques et Informatique (math-info) à la fameuse USTHB, arrive rarement à l'heure pour son premier cours de la journée. «*Je ne suis pas le seul*», dit-il comme pour associer à son calvaire le reste de ses camarades. «*Je paie, chaque année, pour avoir ma carte de transport. Mais en réalité je ne m'en suis jamais servi. Aucun Cous, à ma connaissance, n'assure la navette Bab-El Oued-Bab Ezzouar, du moins aucun n'est à l'heure*», témoigne Aymen, qui remet quelques pièces de monnaie au receveur pour payer sa place. 20 dinars pour un aller simple au minimum, parfois plus. C'est selon le moyen de transport utilisé.

Pour rejoindre Bab Ezzouar avec le transport universitaire, les étudiants doivent prendre deux correspondances. Première étape, attendre le Cous de Basta-Ali-Bouzareah. Une fois arrivés à l'université de Bouzareah, ils montent à bord d'un second Cous, Bouzareah-Bab Ezzouar. Pareil pour les étudiants résidents dans les quartiers limitrophes de Bab El-Oued et qui doivent rejoindre l'université de Dely Brahim, de Ben Aknoun ou de Saïd Hamdine.

Retards et absences, ça coûte cher

Les retards accusés par les chauffeurs de ces bus, qui arrivent rarement à l'heure, ne laissent aucun autre choix aux étudiants. Ils doivent mettre la main à la poche et s'orienter vers les transports urbains sous peine de sécher leurs cours.

Stressé, Aymen regarde sa montre et se met sur la pointe des pieds ; la station de Taffoura est encore loin. «*Voilà, comme d'habitude, je vais devoir expliquer à notre chargé de cours, la raison de mon retard !*», se lamente-t-il.

Certains enseignants compréhensifs de la situation de ces étudiants retardataires font l'impasse sur les absences, d'autres par contre ne veulent rien savoir.

À l'université, la règle est claire : trois absences aux cours de travaux dirigés non justifiées, l'étudiant est déclaré automatiquement défaillant et il devra refaire son année.

«*L'an dernier, j'avais dans mon groupe un étudiant qui a été recalé à l'un des modules car il avait du mal à arriver à l'heure le matin*», se rappelle Aymen, l'air angoissé de subir le même sort.

8h10, nous arrivons enfin à Taffoura. Nous descendons accompagnés de notre témoin. Avec un peu de chance, Aymen espère trouver les bus du Cous qui assurent le trajet vers Bab Ezzouar.

Plusieurs dizaines d'étudiants sont là, eux aussi à attendre désespérément le fameux bus orange qui les conduira vers leurs facultés situées un peu partout à travers la capitale.

Comme Aymen, ils ont la boule au ventre de se faire recaler à leurs modules.

Douce oisiveté des chauffeurs...

Quelques regards jetés à gauche et à droite, il aperçoit la petite pancarte placardée à l'avant d'un bus sur laquelle est affichée la destination de Aymen. «Il est là !», dit-il, enfin, rassuré, désignant du doigt la direction du bus. Nous suivons notre étudiant inquiet direction l'université des sciences et des technologies Houari Boumediene.

«*Mon premier cours est prévu à 8h30, je vais certainement avoir quelques minutes de retards, mais c'est toujours mieux que de le rater complètement*». Arrivé sur place à 8h45 tapantes, Aymen, pressé, nous salue fébrilement et se dirige tout droit vers sa classe.

Ici aussi, même topo. Cinq bus alignés l'un derrière l'autre, moteur à l'arrêt et portes fermées. Les chauffeurs allongés à l'intérieur, pieds croisés sur le volant. Ils semblent succomber à un doux somme...

Nous demandons aux étudiants lequel de ces autocars devait se rendre à Chevalley. Les réponses sont aléatoires. «*Je pense que c'est le premier de la ligne*», nous dit une étudiante elle-même peu certaine puisqu'elle n'hésite pas à tendre l'oreille pour avoir une réponse lorsque nous demandons à un autre groupe d'étudiants.

«*Le premier de la chaîne, c'est lui qui devra démarrer à 9h00, mais il refuse d'ouvrir les portes avant cette heure précise*». La raison est absurde : «*Les chauffeurs se la coulent douce, ils préfèrent attendre jusqu'à l'heure prévue du départ pour laisser les étudiants monter à bord. Le temps que celui se remplisse, 30 minutes environ, ça donnera au conducteur quelques instants de plus de repos...*», glissent-ils.

Le ton

PAR AREZKI LOUNI

Le calvaire des étudiants

Qui se souvient de ces vieux tacots de l'ex-RSTA (actuelle Etusa) qui arpentaient et dévalaient les routes vers Béni Messous, Bouzaréah, Kharrouba ou Dergana... ? Des dessertes qui donnaient le tournis au «Parisien», ce chauffeur hautement apprécié par les étudiants de l'époque.

D'abord pour sa conscience professionnelle, sa «tenue» et son sens de l'humour...et de l'honneur. Son humeur ne change pas au gré des situations. Toujours disponible, il a fait de son bus sa deuxième demeure. Même pas un moment pour souffler, si ce n'est pour prendre son sandwich ou siroter un petit café. Un profil qui malheureusement est rare de nos temps. À chaque rentrée universitaire, le problème de transport se pose, paradoxalement, avec acuité. Non pas par manque de transport, mais en raison de la mauvaise gestion des dessertes. Malgré le nombre impressionnant de véhicules loués par le département de M. Hadjar – entre 10 000 et 15 000 DA par jour et par bus – auprès de l'Etusa (Talaba) et de Tahkout, le problème demeure entier.

Pour rejoindre leurs facultés, la plupart des étudiants sont soumis à un véritable parcours du combattant. Des dizaines d'entre eux poireautent dès le petit jour dans l'espoir de monter dans le premier bus, et partant arriver à temps à leurs facultés. Cela au moment où d'autres recourent au plan «B». Ils doivent soit prendre le bus de transport public ou louer un taxi. Mais au vu de la maigre «bourse», le choix est vite fait. Des situations rares même à l'«ère» de l'ami «Parisien».

Comment se fait-il que les quelques 500 bus affectés, à titre d'exemple, à l'Université de Bouzaréah, ne répondent pas à la demande, surtout aux heures de grande pointe ? Existe-t-il un moyen pour contrôler le nombre de dessertes par bus ? Pas si sûr, puisqu'il suffit de sillonner la périphérie des campus universitaires pour se rendre à l'évidence qu'un très grand nombre de bus censés être mis au service des étudiants, sont «parqués» loin des regards. Est-il normal que des véhicules grassement payés par l'argent public, soient indûment retirés du circuit ? Des chauffeurs se permettent même de piquer un somme dans des moments de grande demande. Pourquoi une telle triche ? Serait-ce pour faire l'économie de quelques litres de carburant ? Une chose est sûre : Pour remettre de l'ordre, un contrôle rigoureux s'impose. Il s'agit non seulement de faire des économies mais surtout d'optimiser ce transport universitaire. Enfin, il s'agit surtout d'associer étudiants, transporteurs et responsables pour une gestion plus transparente du transport universitaire.

A. L.

Le Temps
D'ALGERIE

Pour constater de visu, nous attendons. L'heure tourne, les étudiants arrivent en masse vers cette station, certains râlent face au comportement des chauffeurs, d'autres ont pris le pli et attendent calmement que le conducteur daigne prendre la route. 9h00 passées de quelques minutes, le chauffeur met, enfin, le moteur en route, ouvre les portes, laissant les universitaires monter. Fin de la longue attente ? Pas tout à fait.
Notre chauffeur descend de son bus, fait quelques pas puis s'adosse au mur et allume une cigarette… ! Irritée par cette insolence, une étudiante sort la tête par la fenêtre et fait un signe au chauffeur pour qu'il remonte. «*Jusqu'à quand nous devrons attendre pour partir?*», lui dit-elle. Indifférent face à la demande, il termine sa clope et revient sans même s'excuser ni même se justifier. Bien au contraire, voulant sans doute «corriger» la fille qui a perturbé sa douce oisiveté, il lance : «*Si vous voulez arriver tôt, vous n'avez qu'à vous lever tôt !*».

Des bus garés à longueur de journée

Le bus ne partira de Bab Ezzouar qu'à partir de 9h25 pour arriver à Chevalley à 10h35. Dans une immense station à la sortie Sud de l'Université de Bouzareah, quelques centaines de bus sont garés. Le parc accueille 500 unités précisément, selon l'Union générale des étudiants libres (UGEL).
500 bus qui sont censés assurer plusieurs lignes vers tous les quartiers la capitale. Mais sur le terrain, c'est une autre réalité.
Nous décidons de nous rendre à la faculté de droit à Saïd Hamdine. Nous nous dirigeons vers le contrôleur du parc pour avoir des orientations sur notre destination. «*Allez plus bas, à l'entrée et attendez le bus des ITFC. il n'y a pas de ligne directe pour Saïd Hamdine*», nous dit-il, brièvement.
Pour confirmer ses dires, nous faisons le tour du parc et lisons sur les pancartes des Cous. À notre grande surprise, nous tombons nez à nez sur quatre bus sur lesquels est indiquée la ligne Bouzareah-Saïd Hamdine !
Nous demandons des explications aux chauffeurs, qui répondent à l'unisson : «*Ils sont en panne !*».
Pourtant, selon l'organisation estudiantine UGEL, l'entreprise Tahkout s'assure de la maintenance de ses bus. Autrement dit, ces moyens de transport, qui se trouvent dans les parcs des universités, doivent être automatiquement fonctionnels. La question coule alors de source : pourquoi l'Université d'Alger loue autant de bus chez le groupe Tahkout alors que les besoins réels sont largement en deçà ? situation très cocasse surtout que les étudiants se plaignent terriblement, comme nous avons pu le constater, des angoissants retards qui perturbent leurs études, voire parfois provoquent des ratages de modules.
Au-delà des sommes déboursées par le Cous pour louer ces centaines de bus, il doit y avoir certainement des dessous.

Thanina Benamer

L'ONOU POINTÉ DU DOIGT PAR LES ASSOCIATIONS ESTUDIANTINES

10 000 DA de pertes par bus

LE transport universitaire est la hantise des étudiants algériens. Qu'ils soient inscrits à l'Université de Bab Ezzouar, de Bouzareah ou encore de Ben Aknoun le problème est le même : Il n'y a pas de «Cous» ! Pourtant, l'Université a mis à leur disposition des centaines de bus assurant leur déplacement vers différentes directions. Où réside donc l'anomalie ? Pour l'Union générale des étudiants libres (Ugel), il y a un manque accru de contrôle au niveau des facultés. «*Les chauffeurs de bus travaillent comme bon leur semble. Ils assurent deux dessertes par jour. Une la matinée et une autre le soir et garent leur bus toute la journée à l'intérieur des parcs universitaires*», dénonce le porte-parole de l'Ugel, Samir Ansal. Pour lui, la responsabilité incombe aux administrations des facultés, notamment, les œuvres sociales qui doivent ouvrir des bureaux pour le contrôle et le pointage des chauffeurs de l'Onou. Si certains s'absentent régulièrement, d'autres ne respectent pas les horaires de départ. Car, selon notre interlocuteur, chaque conducteur est chargé d'assurer dix dessertes par jour. «*Chaque conducteur doit assurer au minimum dix dessertes par jour pour transporter au quotidien pas moins de 250 étudiants*». A titre d'exemple, il cite le cas du parc universitaire de Bouzareah qui compte près de 500 bus, dont certains ne quittent pas les lieux.
L'Ugel s'est plainte de nombreuses fois auprès des facultés mais rien n'a été fait pour régler ce problème.
Même son de cloche du côté de l'Organisation nationale pour la solidarité estudiantine (Onse) qui dénonce des retards accusés par les chauffeurs. «*Plusieurs étudiants se plaignent des retards de bus qui arrivent rarement à l'heure*», a fait savoir Imene Bounouces, membre de l'Onse.
Des réclamations ont été faites auprès des autorités concernées mais aucune solution n'a été apportée à ce problème. Néanmoins, notre interlocutrice reconnaît qu'il y a eu des progrès ces dernières années quant à la disponibilité du bus universitaire. «*Nous avons transmis plusieurs demandes d'ouverture de lignes pour le transport des étudiants et celles-ci ont été satisfaites*», a-t-elle dit. Il est clair que ce n'est pas la disponibilité des moyens de transport qui pose problème mais plutôt leur fonctionnement. Une simple virée à travers les centres universitaires et les instituts de formation supérieurs nous révèle qu'il y a des bus à l'arrêt de 8h jusqu'à 17h. Certains occupent même l'enceinte des cités universitaires comme celle de Ben Aknoun. Pourquoi les responsables n'affectent-ils pas ces bus pour transporter les étudiants au lieu de les laisser toute la journée à l'arrêt ? Une question qui a été soulevée à maintes reprises par les organisations estudiantines, mais demeure sans réponse. Quoi qu'il en soit, la balle se trouve dans le camp des responsables de l'Onou (Office national des œuvres universitaires) que nous avons tenté en vain de joindre pour un entretien avec le directeur général afin d'avoir sa version des faits. A noter que pour chaque transport à l'arrêt, le gouvernement perd plus de 10 000 DA (coût de location d'un bus) par jour.

Feriel Arab

Le Temps
D'ALGERIE

HADJAR AUX ÉTUDIANTS :

«Faîtes de la politique, mais en dehors de l'université...»

LE MINISTRE de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Tahar Hadjar a exhorté, hier à Alger, les étudiants à participer à la vie politique «loin de l'enceinte universitaire». «*Les étudiants constituent une frange importante de la société et ont le droit de participer à la vie politique, néanmoins loin de l'enceinte universitaire*», a indiqué le ministre à la presse à l'issue d'une rencontre avec les représentants des organisations estudiantines, exprimant le souhait de voir des étudiants sur les listes de candidatures aux prochaines législatives. M. Hadjar a appelé les étudiants à contribuer à la sensibilisation des citoyens à l'importance d'une participation massive aux différentes échéances électorales. Sellal avait pour rappel instruit les universités «*Les responsables d'institutions de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique sont instruits d'interdire toute activité politique au sein des établissements universitaires*», écrit entre autres, le Secrétaire général du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique aux responsables des universités dans un courrier datant du 25 novembre 2015. Une instruction qui a soulevé alors beaucoup de critiques. Concernant le mouvement de grève observé, récemment, par les étudiants en chirurgie dentaire et en pharmacie dentaire, le ministre a affirmé que toutes les revendications «légitimes» ont été prises en charge. Il a rappelé, à ce propos, la «*rencontre qui a regroupé, depuis peu, le premier ministre, Abdelmalek Sellal et les délégués des étudiants en chirurgie dentaire et en pharmacie*». «*Je pense que ces étudiants reprendront les cours dans les deux prochains jours*». Le ministre a mis en exergue, par ailleurs, la nécessité pour les étudiants de rester «vigilant» face aux tentatives de «certaines parties visant à semer l'anarchie notamment, à l'heure actuel», soulignant que certaines revendications ne relevaient pas de son secteur comme celles relatives au recrutement et aux stages pratiques de fin d'études. S'agissant de l'amélioration des œuvres universitaires, M. Hadjar a rappelé les démarches du ministère visant à «*changer le mode de fonctionnement de l'Office national des œuvres universitaires*». À une question sur la possibilité d'une dissolution de l'Office, le ministre de l'Enseignement supérieur a précisé qu'il «*est prématuré d'aborder cette question*» d'autant que le ministère prépare une conférence nationale consacrée à l'examen du dossier des œuvres universitaires.

R. N.

Le Quotidien
Edition Nationale d'Information D'ORAN

Législatives

Tahar Hadjar incite les étudiants à aller voter

M. Aziza

Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Tahar Hadjar a appelé hier les organisations estudiantines à participer activement aux prochaines élections législatives de 4 mai prochain. Le ministre a également demandé, lors d'une rencontre tenue hier avec les 9 organisations estudiantines au siège de son département, de mener des actions de sensibilisation pour convaincre les étudiants de l'intérêt du vote et pour les inciter à voter.

Le spectre d'une forte abstention plane autour de ces élections, ce qui a poussé apparemment M. Tahar Hadjar de solliciter les organisations estudiantines à inciter les étudiants à voter. C'est ce qu'a estimé d'ailleurs le porte-parole de l'Union générale estudiantine libre (UGEL), Salah Eddine Djouwadi, en affirmant que «l'administration a peur de l'abstention, elle veut donc solliciter la masse estudiantine qui est importante, sachant que le nombre d'étudiants algériens a atteint 1,6 million».

Le porte-parole de l'UGEL a déclaré que son organisation n'est pas contre la sensibilisation de la communauté estudiantine sur les affaires politiques, mais elle refuse catégoriquement «la politisation de l'université». Il explique que l'UGEL est contre l'utilisation de l'université comme un espace dédié à la campagne électorale, ou un espace favorisant un candidat sur un autre ou un parti sur un autre. Pour l'UGEL «l'université doit être neutre».

Notre interlocuteur a affirmé que le ministre a également appelé les étudiants et les organisations estudiantines à la vigilance, notamment à l'approche des échéances électorales. Tahar Hadjar a demandé, selon le porte-parole de l'UGEL, aux organisations représentant les étudiants à plus de sagesse et à éviter les manipulations qui tentent de semer le trouble au sein de l'université, indiquant que l'Algérie est dans une situation très sensible et qu'elle est visée de toute part ; la vigilance doit être la règle notamment à l'approche d'échéances électorales. Le ministre veut ainsi de la sérénité à l'université qui a été affectée par une série de mouvements de grève, notamment en cette période pré-électorale.

LA NR
LA NOUVELLE RÉPUBLIQUE

Oran

Colloque sur l'uléma Mohamed Ben Amar El Houari fin février

Un colloque national sur la vie et les œuvres de l'uléma imam et saint patron Mohamed Ben Amar El Houari est prévu les 27 et 28 février courant à Oran, a-t-on appris dimanche des organisateurs. Cette rencontre traitera de la personnalité de Sidi El Houari (1350-1439), de sa contribution à la vie scientifique et culturelle à Oran et en Algérie et de sa vie spirituelle, notamment côté soufisme, selon le comité d'organisation.

Organisé par le laboratoire des manuscrits de la civilisation musulmane en Afrique du Nord de la faculté des sciences humaines et islamiques de l'Université d'Oran 1 Ahmed-Benbella, ce colloque verra la participation d'une pléiade d'enseignants et chercheurs de 12 universités du pays. Une série de conférences est programmée lors du colloque qui abordera deux axes traitant de la vie et de l'époque de Sidi El Houari. L'imam Abou Abdellah Mohamed Ben Amar El Houari est un célèbre érudit d'Oran né à Houara, dans la région d'El Kalaâ (Relizane), qui a voyagé dans plusieurs cités célèbres à la recherche du savoir foulant les sols de Béjaïa, Tlemcen, Fès (Maroc), Tunis (Tunisie), la Libye et Le Caire (Egypte) où il s'était installé un bon moment à la mosquée d'El Azhar, avant de se rendre aux deux Lieux Saints de l'Islam en Arabie saoudite pour y accomplir le pèlerinage et ensuite toujours dans sa quête de recherche du savoir, à El Qods (Palestine) et à Damas (Syrie) pour enfin regagner le pays.

Dans une époque marquée par le soufisme, il se consacra à la méditation et s'abreuva de savants soufis de Béjaïa dont cheikh Ahmed Ben Idriss et El Ouaghlissi.

Doté d'un grand savoir, l'imam El Houari s'installa finalement à Oran et ouvrit des écoles coraniques et d'enseignement du fiqh et du hadith. Parmi ses œuvres, Ettashil, Charh el mounfaridja, Essahw oua tanbih, Ettibiane et Tabsirat essa'il.

R. R.

Le Soir D'ALGERIE
www.lesoirdalgerie.com
Quotidien indépendant

GRÈVES DANS LES UNIVERSITÉS

Hadjar se fait menaçant

Le ministre de l'Enseignement supérieur, Tahar Hadjar, s'est réuni hier avec les dix organisations estudiantines nationales à l'occasion d'une rencontre régulière d'évaluation durant laquelle il a haussé le ton contre certains dépassements et revendications irrationnelles.

Naouel Bouklr – Alger (Le Soir) – Les innombrables grèves coordonnées par les étudiants en chirurgie dentaire, pharmacie et architecture, entre autres, ont fait l'objet de manipulations selon le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique.

S'expliquant sur ces termes, Tahar Hadjar a indiqué que la majorité des revendications sont «insensées» et d'autres ne relèvent pas de son secteur pour la plupart. Pour le reste des exigences de nature réellement pédagogique ou sociale, «nous y avons répondu dès le départ», a-t-il déclaré en prenant pour témoins les représentants des organisations estudiantines présents à la réunion.

Toutefois, ce que le ministre considère véritablement révoltant c'est «le comportement incivil et criminel de ces grévistes» ayant décidé de fermer les universités ou les offices des services sociaux et d'y interdire l'accès pour motif de grève.

«De quel droit ?» s'est-il emporté en rappelant qu'il s'agit là d'une institution publique et en aucun cas elle ne devrait être bloquée. Surtout que ces dépassements servent souvent des intérêts personnels, a-t-il soutenu. Pointant du doigt la démission des organisations estudiantines quant à la tournure que prennent ces manifestations, il a prévenu celles-ci que «c'est la dernière fois que ce type d'agissement sera toléré».

En précisant que l'encadrement de ces activités est précisément à leur charge et ce laisser-faire des organisations estudiantines sera sanctionné à l'avenir par leur invalidation, a-t-il averti. La communication des revendications doit se faire dans «un environnement serein et une optique axée sur le dialogue sans qu'aucun de nous intercède dans les prérogatives de l'autre pour arriver à des consensus», a conclu T. Hadjar.

Réorganisation des services sociaux avant la fin de l'année

Un nouveau responsable, Madjid Kassi, a été désigné à la tête des services sociaux des universités au ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique.

Ce changement intervient dans le but de confier à ce département un renouveau constitutionnel, en amont comme en aval. En effet, la qualité de ces prestations, que cela concerne la restauration, l'hébergement ou encore le transport, est médiocre comparativement aux sommes faramineuses investies dans ce sens, a concédé le ministre. En ajoutant que «la gestion actuelle de ces services de nature administrative n'est plus appropriée et est véritablement dépassée».

C'est pourquoi le ministre a assuré qu'une rencontre nationale sur la restructuration ou la refonte des services sociaux universitaires sera organisée avec le partenaire social et les associations estudiantines avant la fin de l'année afin de s'allier, in fine, sur une optique de gestion managériale de ces prestations.

N. B.

Le Citoyen
QUOTIDIEN NATIONAL D'INFORMATION
LE CHOC DES IDEES MAIS PAS DES HOMMES

Hadjar aux étudiants:

«Participer à la vie politique loin de l'enceinte universitaire»

Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Tahar Hadjar a exhorté, hier à Alger, les étudiants à participer à la vie politique «loin de l'enceinte universitaire». «Les étudiants constituent une frange importante de la société et ont le droit de participer à la vie politique mais loin de l'enceinte universitaire», a indiqué le ministre à la presse à l'issue d'une rencontre avec les représentants des organisations estudiantines, exprimant le souhait de voir des étudiants sur les listes de candidatures aux prochaines législatives. M. Hadjar a appelé les étudiants à contribuer à la sensibilisation des citoyens à l'importance d'une participation massive aux différentes échéances électorales. Concernant le mouvement de grève observé récemment par les étudiants en chirurgie dentaire et en pharmacie dentaire, le ministre a affirmé que toutes les revendications «légitimes» ont été prises en charge. Il a rappelé à ce propos la «rencontre qui a regroupé récemment le premier ministre, Abdelmalek Sellal et les délégués des étudiants en chirurgie dentaire et en pharmacie «. «Je pense que ces étudiants reprendront les cours dans les deux prochains jours». Le ministre a mis en exergue, par ailleurs, la nécessité pour les étudiants de rester «vigilant» face aux tentatives de «certaines parties visant à semer l'anarchie notamment à l'heure actuel» soulignant que certaines revendications ne relevaient pas de son secteur comme celles relatives au recrutement et aux stages pratiques de fin d'études.

S'agissant de l'amélioration des oeuvres universitaires, M. Hadjar a rappelé les démarches du ministères visant à «changer le mode de fonctionnement de l'Office national des oeuvres universitaires». A une question sur la possibilité d'une dissolution de l'Office, le Ministre de l'Enseignement supérieur a précisé qu'il «est prématuré d'aborder cette question» d'autant que le ministère prépare une conférence nationale consacrée à l'examen du dossier des oeuvres universitaires.

La Tribune
QUOTIDIEN NATIONAL D'INFORMATION

CLÔTURE DU COLLOQUE INTERNATIONAL CONSACRÉ À MOSTEFA BENBOULAÏD À BATNA

Appel des historiens à la découverte de la personnalité hors pair du martyr

Les participants au colloque ont également recommandé de mettre en lumière le parcours de ce militant nationaliste lequel, en fin stratège, avait posé les fondements de la Guerre de libération en érigeant les conditions nécessaires au déclenchement de la lutte armée

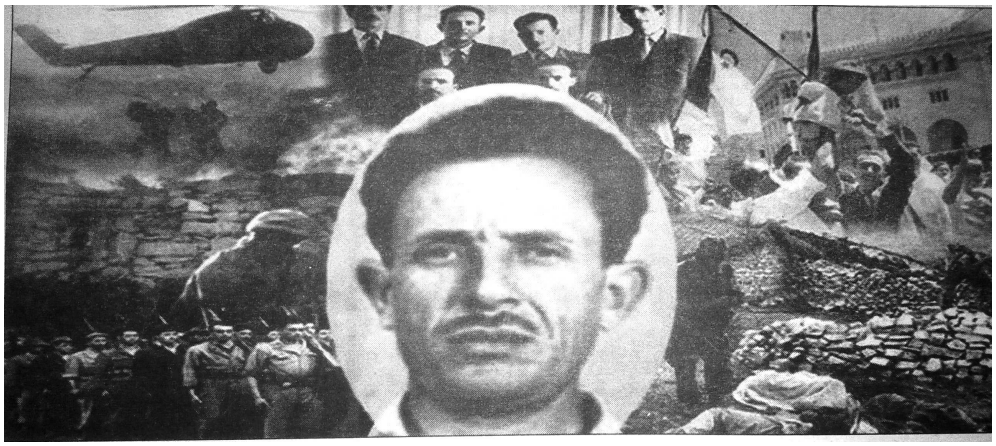

Par
Sihem Bounabi

Le colloque international consacré à Mostefa Benboulaïd, dans le cadre de la célébration du centenaire naissance de ce héros de la Guerre de libération à Batna s'est clôturé, lundi passé, à l'université de Batna, avec un appel des participants *«à approfondir les recherches sur la personnalité de l'homme et du leader que fut ce martyr symbole de la Révolution et à transcrire son parcours héroïque»*.

Lors de ce colloque, qui a durée trois jours, les participants ont également recommandé de mettre en lumière le parcours de ce militant nationaliste lequel, en fin stratège, avait posé les fondements de la Guerre de libération en érigeant les conditions nécessaires au déclenchement de la lutte armée, le 1er Novembre 1954.

Soulignant *«la personnalité hors pair de Benboulaïd»*, les intervenants ont unanimement appelé les historiens à se pencher davantage sur son parcours militaire et politique, mais également sur ses prises de positions humanistes et nationalistes.

Le docteur Abderrahmane Bouhdjar de l'université de Tlemcen a, à cette occasion, épris les écrits français de l'époque sur Mostefa Benboulaïd, révélant les desseins du discours colonial qui visait principalement l'étouffement de la Révolution algérienne et la liquidation physique de ses chefs. Dans ce contexte, il a indiqué que *«la position des médias étrangers sur la révolution algérienne et ses symboles est loin d'être uniforme»*, faisant savoir que *«si certains écrits sont restés objectifs, d'autres étaient ostentatoirement agressifs»*, rapporte l'APS. Ce colloque a également été marqué par l'intervention de l'historien Jiordano Merlicco de l'université La Sapienza de Rome d'Italie, sous le titre : *«L'Italie et la guerre d'indépendance algérienne»*, lequel a relevé les différents aspects de la solidarité du peuple italien envers la cause algérienne.

De son côté, Mohamed Difallah de l'institut supérieur de l'histoire contemporaine de Tunisie de l'université de Menouba de Tunisie a parlé de la lutte commune des peuples algériens et tunisiens entre 1952 et 1962. Organisé à l'occasion de la célébration du centième anniversaire de la naissance du héros Mostefa Benboulaïd, ce colloque a été inauguré samedi passé, par le ministre des Moudjahidine, Tayeb Zitouni, et le secrétaire général de l'Organisation nationale des moudjahidine (ONM), Said Abadou, en présence d'une délégation ministérielle, des autorités civiles et militaires de la wilaya et des compagnons d'armes du chahid Benboulaïd parmi lesquels Tahar Zebiri, Salah Goudjil et Amar Benchaiba dit Ali. Pour rappel, le nouveau pôle universitaire de la ville de Batna a été baptisé du nom de Mostefa Benboulaïd, dimanche passé. L'université Batna 2, inaugurée en 2016 et située à Fesdis à l'entrée nord de la ville, est le deuxième pôle de la capitale des Aurès après celui d'El Hadj Lakhdar au centre-ville.

Le ministre des Moudjahidine, Tayeb Zitouni, avait déclaré à cette occasion que *«la célébration du centenaire du chahid Mostefa Benboulaïd nous amène à honorer avec humilité la mémoire de ce héros et de ses autres frères qui ont façonné la gloire de l'Algérie et, à travers eux, les idéaux du nationalisme, de l'abnégation et du sacrifice»*.

S. B./APS

LE MAGHREB
Le Quotidien de l'Économie

TIZI OUZOU

Célébration du premier anniversaire de l'officialisation de tamazight

Le premier anniversaire de l'officialisation de la langue amazighe a été célébré lundi à la maison de la culture Mouloud Mammeri sous le thème "Constitutionnalisation de tamazight, consolidation de l'identité nationale et de la culture algérienne". A l'ouverture de la manifestation qui a eu lieu au niveau du hall des expositions de l'établissement, la directrice de la culture, Nabila Goumeziane, a considéré que la consécration de tamazight comme langue officielle à l'issue de la dernière révision de la Constitution en 2016 est "un évènement important qui est venu consolider l'identité nationale et affirmer la richesse et la diversité de la culture algérienne".

"Nous avons dépassé l'étape de la consécration et nous devons passer à celle du travail académique et de la recherche linguistique et scientifique dans la perspective de la promouvoir et de la développer", a-t-elle soutenu. Nabila Goumeziane a tenu par cette occasion à rendre hommage à tous ceux qui ont oeuvré pour la pérennité de cette langue parmi les artistes les chercheurs et les écrivains, notamment ceux qui sont passés de l'oralité à l'écrit, à l'image de l'anthropologue et linguiste Mouloud Mammeri "dont le nom ne peut se détacher du combat identitaire et des efforts consentis pour la préservation de Tamazight". Selon elle, le développement et le confortement de la langue amazighe en tant que pilier de l'identité nationale nécessite la conjugaison de tous les efforts et l'implication de différents acteurs et secteurs comme l'éducation, l'enseignement supérieur et la recherche scientifique, les maisons d'éditions, les laboratoires de recherche, le haut commissariat à l'amazighité et le mouvement associatif. Présent à la cérémonie d'ouverture de la manifestation Kheled Guermah, le père de Massinissa Guermah, première victime des évènements du printemps noir de 2001, a déclaré être "heureux que tamazight soit (langue) nationale et officielle", tout en précisant que les citoyens comptent sur les chercheurs et les universitaires pour la développer. "Nous récoltons le fruit de nos sacrifices. Je rends hommage à tous les défenseurs de la cause identitaire et les martyrs des évènements tragiques de 2001", a-t-il lancé. Pour sa part, Boudjemaâ Aziri, chargé de l'enseignement et de la recherche au niveau du haut commissariat à l'amazighité, a précisé lors d'une conférence que "Tamazight doit unir tous les Algériens en lui accordant un aspect national à travers notamment la généralisation de son enseignement et son introduction dans la sphère officielle." Dans ce cadre, le HCA a conclu un protocole d'accord avec le ministère de l'Education nationale auquel une stratégie de généralisation progressive de l'enseignement de tamazight a été proposée. "Pour 2017, nous nous sommes fixés l'objectif d'élever le nombre de wilaya concernées par cette démarche à 24. Et grâce à la bonne volonté des responsables du secteur de l'éducation nous avons atteint les 32 wilayas", a-t-il précisé. Il a affirmé également que des cours de Tamazight au profit des adultes sont assurés au niveau de 22 wilayas contre neuf (09) en 2016 à travers le réseau de l'association Iqraa. Par ailleurs, et dans la perspective d'introduite cette langue à l'intérieur des institutions, le HCA organise des journées de formation au profit des fonctionnaires de certains secteurs comme la justice et la sécurité sociale, a-t-il fait savoir. L'autre point sur lequel travail l'instance est celui de l'introduction de tamazight dans la sphère officielle à travers des travaux de traduction de certains documents officiels comme la nouvelle constitution qui a été traduite dans son intégralité, ainsi que la proclamation du premier novembre 1954 et la plateforme du congrès de la Soummam. Boudjemaâ Aziri a mis l'accent également sur la nécessité de publier des thèses réalisées en tamazight et leur mise à la disposition de la communauté universitaire et scientifique publique, d'élaborer un dictionnaire de tamazight, en plus d'une documentation spécialisée dans différents domaines, en vue de rendre cette langue fonctionnelle et usuelle.

K.L.